

نهاية صراع الشرق الأوسط (1):

التوصل إلى تسوية سلمية

إسرائيلية-عربية شاملة

16 تموز، 2002



international
crisis group

قائمة المحتويات

I	موجز تنفيذي وتوصيات	1
1	مخطط بوش: هل يمكن أن ينجح؟	1
1	أ. خطاب الرئيس بوش: تغيير النظام الفلسطيني أولاً	1
2	ب. المشكلة بالنسبة لشرط توفير الأمن	2
3	ج. المشكلة بالنسبة لشرط الإصلاح	3
3	د. المشكلة بالنسبة لاتخاذ خطوات سياسية جزئية	3
5	التقدم إلى الأمام: البدائل لسياسة الولايات المتحدة الحالية	5
5	أ. مخطط بوش إضافة إلى جوانب سياسية أكثر إلى الأمام، وربما وصايا	5
7	ب. مبادرة جديدة لتسوية شاملة تقودها المجموعة الأوروبية والعربية	7
8	ج. مبادرة إسرائيلية فلسطينية متألّفة من أجل تسوية شاملة	8
9	د. مبادرة تسوية شاملة جديدة تقودها الولايات المتحدة: وهو ما تفضله المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات...	9
11	مبادرة جديدة لتسوية شاملة: عناصرها	11
11	أ. البعدين الإسرائيلي الفلسطيني	11
11	ب. الأبعاد الإسرائيلي السوري والإسرائيلي اللبناني	11
13	ج. محتويات مخططات التسوية النهائية الشاملة	13
16	د. تقديم وترويج تلك المخططات	16
18	هـ. جهود موازية على مسارات أخرى	18
20	مبادرة جديدة لتسوية شاملة: الإجابات المتوقعة	20
20	أ. إسرائيل	20
23	ب. الفلسطينيون	23
24	ج. الولايات المتحدة	24
27	د. العالم العربي	27
27	هـ. أوروبا، الأمم المتحدة، روسيا	27
29	مخطط جديد لتسوية شاملة: الاعتراضات والإجابات	29

الخرائط

1. إسرائيل وجيرانها 33
2. المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية 34

الملحقات

- أ. خطاب الرئيس بوش حول الشرق الأوسط في حزيران، 2002 35
- ب. إعلان الجامعة العربية الذي صدر في قمة بيروت 38
- ج. (وثيقة موراتينوس) خطة أوروبية غير مدونة رسمياً 39
- د. محددات اقتراحات الرئيس كلينتون 44
- هـ. ورقة فلسطينية غير رسمية حزيران، 2002 46
- و. قرارات مجلس الأمن الدولي (242) و (338) 48
- ز. نبذة عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات 50
- ح. التقارير و الملخصات الصادرة عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات 51
- ط. أعضاء مجلس إدارة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات 57

نهاية صراع الشرق الأوسط (1):

التوصل إلى تسوية سلمية عربية - إسرائيلية شاملة

موجز تنفيذي وتوصيات:

إن من الصعوبة بمكان التصور بأن العنف سوف يأتي إلى نهايته بغض النظر عن كونه خطأ معنوياً وعديم الجدوى سياسياً في بعض من مظاهره الأكثر سوءاً - قبل أن يرى الفلسطينيون بديلاً صادقاً أو حقيقياً لإنهاء الاحتلال وتحقيق طموحاتهم الشرعية. إن الدعوة إلى اختيار قيادات جديدة وإلى إصلاح المؤسسات، ربما يكون من شأنهما خلق تأييد إضافي لعرفات وإضعاف أولئك بالمجتمع الفلسطيني الذين دأبوا منذ زمن طويل على الدعوة إلى إحداث تغييرات جوهرية. فبدون حوافز أخرى غير المعروضة حالياً فإن من غير المحتمل حدوث أي تغيير بأي شكل إيجابي في الديناميكية الإقليمية والديناميكية المحلية.

إن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات تعرب عن وجهة نظرها في هذا التقرير، وكذلك في التقريرين الآخرين اللذين نشرنا في أن واحد¹، بأنه وفي الوقت الذي توجد فيه طرق أخرى من شأنها أن تضيف زخماً حقيقياً لعملية السلام (بما في ذلك وعلى وجه الخصوص مبادرة تسوية شاملة يتقدم بها تآلف سلام عريض إسرائيلي فلسطيني لتسوية شاملة)، فإنه لا يبقى هنالك سوى سبيل واحد لضمان إنهاء العنف وتحقيق تسوية فعالة ودائمة لمشاكل المنطقة بتوقيت مناسب. هذا السبيل هو أن يتقدم

عندما أعلن الرئيس بوش سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في 24 حزيران، 2002، فقد وضع شروط الاستجابة الدولية للصراع على مدى المستقبل المباشر المنظور. فقد أعلن أنه قبل أن يتم التفاوض بشأن السلام يجب وقف العنف. وإذا كان للفلسطينيين أن يكون لهم دولتهم - والرسالة الواضحة في خطابه بأنه يجب أن يكون لهم - فيجب أن تكون دولة قائمة على مبادئ الديمقراطية، والشفافية وحكم القانون. وحتى يمكن تحقيق ذلك يتوجب على القيادة الحالية أن تذهب. ومنطق ما تقدم متردفاً: التقدم السياسي رهن ببيئة أمنية جديدة، وإصلاحات مؤسسية وفي الحقيقة تغيير النظام.

ولكن، وبغض النظر عن رغبتنا الأكيدة في أن تثبت الوقائع بأننا على خطأ من أمرنا، فإن من الصعب الاعتقاد بأن مخطط بوش الحالي يمكن أن يوقف العنف ويؤدي إلى سلام عادل يمكن الاحتفاظ به فترة زمنية معقولة. إن الأهداف التي وضعها الرئيس بوش أهداف حميدة - نهاية للاحتلال الإسرائيلي، حل على أساس دولتين، وحل قضايا الحدود والقدس واللجئين ضمن فترة قصيرة نسبياً. بيد أن الوسائل المقترحة مدعاة للتساؤل. ذلك أن الحافز الأول المقترح هو أمل قيام "حكومة فلسطين المؤقتة"، ولكنها بدون حدود دائمة، أو عاصمة أو أي شيء آخر يشبه الخصائص المتعارف عليها للسيادة. والحافز الثاني هو إمكانية مفاوضات للوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين تنتهي في غضون ثلاث سنوات، ولكن دون وجود خارطة تشير إلى الطريق أو أي التزام دولي واضح لجعلها تتحقق.

¹ تقرير المجموعة الدولية للشرق الأوسط رقم 3، نهاية الصراع في الشرق الأوسط 2: كيف ستبدو اتفاقية إسرائيلية فلسطينية شاملة، 16 تموز 2002؛ وتقرير المجموعة الدولية رقم 4 حول الشرق الأوسط، نهاية صراع الشرق الأوسط 3: إسرائيل، سوريا ولبنان - كيف ستبدو اتفاقية تسوية سلمية شاملة، 16 تموز 2002.

اتفاقية ثنائية إسرائيلية-فلسطينية:

□ ترسم حدود دولة فلسطين على أساس خطوط 4 حزيران 1967. سوف تضم إسرائيل ما مجموعه (4%) من أراضي الضفة الغربية من أجل احتواء غالبية مستوطناتها؛ وفي المقابل، سوف تتسلم فلسطين أراض من إسرائيل متساوية في الحجم والقيمة الحقيقية أو الافتراضية.

□ تكون فلسطين دولة غير عسكرية؛ وتتواجد هنالك قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة تكون كاملة التقويض وقادرة على مراقبة تنفيذ الاتفاقية وتعظيم شعور الجانبين كليهما بالثقة والأمن.

□ يكون لإسرائيل السيادة على القدس الغربية وعلى الضواحي اليهودية في القدس الشرقية والتي تشكل معا عاصمتها ويكون لفلسطين السيادة على الأحياء العربية في القدس الشرقية والتي سوف تشكل عاصمتها.

□ سوف يكون هنالك نظام خاص يحكم البلدة القديمة، والتي سوف تظل مفتوحة ومواقع لها قيمة خاصة في محيط القدس التاريخي. وبموجب هذا النظام فإن فلسطين سوف تحكم الحرم الشريف (جبل الهيكل)، وتحكم إسرائيل الكوتيل (حائط المبكى). وسوف تكون هنالك ضمانات مدعومة دوليا ضد أية حفريات أو أبنية على الحرم الشريف دون موافقة الأطراف الأكيدة.

□ سوف يتم حل قضية اللاجئين بطريقة تخاطب شعور الفلسطينيين العميق بالظلم ودون النيل من مصالح إسرائيل الديموغرافية. وبوافق الطرفين على أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (194) سوف تتم الاستجابة له عن طريق تلقي الفلسطينيين لتعويضات مالية ومساعدات لإعادة التوطين؛ مع حق الاختيار بين حق الاستيطان في فلسطين، وحق الاستيطان في أراضي إسرائيل نفسها التي سوف يتم تبادلها مع دولة فلسطين، والاستيطان في بلدان ثالثة أو الاستيطان في البلدان المضيفة؛ والعودة إلى إسرائيل على أساس جمع شتات العائلات وبرامج إنسانية مستمرة أو جديدة تضعها إسرائيل.

□ سوف تكون الاتفاقية إشعاعا بإنهاء الصراع. والمطالبات الوحيدة التي يمكن لأي من الفريقين إثارتها والناشئة عن صراعهما التاريخي تكون محصورة فقط بقضايا تتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق.

اللاعبون الدوليون الأساسيون بقيادة الولايات المتحدة بوضع مشروع تسوية إسرائيلية فلسطينية دائمة مفصلة وواضحة وشاملة- وكذلك معاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان- والضغط بالإحاح للقبول بها.

إن اللاعبين الرئيسيين، في سبيل تحقيق هذا الهدف، هم المجموعة الرباعية القائمين فعلا (الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، روسيا، والسكرتير العام للأمم المتحدة)، والثلاثي العربي المنتفذ (مصر والمملكة العربية السعودية والأردن) الذين يشكلون بمجموعهم مجموعة عمل تقود الاستراتيجية وتشرف على تنفيذها. إن مؤتمر سلام دولي على الشكل الذي روج له ولكن تخلت عنه في الوقت الراهن الولايات المتحدة، ربما يكون منبرا مفيدا لطرح- جنبا إلى جنب مع المسارات الأخرى (الأمن، الإصلاح المؤسسي والدعم الاقتصادي) الذي يجب أن يتبع بشكل متوازن على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية - مشروع سياسي شامل وأن يبين بوضوح لا لبس فيه درجة التأييد الدولي لها. إننا لا نقترح بأن يكون المخطط السياسي الشامل هو العنصر الضروري الوحيد في الخطة السياسية الدولية - ولكن في المرحلة الحالية فإنه العنصر الوحيد المفقود الذي لا مندوحة عنه.

إن الهدف ليس فرض تسوية على القيادات الإسرائيلية أو الفلسطينية بل الأصح هو خلق كم كبير من التأييد المحلي والدولي لمثل هذا المشروع بحيث تصبح معارضته أكثر وأكثر صعوبة في الاستمرار ويصبح الزخم المؤيد للتغيير عصي على المقاومة. إن تقديم مخطط للتسوية الشاملة يجب أن ينظر إليه على أنه بداية وليس نهاية للدبلوماسية العلنية المطلوبة، والتي تهدف قبل كل شيء إلى تغيير المواقف وإعادة رسم البيئة السياسية السائدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

يصف هذا التقرير الأول "نهاية الصراع" الاستراتيجية العامة المطلوبة، كما يضع تقييما لمدى الصعوبات السياسية التي تتطوي عليها تنفيذها، كما أنه يرسم بشكل هيكل معالِم مخططات التسوية الشاملة للصراع الإسرائيلي العربي الذي نقترحه. أما التقرير الثاني والتقرير الثالث فإنهما يخوضان في تفاصيل أوسع كثيرا بالنسبة لجوهر التسوية الإسرائيلية الفلسطينية ومعاهدات السلام بين إسرائيل وسوريا وإسرائيل ولبنان على التوالي. إن المعاهدتين الأخيرتين هما حيويتان كذلك، من أجل كسب الرأي العام الإسرائيلي الذي سوف يتوقع من قادة العالم العربي الإعراب عن استعدادهم لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو أمر من الصعب تصوره بدون التوصل إلى تسوية لجميع القضايا العربية الإسرائيلية المعلقة. يضاف إلى ذلك أن الحدود الإسرائيلية اللبنانية ما زالت غير مستقرة ويمكن القول بأنها قد تشكل خطرا أكبر على الاستقرار الإقليمي من النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وبشكل عام، فإن عناصر الاتفاقيات المختلفة المقترحة من قبل مجموعة الدولية لمعالجة الأزمات تستند على تواجدها في المنطقة وعلى مشاورات واسعة حولها على امتداد الأشهر القليلة الماضية هي على الوجه التالي:

اتفاقية مساندة متعددة الأطراف:

□ سوف تمنع كل من إسرائيل ولبنان ضمن حدودهما أعمال أي فريق يشكل تهديدا لأمن الفريق الآخر.

□ سوف يقيم الفريقان علاقات دبلوماسية ويتخذان خطوات تدل على علاقات طبيعية سلمية بين الجيران.

في الجو الراهن ليس لدى المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات أية أوهام حول درجة الصعوبات التي تتطوي عليها محاولة إقناع الإدارة الأمريكية بتغيير نهجها الحالي وبتبني السبيل المفضل الذي قدمناه. إن جميع التوجهات القابلة للحياة لها مشاكلها الخاصة بها: وفيما يتعلق ببروز تحالف سلام إسرائيلي فلسطيني محلي قوي، فإن الأرضية جامدة حقا.

ولكن لا يستطيع أحد أن يتجاهل الحجم الهائل للآلام والمعاناة التي ما زالت تصيب الفلسطينيين والإسرائيليين نتيجة الصراع الحالي. هنالك شيء مثير للقلق العميق بل وحتى مأساوي، نتيجة المواصللة المستمرة في السعي للوصول إلى حلول مؤقتة أو جزئية، في الوقت الذي توجد فيه الأطر العامة لاتفاقية سلام شامل وعام ودائم وعادل يستطيع كل واحد أن يراه.

إن تقييمنا هو أن هذه الدورة من العنف سوف تستمر إلى أن يتم اتخاذ مبادرة درامية جديدة- مبادرة يكون لها حظ حقيقي في إحداث تغيير جوهري على الديناميكيات التي تتحكم في أرضية الفريقين. إن هذا التقرير ومرققاته يقدم الحجج ومداميك بناء المعاهدة لمثل هذه المبادرة.

□ اعتراف دولي بدولتي إسرائيل وفلسطين، مع تطبيع كامل بين الدول العربية وإسرائيل.

□ قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة لمراقبة التقيد بالاتفاقية و مراقبة ورصد حدود فلسطين الدولية، وأن تردع بوجودها هجمات ضد أي من الفريقين.

□ تواجد بوليس دولي وإدارة مدنية للبلدة القديمة وللمواقع التاريخية فيها من أجل المساعدة في تنظيم وحماية والمحافظة على هذه المنطقة.

□ لجنة دولية حول اللاجئين تكون مسؤولة عن تنفيذ جميع أوجه الاتفاقية الثنائية.

□ التزامات أساسية من قبل المجتمع الدولي لتقديم مساعدات تمكن من إعادة بناء فلسطين وتطويرها البعيد المدى.

اتفاقية إسرائيلية-سورية:

□ الحدود بين إسرائيل وسوريا سوف تكون حدود 4 حزيران، 1967. وسوف تقرر لجنة دولية برئاسة رئيس خبراء الخرائط في الأمم المتحدة رسم الخط الحدودي بدقة.

□ سوف يكون لسوريا سيادة على الأراضي حتى حدود شاطئ بحيرة طبريا ونهر الأردن والوصول إلى المياه المجاورة؛ ويكون لإسرائيل السيادة على بحيرة طبريا ونهر الأردن والوصول إلى الأراضي المجاورة.

□ سوف تكون هنالك مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسلح وقوات محدودة في كل من سوريا وإسرائيل.

□ سوف يتولى فريق متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة مهمة مراقبة وتفتيش وتثبيت آلية تنفيذ الاتفاقيات الأمنية، كما أن الولايات المتحدة سوف تتولى إدارة محطة للإنذار المبكر على جبل الشيخ.

□ سوف يقوم الفريقان بسرعة بإنشاء علاقات دبلوماسية بمجرد أن تصبح المعاهدة سارية المفعول وأن تتخذ خطوات تدل على علاقات سلمية وطبيعية بين الجيران.

اتفاقية إسرائيلية-لبنانية:

□ الحدود بين إسرائيل ولبنان سوف تكون حدود 1923 وسوف تقوم لجنة حدود ثنائية برسم الحدود بدقة وبشكل نهائي.

□ ضمن (منطقة حدودية) تتألف من جنوب لبنان وشمال إسرائيل سوف يستبعد الفريقان الجماعات المسلحة الغير نظامية والأفراد الذين يحملون السلاح وأن يحافظ على تواجد قوات رسمية كافية لتنفيذ الحظر.

توصيات

إلى الإسرائيليين والفلسطينيين:

6- حاولوا التوصل إلى اتفاقية تسوية إسرائيلية-فلسطينية شاملة وغير رسمية. وعلى تآلف عريض من الإسرائيليين والفلسطينيين والسعي للوصول إلى اتفاق حول بنود الاتفاقية آخذين بعين الاعتبار، وبالتفصيل الحاجات الأساسية للفريقين. ولتعظيم وقعها ومصداقيتها إلى أقصى حد، يجب أن تحظى الاتفاقية على الجانب الفلسطيني، على الأقل، بتأييد بعض عناصر السلطة الفلسطينية المرموقين، وعلى الجانب الإسرائيلي بتأييد أفراد تثق بهم قطعات واسعة من الجمهور.

عمان/واشنطن/بروكسل ، 16 تموز 2002

إلى "الرباعي" (الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، روسيا وسكرتير الأمم المتحدة) و"الثلاثي" (مصر، والمملكة العربية السعودية والأردن):

1- ضعوا تسويات شاملة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والإسرائيلي-السوري والإسرائيلي-اللبناني. يجب أن تكون

2- تلك التسويات موضوعة بتفصيل كاف بحيث لا تترك إلا القليل من الغموض، ويسعى للاهتمام بالمصالح الجوهرية لجميع الأطراف. وفي إطار التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية، على وجه الخصوص، فإن التسوية المقترحة يجب أن تتضمن دورا مهما لوجود متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، للتعويض عن فقدان الثقة بين الجانبين.

2- قدموا وروجوا لمخططات التسوية تلك، بطريقة تمكن من ممارسة الحد الأقصى من الضغط الدولي وبناء الثقة. إن عقد مؤتمر دولي للسلام سيكون منبرا مفيدا لتقديم تلك المخططات وإظهار التأييد الدولي لها. الهدف الأول يجب أن يوجه للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني واللذين سيكون تأييدهما أمرا حيويا. يجب أن يريا بوضوح أمامهما بديلا محسوما للوضع الحالي، يحظى بتأييد العناصر الرئيسية للمجتمع الدولي عملا وقولا. يجب على هذه البلدان أن تتعهد بتأييد تنفيذ تلك الاتفاقات من خلال وسائل محسوسة-عسكرية واقتصادية ودبلوماسية.

3- وبموازاة ذلك، تعزيز الجهود على قضايا إسرائيلية-فلسطينية أخرى. يجب أن يسعى المجتمع الدولي في الوقت ذاته، لوضع حد للعنف، وتأييد الإصلاح المؤسسي الفلسطيني، والمساعدة في صلاح اقتصاد الضفة الغربية وغزة.

إلى الاتحاد الأوروبي، والعالم العربي وغيرهما من الأطراف الأخرى ذات العلاقة:

4- السعي لإقناع الولايات المتحدة بالضرورة القصوى لتقديم مبادرة تهدف لتسوية شاملة يجب أن يكون الإقناع أكثر من إقناع شفوي فحسب، وأن يتضمن تعهدات بمساعدات محسوسة، في حالة استجابة الولايات المتحدة لهذا الطلب. وعلى وجه الخصوص، يجب على البلدان العربية أن تعلن دعمها العلني لمخطط سلام أمريكي مفصل، وأن تتخذ خطوات أخرى لطمأننة الجمهور الإسرائيلي بالنسبة لنواياها. وعلى البلدان الأخرى - البلدان الأوروبية - وكندا واليابان وغيرها أن تلتزم بتقديم مساعدات لوجستية ومالية كبيرة، في حالة التوصل إلى اتفاق، والمساعدة في إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين.

5- وكموقف احتياطي، محاولة تشجيع الولايات المتحدة، على الأقل، على تعديل موقفها عن طريق إبراز العناصر السياسية في الواجهة وتخفيف حدة المشروطيات.

نهاية صراع الشرق الأوسط 1:

التوصل إلى تسوية سلمية عربية - إسرائيلية شاملة

خطابه الذي طال انتظاره في 24 حزيران، 2002⁴، تصوره حول كيفية معالجة النزاع. لقد احتوى الخطاب، والذي نطلق عليه في سياق هذا التقرير اسم "مخطط بوش"، بعض العناصر السياسية المهمة، ولكنه الجزئية. كما أن الخطة تضيف عنصرا جديدا حساسا هو اشتراط الإصلاح، أي انه فقط عندما تظهر مؤسسات فلسطينية جديدة وتبرز قيادات جديدة، تبدي إنجازا حقيقيا في ميدان الأمن والإصلاح، يمكن أن نتوقع من إسرائيل العمل في سبيل تحقيق اتفاقية تسوية نهائية، وأن نتوقع تأييد الولايات المتحدة لإنشاء دولة فلسطين المؤقتة.

وعلى الرغم من الحماس الفاتر الذي قوبل به الخطاب من معظم المعلقين والمحللين الإعلاميين، وإشارات عدم الارتياح التي صدرت، بصورة غير علنية، من البلدان العربية والأوروبية المهمة، فقد لقي "مخطط بوش"، على الأغلب، ترحيبا من قبل لاعبين دوليين بارزين آخرين⁵. السؤال الذي سوف نتوجه لبحثه في هذا الجزء من التقرير هو: ما إذا كان رد الفعل أعلاه يمكن استمراره وما إذا كان مخطط بوش، في الحقيقة، قادرا على إنهاء العنف، وعلى تقديم سلام عادل ودائم، ضمن فترة زمنية معقولة.

لقد تضمن خطاب بوش عددا من النقاط المهمة، فيما يتعلق بتصوره لقيام سلام إسرائيلي-فلسطيني في نهاية المطاف. وفي الحقيقة، فإن الخطة في أول إشارة واضحة تصدر عن الإدارة الأمريكية متضمنة تقضيها لاتفاقية حل نهائي تشمل موضوع الحدود، والقدس واللجئين، خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا - في تعارض صارخ مع إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، على فترة انتقالية طويلة المدى (عشر سنوات). وقد أكد مخطط بوش ضرورة حل على أساس دولتين. وفي فترة مفعمة بالغموض والإمكانيات، تتحدث عن ضرورة إنهاء

1. مخطط بوش: هل يمكن أن تنجح؟

أ- خطاب الرئيس بوش:

تغيير النظام الفلسطيني أولا

منذ نشر التقرير الأولي الذي وصفته المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، حول النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني في أوائل نيسان، عام 2002²، لقي منطلقها الأساسي قبولا واسعا. وقد تحول عدد من المسؤولين البارزين الدوليين، وأعداد وفيرة من المعلقين إلى القبول بالرأي القائل، بأن التوجه للحلول الجزئية وحدها لا يمكن أن ينجح في تحقيق نهاية للصراع³. لقد أصبحوا على قناعة بأنه - وخلافا لما حصل خلال عملية أوسلو، فإنه يتوجب على الفرقاء، منذ البداية، أن يكون لديهم حس شامل بالنسبة لنهاية الصراع، ليس فقط النفق، وإنما الضوء في نهاية النفق. وكان هنالك اتفاق عريض على وجوب أن تتخذ الولايات المتحدة، دورا قياديا في وضع تصور واضح حول ما يمكن أن يشكل صفقة عادلة ونهائية.

لقد تكلمت الولايات المتحدة الآن، ولكن ليس تماما بالطريقة التي كنا نأمل أن تكون عليه. لقد وضع الرئيس بوش، في

² حان الوقت للقيادة: المجموعة الدولية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تقرير الشرق الأوسط رقم 1 للمجموعة الدولية بتاريخ 10 نيسان 2002.

³ أنظر مثلا خطاب عبد الله الثاني مؤسس بروكينجز، واشنطن، 13 أيار 2000. تيرجي رويد لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص للعملية السلمية في الشرق الأوسط، قال: "يجب علينا الآن أن نبدأ من النهاية- نحن نملك إجماعا حول أن يجب أن ينتهي الصراع، ويجب أن يتم الاتفاق على هذا سلفا قبل عمل أي شيء آخر". كلمته في اجتماع نوبل السنوي، أوسلو، 15 أيار 2002. وقد حنت افتتاحية واشنطن بوست الرئيس بوش على بلورة تصور سياسي واضح. "الافق الإسرائيلي الفلسطيني"، واشنطن بوست، 14 حزيران 2002. أنظر أيضا إدوارد جيرجيان وشيبي تلمي، "يجب على الولايات المتحدة أن تحدد بنود السلام؛ الخطوة التالية هي تحديد محددات لتسوية في الشرق الأوسط"، لوس أنجلوس تايمز، 10 أيار 2002؛ توماس فريدمان، "أين يقف الدولار" نيويورك تايمز، 9 حزيران 2002.

⁴ مرفق كملحق أ.

⁵ تم تحليل موسع لرد الفعل الدولي فيما يلي.

محدثات سلام ما دام إطلاق النار قائما، هو موقف غير عملي وغير منطقي. أنه غير عملي لأنه، حتى لو تم تحقيق فترات توقف مؤقتة، فإن الديناميكية السياسية لهذا الصراع، سوف تؤدي قطعا إلى مزيد من العنف، ومزيد من العنف المضاد إلى أن يتم التوصل إلى الحل في النهاية. فلا يملك الإسرائيليون أن يظهروا وكأنهم يرضخون للخوف، ولا يجدون خيارا سوى الرد على كل عمل عنف من جانب الفلسطينيين. إن كل هجوم فلسطيني إنما يؤكد عدم جدوى الإجراءات العسكرية الإسرائيلية، كما أنه يجعل وقوعه أكثر حتمية. ومن جانبهم، فإن الفلسطينيين لا يستطيعون أن يظهروا بأنهم يخضعون للقوة، أو أنهم يستسلمون لاستمرار الاحتلال وبناء المستوطنات، وبخاصة أنهم لا يعطون أية ثقة لعملية سلمية، تتلو وقف إطلاق النار. إن كل عملية إسرائيلية تحصد أرواحا من الجماعات الفلسطينية الراديكالية، كما أنها تؤدي إلى تضخيم صفوفهم⁶.

ونتيجة لذلك، وما دام بقي الوضع العام على حاله دون تغيير، فإن تخفيف الإجراءات الأمنية الإسرائيلية من شأنها، على الأغلب، أن تؤدي إلى تجديد أعمال العنف الفلسطينية، والذي بدوره يؤدي إلى إجراءات أمن أكثر صرامة، والتي بدورها أيضا تدفع الفلسطينيين إلى عنف أكثر يأسا. وبالمقابل، فإن هدنة يفرضها الفلسطينيون على أنفسهم، سوف تنتهي إذا ما قامت إسرائيل باجتياحات وقائية، أو استهدفت قادة فلسطينيين، الأمر الذي سيؤدي إلى تجديد الأعمال العدائية، وإلى إطال أية خطوات إيجابية تكون قد اتخذت خلال فترة الهدوء. ففي الجو السائد حاليا والديناميكية السياسية، فإن دورات حسن النوايا - والتي يكون لبادة من أحد الطرفين استجابة مماثلة من الطرف الآخر، من شأنها أن تقود إلى دورات تتسم بالمزيد من الشراسة. ومهما كان حجم الثقة التي استعديت، فإنها سوف تتطفئ بسرعة.

إن المشكلة المنطقية مع توجه "الأمن أولا" هو أنه يرهن الجهد لتحقيق السلام، على تحقيقه مسبقا. إن إنهاء العنف يجب أن لا يكون شرطا مسبقا لاتخاذ خطوة سياسية تملك احسن الفرص لتحقيق السلام. يضاف إلى ذلك، فإن رهن اتخاذ مبادرة سياسية على عودة الهدوء، هو بمثابة تزويد المتطرفين في الجانبين كليهما بدافع قوي لتقويض أية محاولة لإحياء بيئة سلمية، ونوعا من سلطة الفيتو (النقض) على أي تقدم دبلوماسي يمكن إجراره. هنالك أمثلة عديدة ومتنوعة مثل كوريا، والجزائر وكمبوديا وجنوب أفريقيا وجميعها تبين كيف أنه تم تحقيق محادثات سلام ناجحة بينما كان العنف مستمرا.

الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، محذرا بأن "الاحتلال الدائم يهدد هوية إسرائيل وديموقراطيتها".

المشكلة، كما لاحظ كثيرون، تكمن في الفجوة بين النهايات وهي مقبولة - وبين الوسائل، وهي في احسن الافتراضات، قابلة للأخذ والعطاء. إن التصور الذي وضعه الرئيس بوش هو من هذا المنطلق واضح. إلى أن يغير الفلسطينيون قيادتهم وإلى أن يتخذوا إصلاحات بعيدة المدى في حقل الأمن والحكم، فلا يجب أن يتوقعوا دعم المجتمع الدولي للوصول إلى أهدافهم السياسية. وبينما يقوم الفلسطينيون بتلك الإصلاحات، فإن ما سيطلب من إسرائيل عمله هو في الحدود الدنيا. وعندما يفعل الفلسطينيون ما يطلب منهم، فإن للفلسطينيين أن يتوقعوا دولة مؤقتة، ومفاوضات حول الوضع النهائي، والتي توجهها مبادئ عامة مبهمة. وباختصار، فإن النظرة الأمريكية تستند إلى مشروطة الأمن، ومشروطة الإصلاح وخطوات سياسية جزئية.

وكما هو موضح بشكل أكثر تفصيلا لاحقا، هنالك مشاكل خطيرة في كل عنصر من تلك العناصر. ذلك أن الإصرار على إنهاء العنف كشرط مسبق لأية عملية سياسية ذات معنى، إنما يعالج العنف في فراغ، ويخدم أهداف المتطرفين على الجانبين والذين لا تعنيهم ولا تهمهم التنازلات السياسية. إن المطلوب بأن على الفلسطينيين اختيار قادة جدد، يجعل تحقيق هذا الأمر أكثر صعوبة، ذلك أن الفلسطينيين، بطبيعة الحال، سوف يلتقون حول عرفات بدلا من الانصياع لما يمليه الأجنبي. وأن التفكير بأنهم يمكن أن يصلحوا مؤسساتهم، في غياب خطوات إسرائيلية لتخفيف الحصار والانسحاب من المناطق الفلسطينية التي احتلت حديثا هو تفكير من الصعب تصوره. وإن التفكير بأنه، وفي غياب تصور واضح للهدف النهائي للفلسطينيين، يمكن أن يتخذ الفلسطينيون خطوات ذات معنى حول الأمن والإصلاح، أو أن بالإمكان أن يتقدم الطرفان بخطوات نحو حل نهائي، قد تبين عمقه نتيجة أكثر من تسع سنوات من عملية أوسلو.

ب. المشكلة مع اشتراطية الأمن:

لقد أعاد الرئيس بوش تأكيد وجهة النظر التي طالما تمسك بها ألا وهي، أن العنف والإرهاب لا يتطابقان مع عملية سياسية. وقد كان ما ترتب على وجهة نظره هذه ما يلي: تقدم في موضوع الأمن وتقليل من العنف على الجانب الفلسطيني، تقابله إسرائيل بخطوات (انسحاب إلى المواقع التي كانت مع الفلسطينيين حتى 28 أيلول 2000، وإعادة حرية الحركة للفلسطينيين، وحرية أوسع لموظفي الهيئات والمنظمات الإنسانية والدولية، وتجميد للاستيطان). أما المزية السياسية الأولى (إنشاء دولة فلسطين المؤقتة) فإنها ستأتي بعد أن يتم اتخاذ إجراءات الإصلاح.

يجب أن يتوقف العنف ضد المدنيين الإسرائيليين، وأنه يتوجب على السلطة الفلسطينية اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذه الغاية. ورغم ذلك، فإن الموقف القائل بأنه لا يجوز إجراء أي

⁶ بعد الالتقاء بانتحاريين اثنين معتقلين الذين قد فشلت أو أجهضت عملياتهما، قال بنيامين بن عازار، وزير الدفاع الإسرائيلي: "خلال قيام الجيش الإسرائيلي بهذه الإجراءات الضرورية، تصبح العمليات نفسها منطلقا لمزيد من الانتحاريين الفدائيين. إن الأفعال العسكرية تؤقد الإحباط والكراهية والتأس، كما أنها محضن للارهاب الذي سيأتي". مقتبس في صحيفة النيويورك تايمز، 2002/6/22.

إنني أدعو الفلسطينيين لانتخاب قادة جدد، قادة لم ينل منهم الإرهاب. إنني أدعوهم إلى بناء ديموقراطية عملية قائمة على التسامح والحرية". وفي غضون عرضه لتصور الإصلاح، وتسلسل في قيادة موحدة - جميع هذه الأشياء شروط واضحة مسبقة لإقامة دول فلسطين المؤقتة.

وعلى الرغم من وجود اتفاق عريض حول الحاجة إلى إحداث إصلاحات عميقة، إلا أن وضعها كشرط مسبقة للتحرك نحو التسوية السياسية، كقيل بمنع حدوث تقدم سياسي وكذلك، إعاقه إحداث إصلاح مؤسسي. سوف يفسر الفلسطينيون الإصرار الأمريكي والإسرائيلي على الإصلاح - ناهيك عن موضوع قيادة جديدة - كتدخل غير مشروع في شؤونهم الداخلية، وسوف يكون من الصعب عليهم عدم رؤية هذا كله على أنه وسيلة لتأخير التقدم على الجبهة السياسية. إن من شأنه تجريد نظرية الإصلاح فوراً من شرعيتها، والنيل من أولئك النشطاء الفلسطينيين الذين قادوا منذ زمن طويل المعركة من أجل إحداث إصلاح داخلي. وقد أوضح السيد محمد دحلان، والذي كان حتى فترة وجيزة رئيساً لجهاز الأمن التابع للسلطة في غزة، والذي يذكر اسمه مراراً كأحد أبرز المرشحين لخلافة عرفات، كتب يقول: "إن بوش في الحقيقة يطالب بعمل انقلاب ضد عرفات، لأن الإدارة الأمريكية تقول بأنه حتى لو أعيد انتخابه في انتخابات جديدة، فإنها لن تتعامل معه. وكان من نتيجة خطاب بوش، وكما تظهر آخر الاستطلاعات، فإن تسعة من بين كل عشرة فلسطينيين يقولون بأنهم سوف يدلون بأصواتهم لصالح عرفات. وما دام أن الإسرائيليين ضد عرفات فإنني معه، بغض النظر عن أية تحفظات ربما أحمل تجاه بعض القرارات التي اتخذت"¹⁰.

يضاف إلى ذلك، أنه في الوقت الذي تعتبر فيه الديموقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والشفافية المالية أهدافاً مرغوباً فيها، فلو كانت قد وضعت شرطاً لعقد اتفاقيات سلام مع مصر والأردن، لكانت تلك البلدان حتى الآن في حالة حرب مع إسرائيل.

يضاف إلى ذلك، أنه في الوقت الذي تعتبر فيه الديموقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والشفافية المالية أهدافاً مرغوباً فيها، فلو كانت قد وضعت شرطاً لعقد اتفاقيات سلام مع مصر والأردن، لكانت تلك البلدان حتى الآن في حالة حرب مع إسرائيل.

د. المشكلة بالنسبة للخطوات السياسية الجزئية:

لم يتجاهل الرئيس بوش الحاجة لتقديم آفاق سياسية من أجل تحفيز الديناميكية الفلسطينية. فقد قسم تلك الآفاق، إلى قسمين:

وفي نهاية المطاف يمكن القول بأنه ما لم تتضح معالم نهاية الصراع، فإن من غير المحتمل أن يقدم الفلسطينيون للإسرائيليين الأمن الذي يبتغونه. وإلى أن يتحقق للإسرائيليين هذا الأمن، فإنه من غير المحتمل أن يتخذ الإسرائيليون الخطوات السياسية التي يريدها الفلسطينيون⁷. إن التشك المتبادل، والذي وضعت المرحلية والجزئية لإزالتة، هو السبب بالذات الذي يحول دون إزالتة.

ومن الأمور التي تلفت الانتباه، أن أصواتاً متزايدة تسمع في المجتمع الفلسطيني، تشكك في جدوى اللجوء إلى العنف ضد المدنيين الإسرائيليين. ففي نداء مشترك وقعه في شهر حزيران 2002 مجموعة من رجال الفكر والنشطاء السياسيين الفلسطينيين، طالب هؤلاء بوقف مثل هذه الأعمال على أسس أخلاقية وسياسية⁸. ولكن، وكما أوضح أحد الموقعين: "إننا لن نستطيع إقناع خصومنا داخل الحركة الوطنية الفلسطينية عن طريق مثل هذا البيان وحده. فإن أي إعادة تقييم بالنسبة للاستراتيجية الفلسطينية، يجب أن تقوم على أساس إعطاء الشعب الفلسطيني الأمل بأن هنالك حلاً سياسياً في الأفق"⁹.

مسألة رئيسية تركت بلا إجابة في خطاب الرئيس بوش أولاً وهي: ماذا سيحدث إذا استمر العنف، على الرغم من توجهه خطابه - وكيف يمكن تعديل ذلك التوجه إذا أريد وضع حد للعنف.

ج. المشكلة بالنسبة لمشروعية الإصلاح:

كان من أبرز النقاط التي تضمنتها رسالة الرئيس بوش هو اتخاذ موقفاً حازماً مفاده أنه بدون تغيير في القيادة وإصلاحات جذرية، فلا يمكن تحقيق تقدم سياسي. "السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة، حتى يمكن لدولة فلسطينية أن تولد.

⁷ لقد تم وصف هذا من قبل البعض بمعضلة "معانقة الدببة"، والتي بموجبها لا يقدر أي من الطرفين أن يخاطر بالتساهل خوفاً من استغلال الطرف الآخر لذلك التساهل.

⁸ قامت 55 شخصية فلسطينية بارزة بالتوقيع على البيان الذي نشر بتاريخ 2002/6/19 في صحيفة القدس اليومية. وجاء في البيان: "انطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية، وبسبب خطورة الوضع الراهن الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، نحن الموقعون أدناه، نأمل بأن يقوم الذين هم وراء الأعمال العسكرية التي تستهدف إيذاء المواطنين في إسرائيل بإعادة النظر في أفعالهم وأن يستتفوا عن دفع شبابنا إلى القيام بهذه العمليات باعتبار أنها لا تؤدي إلى أي نتائج سوى زيادة الكراهية والعداء بين الشعبين، وبالتالي تعميق الهوة بينهما، وتدمير إمكانية التعايش السلمي بين الشعبين في إطار دولتين متجاورتين".

⁹ سليم تماري، "أي نوع من المقاومة؟"

لنهاية المطاف، سوف يستمر كل فريق حمل الشكوك حول نوايا الفريق الآخر الحقيقية. ولن يؤخذ الجدول الزمني على محمل الجد في غياب عملية توضح ماذا سيحدث إذا لم يتحقق مثل ذلك الجدول. وباختصار، فإن الدوافع التي تكمن وراء العنف الفلسطيني سوف تظل قائمة، وفي هذا الإطار، فإن من غير المحتمل أن تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الوضع على الأرض.

وبوجه عام، فإن الاشتراكية والخطوات التلاحقية في توجه الرئيس بوش (توقف العنف، إصلاحات جوهرية، وقيادة فلسطينية جديدة قبل بدء العملية السياسية) وكذلك الغموض الذي يكتنف الوصف الأمريكي لنهاية المطاف، قد تركت كثيرين يتساءلون: كيف يمكن الوصول إلى نهاية الصراع، وكيف سيكون شكلها إذا ما ذهب الفرقاء في نهاية الأمر لها.

وحيث أن الأسئلة التي تركت بدون إجابة لابد وأن تأتي إلى المقدمة، فهناك احتمال قوي بأن المجتمع الدولي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، سوف تضطر إلى تغيير مواقفها. وفي الحقيقة، وعلى افتراض أن الحالة على الأرض سوف لن تتحسن أو حتى تتدهور، فسوف يزداد الضغط لإيجاد حل أكثر مباشرة، لا يركز على كيان فلسطيني نظري جديد، ولا على قيادة فلسطينيين جدد يفترض بروزهم¹². إن هذا الإدراك هو بالذات السبب الذي حدا بنا إلى البحث عن توجهات معدلة أو بديلة، وهي التي سوف نبحثها في القسم الآتي.

□ عندما يصبح للفلسطينيين "قيادات جديدة، ومؤسسات جديدة وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانهم"، فإنهم عندها يستطيعون إقامة دولة فلسطينية، تكون حدودها ونواحي معينة من سيادتها مؤقتة، إلى أن تحل كجزء من التسوية النهائية في الشرق الأوسط.

□ وعندما تبرز مؤسسات فلسطينية جديدة، وقادة جدد، يظهرون أفعالا حقيقية في مجالي الأمن والإصلاح، عندها فإنه "يتوقع من إسرائيل أن تتجاوب وتعمل من أجل اتفاقية الحل النهائي. وبالنسبة لمحتوى الاتفاقية، أوضح بوش أن الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 سوف ينتهي .. على أساس قرارات الأمم المتحدة (242) و (338)، بانسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة ومعرف بها. وأضاف الرئيس أن مسألتى القدس والللاجئين يجب أن تحل أيضا. وبالنسبة لجدول زمني لمثل هذه الاتفاقية، ذكر الرئيس أنه "وبجهود مكثفة من قبل الجميع، يمكن الوصول إلى اتفاقية في غضون ثلاث سنوات من الآن"¹¹.

المشكلة بالنسبة لهذا التوجه هي أن الفلسطينيين، على الأغلب، سوف لا يرون سوى قيمة قليلة في دولة تقتصر إلى حدود جغرافية، أو عاصمة أو المقومات الأساسية للسيادة. فقد سبق لهم أن أعلنوا دولتهم في عام 1988 ويحبون الإشارة إلى أن عددا أكبر من الدول اعترف بهذه الدولة من أولئك الذين اعترفوا بإسرائيل. وإذا وضعنا موقف السلطة الفلسطينية جانبا، فإن مشروع اعلان دولة لن يلقى صدى على نطاق واسع. وفي الحقيقة، فإن دولة مؤقتة لا تصحبها تغييرات محسوسة على الأرض - انسحاب قوات إسرائيلية، إزالة مستوطنات، حرية أكبر في الحركة، فإن من شأن ذلك كله أن يحط من قدر مبدأ الدولة نفسه. وعلى العكس من ذلك، فإن الإسرائيليين سوف يعتبرون ذلك تنازلا كبيرا من جانبهم. وباختصار، سوف يطلب من الفلسطينيين اتخاذ خطوات بالنسبة للأمن والإصلاح من أجل الحصول على شيء من شأنه إقلاق الإسرائيليين، وفي الوقت ذاته يلقى رفضا من قبل الفلسطينيين.

أما بالنسبة للرؤى البعيدة المدى، فإن من غير المتوقع أن يكون لها تأثير على ديناميكية الصراع الكامنة. إن وضع تصور يحدد المعالم العريضة التي تنير الطريق أمام محادثات الحل النهائي وجدول زمني تقريبي، وإن كانا يشكلان خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنهما غير كافيين، ذلك أن الأوصاف الغامضة حول حل دائم، لن تعطي للفرقاء الوضوح المطلوب بالنسبة

¹² بوسى ساريد (ميريتز)، زعيم المعارضة البرلمانية في إسرائيل، ناشد الرئيس بوش: "يجب أن تفهم أنه ليس لدينا وقت. الوقت في هذا المضمار هو ضد الجميع." يدعوت أحرارونوت 2002/6/26. وزير العدل الأسبق بوسى بيلين (حزب العمل) كرر هذا الرأي: "لا تستطيع إسرائيل أن تنتظر شروط الرئيس المسبقة. إنه من صالح إسرائيل أن تنتهي دائرة العنف الدموية، وأن تجد حلا الآن، وليس في غضون بعض السنين." إزرائيلي إنسايدر، 2002/6/26.

¹¹ أنظر سبلي تلحمي، "الحجة ضد فلسطين صغيرة"، الواشنطن بوست 2002/6/18. وفي الحقيقة، بعض الفلسطينيين يعارضون بشدة الإعلان المبكر عن قيام دولة على أساس أن ذلك "سيروتن" الصراع في أعين المجموعة الدولية، ويجوله من كفاح للتححر الوطني إلى قفط خلاف حدودي. مقابلة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، رام الله، نيسان 2002.

2. التقدم إلى الامام : . البديل لسياسة الولايات المتحدة الحالية؟

أ- مخطط بوش إضافة إلى جوانب سياسية أكثر إلى الأمم وربما وصاية

عندما أعلن الرئيس بوش تصوره للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، فقد وضع بذلك مداميك البناء لتوجه الولايات المتحدة على امتداد الفترة القادمة، وربما لن يحدث تغيير جوهري على هذا التوجه في المستقبل المنظور. وبناء على ذلك الاستنتاج، فإن كثيرين ممن تساورهم الشكوك بشأن مخطط بوش - سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها - اتخذوا موقفا مفاده أن الأفضل محاولة تعديل أو توسيع المخطط بدلا من معارضته مباشرة. وبالنسبة لهم فإن التحدي هو العمل لإعادة بناء الكيان الفلسطيني إعادة شاملة، في سبيل الوصول إلى سلام مع إسرائيل. إن الاعتقاد بأن الفلسطينيين لن يستطيعوا التحرك في غياب نوع من الحافز السياسي المباشر، وأنه وفي جميع الأحوال، فإنهم لو تركوا لوحدهم لن يستطيعوا تلبية أهداف الرئيس بوش - قد أدى إلى توجيه إضافيين، في التوجه الأول، تبرز الحوافز السياسية بشكل مكثف إلى الصدارة. وفي الثاني، فإن عملية العنف والبدء بالإصلاحات الفلسطينية يمكن تسريعها عن طريق إقامة نظام وصاية دولي مؤقت، بقيادة الولايات المتحدة، فوق الأراضي التي تقع تحت الحكم الفلسطيني.

1 عربون سياسي مقدا:

حتى أولئك الذين يؤيدون مخطط بوش أكثر من غيرهم، فإن كثير منهم يعترفون بأنه، وفي غياب دافع مباشر، فإنه من غير المحتمل - عمليا وسياسيا، أن يقدم الفلسطينيون على أي عمل. عمليا، لأن الإصلاح المؤسسي والانتخابي النزيهان، يتطلبان، في أدنى الحدود، إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية، ورفع الحصار بحيث يتمكن الفلسطينيون من التحرك بحرية. وسياسيا، لأنه مادام هنالك غياب لأية بدائل دبلوماسية واضحة ومغرية، ومادام أنهم يشعرون بأنهم لن يخسروا شيئا، فإن غالبية الفلسطينيين سوف تظل تؤيد اللجوء إلى العنف.

بعضهم يقول، من خلال قناعتهم بأن الفلسطينيين يجب أن يروا تحركا على الأرض لاستعادة الثقة في العملية السياسية، ولإدراك الثمن الذي ينتج عن مواصلة الإرهاب، إن ما يجب إضافته إلى مخطط بوش، هو عربون سياسي من قبل إسرائيل، قبل التوقف التام عن العنف، أو إتمام الإصلاحات الشاملة. هدف حيوي هو أن يرى الفلسطينيون تحسنا فوريا على الأرض. وقد طرحت عدة خيارات:

□ إنشاء دولة فلسطينية في الحال ودون انتظار الشروط الكثيرة التي فرضها الرئيس بوش كخطوة نحو استئناف محادثات الوضع النهائي.

□ انسحاب إسرائيلي فوري إلى المراكز التي كانت إسرائيل تحتلها، قبل اندلاع الانتفاضة في أيلول 2000، من أجل تخفيف العناء الذي يعيشه الفلسطينيون تحت وطأته.

□ انسحاب إسرائيلي إضافي من شأنه زيادة مساحات الأراضي تحت السيطرة الفلسطينية، وزيادة التواصل بين المناطق الفلسطينية، وجعل التحرك داخل المناطق الفلسطينية أكثر يسرا. مثل هذا الانسحاب يجب أن يشمل إخلاء بعض المستوطنات الإسرائيلية المنعزلة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية.

□ تجريد فوري لحركة الاستيطان.

هذا التوجه العام له سوابق كثيرة. وعلى سبيل المثال، فإن المباحثات بين وزير خارجية إسرائيل شمعون بيرز وبين أبو العلاء، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، دارت حول إعلان دولة في وقت مبكر، تتبعها محادثات الوضع النهائي. وقد دعم هذا التوجه وزير خارجية ألمانيا "جوشكا فيشر" في نيسان 2002 بفكرة "حضور قوات أمن دولية"، لضمان وقف إطلاق النار. والاقتراحان الأتقان كلاهما لم يشترطا تغييرا في القيادة، أو إصلاحات مؤسسية جذرية.

وبالتأكيد، فإن تحسين مستوى عيش الفلسطينيين واثبات أن المسار السياسي له مردوده، من شأنها تغيير المناخ على الساحة الفلسطينية، وتخفيض التأكيد لأعمال العنف التي تعيق تلك المكاسب. ذلك إن من شأنها زيادة احتمال التوصل إلى وقف وإدانة وقف إطلاق النار، وكذلك خلق بيئة مؤاتية لإجراء الإصلاحات. ومع ذلك، فإن مثل هذا التوجه نحو المكاسب الجزئية، من شأنه المخاطرة بإعادة مشاكل عملية أوسلو، والتي أصبحت واضحة بعد عقد من بدئها، ولكن هذه المرة بشكل أسوأ، في ضوء مستوى العداة وانعدام الثقة الذين تراكما خلال العشرين شهرا الأخيرة. ذلك أنه بدون رؤية مشتركة لنهاية الصراع، فإن الطرفين كليهما سيجدان صعوبة في إبداء مرونة

وحتى يمكن تسريع عملية الإصلاح المؤسسي والإجراءات الأمنية، فقد وضع البعض فكرة إنشاء وصاية مؤقتة متعددة الجنسيات، إما كديف أو كبدل للسلطة الفلسطينية. وبموجب هذا المشروع، فإن الوجود متعدد الأطراف، هو في الواقع الذي سوف يدير الأراضي التي يحكمها الفلسطينيون لفترة مؤقتة، للمساعدة في تحقيق الأمن، وإنشاء إدارة فعالة، والمساعدة في بناء مؤسسات جديدة، وبناء القدرة على الحكم الذاتي، إلى أن يحين الوقت الذي تتولى فيه دولة فلسطين الجديدة هذه المسؤوليات¹⁵. وإذا كانت واشنطن مصره على الإصلاحات الجوهرية ونهاية للعنف، فإن المنطق يستدعي أن نعمل شيئاً أكثر من مجرد الدعوة لهما، بل العمل على ضمان تحقيقهما¹⁶. إن من الصعوبة بمكان تحقيق جهود الأمن والإصلاح، مادام الاحتلال الإسرائيلي مستمراً، وإنهاء الاحتلال سوف يكون صعباً مادام خطر العنف الفلسطيني قائماً. لذلك، وبموجب وجهة النظر هذه، فإن على الولايات المتحدة سحب المسؤولية من السلطة الفلسطينية وإسرائيل كليهما، وإنشاء كيان دولي متعدد الجنسيات، يساعد في بناء مؤسسات فلسطينية جديدة، في نفس الوقت الذي يقوم فيه بمحاربة الإرهاب.

وكما اقترح في تقرير سابق للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، فإن التطورات في الأراضي المحتلة، ربما تقود إلى مثل هذا الوضع على كل حال. والحقيقة هي أن المجتمع الدولي قد يجد نفسه في وضع لا يحسد عليه إذ يتولى المسؤولية المباشرة لبعض الأعمال، التي لا يعود في مقدور السلطة الفلسطينية القيام بها: الحاجات الإنسانية الأساسية، والأمن والنظام وما إلى ذلك¹⁷. وبما أن إسرائيل سوف تكون متخوفة من إعادة احتلال كامل، واستئناف إدارة مباشرة للأراضي الفلسطينية، وبما أن المجتمع

حقيقية، وكلاهما سوف يواصل تشكيكه بنوايا الآخر النهائية. سوف يود الفلسطينيون الاحتفاظ باستخدام العنف كأخر ملجأ، كما أن الإسرائيليين سوف يحتفظون بالأرض على أنها إجراء الوقائي الأخير. فكل خطوة مؤقتة ستكون بمثابة علم صغير من الخلاف الأكبر. وسوف تعبأ المعارضة الداخلية للخطوات المحلية، بحيث يصبح تقديم تنازلات أخرى عملاً أكثر صعوبة. وسوف تتضاعف الفرص الضائعة بالنسبة للتواريخ النهائية والالتزامات غير المنفذة. والخطر الحقيقي، هو بطبيعة الحال، أنه في غياب توجه مختلف جذرياً، فإن العوامل التي أدت إلى انهيار عملية أوسلو، سوف تقود إلى انهيار مماثل لهذه العملية أيضاً¹³.

وبينما يمكن تحقيق بعض التقدم، فإن الفكرة تقوم على أساس استرجاع الثقة، وهذا يتوقف على خطوات متبادلة، كما أنه يكون عريضة لأفعال المتطرفين من كلا الجانبين، إنها تستند إلى الأمل بأن كل جانب سوف يقتنع باتخاذ خطوة إيجابية، أملاً بأن يقوم الجانب الآخر باستجابة مماثلة. فإذا نظرنا إلى سجل مسار أوسلو وتجارب العشرين شهراً الماضية، فإن هذا الأمل غير أكيد في أحسن الأحوال. إن ما ينقص المبادرة الأمريكية هو آلية، تضع في المتحرك المسارات المختلفة - الأمن، الإصلاح وعنصر السياسة، وما من شأنه إحداث تغييرات جوهرية في السيكلوجية والمنطق اللذين يحركان الأعمال على الأرض¹⁴.

2- الوصاية الدولية كمسرع:

أحد أكثر ردود الفعل شيوعاً لخطاب الرئيس، هو أنه بينما يضع أهدافاً مشكورة للإصلاحات الفلسطينية، فإنها، ببساطة غير قابلة للتحقيق على المدى القريب، وفي غضون المرحلة، وأخذين بعين الاعتبار "الاشتراكية" و"الارتباطية". فسوف يكتب على الفلسطينيين والإسرائيليين استمرار العيش في ظل العنف وسفك الدماء.

¹⁵ هنالك عدة نماذج تبلورت حديثاً والتي يمكن لمثل هذه الوصاية أن تستند عليها (مع استثناء التطبيق الممكن للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي كان التباحث فيه أكثر من تطبيقه خلال العقود المنصرمة)، وبالأخص إدارات الأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIK) وتيمور الشرقية (UNTAET)، وخاصة مكتب الممثل الأعلى غير التابع للأمم المتحدة المنفق عليه للوزنا والهبرتسك في إطار اتفاقيات ديتون التي رعتها الولايات المتحدة عام 1995. إن مثل هذه الإدارة ستكون مدنية في جوهرها، ولكنها ستعمل بالتنسيق وثيق مع العملية الدولية العسكرية الموازية كما حدث بالنسبة للترتيبات في البوزنا المتعلقة بقوة تحقيق الاستقرار (SFOR) وفي كوسوفو من خلال قوة كوسوفو (KFOR). وأقل احتمالاً هو اتباعها لنموذج تيمور الشرقية، حيث شكلت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومرافقون عسكريون "العنصر العسكري" لـ UNTAET. إن التطبيق المحتمل لهذه النماذج على سيناريو ما بعد الاتفاق وليس بعده سينم معالجة في تقرير نهاية الصراع الثاني- أنظر الهامش 18.

¹⁶ أنظر على سبيل المثال مارتن إنديك، "وصايا بقيادة الولايات المتحدة لفلسطين"، صحيفة واشنطن بوست، 29 حزيران 2002.

¹⁷ وقت القيادة: المجتمع الدولي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، صفحة 26. اقترح بعض الناشطين الفلسطينيين بأن تقوم السلطة الفلسطينية بحل نفسها والدعوة إلى إدارة إسرائيلية للمناطق كوسيلة لإزالة أي أوهام متبقية حول الحكم الفلسطيني الذاتي وتعبئة "حقيقة إعادة الاحتلال الإسرائيلي"، مقابلة المجموع الدولية لمعالجة الأزمات، رام الله، حزيران 2002.

¹³ لنقد لأسلوب إنجاز الخطوة تلو الأخرى، أنظر حسين أغا وروبرت مالي، "المفاوضات الأخيرة،" فورين أفيرز، "أبار/حزيران 2002. في رد فعل إزاء اقتراحات لإعلان قيام الدولة المبكر، كتب أحد المعلقين الإسرائيليين: "لقد أوجد الإبداع الأمريكي صنفاً جديداً من اتفاقيات أوسلو والتي تحتوي نفس حقوق الأعلام التي دمرت عملة أوسلو السابقة. مرة ثانية، تسعى المجموعة الدولية إلى إعطاء كم قليل من الاستقلال للإسرائيليين وكم قليل من الاستقلال للفلسطينيين، وفي الوقت ذاته توجّل التباحث حول القضايا الصعبة. عندما يمر الموعد الأخير حسب الجدول الزمني، يسعى الفلسطينيون لقبض قيمة الشيك المؤجل الذي استلموه والمطالبة باتفاقية السلام الموعودة، بينما يحتج الإسرائيليون بقول مفاده أن الفلسطينيين لم يفوا بشروط الصفقة. وستكون النتيجة أن الصراع سيشتعل مرة أخرى." ألوف بين في هارتس/ 2002/6/19.

¹⁴ أحد العناصر المشتعلة التي يبدو أن الرئيس قد تخلى عنها تتمثل في فكرة المؤتمر الدولي، التي ما زالت الدول الأوروبية تراها ضرورية لإطلاق جهود مترامنة على المسارات السياسية والأمنية والإصلاحية.

وتجعلها حقيقة¹⁹. وقد أبدى مسؤولون مصريون وسعوديون وأوروبيون وجهات نظر مماثلة²⁰. وبما أن واشنطن قد أوضحت، أنه على الأقل في الوقت الحالي، فإنها غير مهتمة بعمل ذلك، أحد الخيارات هو أن تتقدم البلدان العربية والأوروبية معاً، بأخذ زمام المبادرة.

وبغض النظر عن قوة قناعتهم تجاه الحكمة في متابعة منهج تسوية شاملة، لكنهم مترددون لمتابعته وحدهم. فالأوروبيون، وبالأخص منذ إنشاء اللجنة الرباعية (والتي تتألف من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وروسيا ومكتب السكرتير العام للأمم المتحدة) كإدارة للتنسيق حول سياسة الشرق الأوسط، قد حرصوا على تجنب أي خلاف علني مع واشنطن، خشية تهيش دورهم مرة أخرى. البلدان العربية ذهبت إلى أبعد ما تستطع بالمبادرة السعودية التي تؤيد الانسحاب الكامل مقابل التطيع الكامل، وتأييد تلك المبادرة لاحقاً من قبل الجامعة الدول العربية²¹. ففي نظر هذه البلدان، الخطوة التالية يجب أن تصدر عن الولايات المتحدة أو عن إسرائيل.

لقد جاءت ردود الفعل الأولية من العواصم الأوروبية والعربية لخطاب الرئيس بوش مؤكدة لهذه الحقيقة. الاتحاد الأوروبي، والذي كان موقفه التقليدي هو الحاجة إلى التحرك في آن معا على المسارات السياسية والإصلاحية والأمنية، رحب مع ذلك بخطاب بوش، واصفا إياه "بأنه خطوة جديدة إلى الأمام في انخراط الولايات المتحدة في البحث عن حل نزاع الشرق الأوسط". ومع أن بعض القادة قد ابدوا تحفظاً تجاه الإصرار على رحيل عرفات، وفي الوقت الذي أعرب فيه الاتحاد الأوروبي عن اسفه لغياب إشارة لمؤتمر دولي²²، فقد رأى أنه من الأحسن اختيار التأكيد على تلك العناصر في خطاب الرئيس التي تعالج النتيجة النهائية: حل على أساس دولتين، وضع حد للاحتلال الإسرائيلي و"إنشاء دولة ذات سيادة وقابلة للحياة في فلسطين في وقت مبكر"²³.

الدولي سوف يحجم عن أن يصبح ذراعاً مدنياً لعودة الاحتلال، فإن المجتمع الدولي سوف يجد نفسه مرغماً على التدخل بشكل أقوى وأكثر فعالية، لضمان الأمن، وأساساً، لإدارة المناطق لفلسطينية التي تقع الآن تحت حكم فلسطيني اسمي.

هذا السيناريو يثير أسئلة صعبة كثيرة. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن لتواجد عسكري متعدد الجنسيات أن يعمل، وفي غياب اتفاقية مسبقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الحدود الجغرافية. وإذا افترضنا عدم وجود اتفاق على الحدود، فإن الفلسطينيين سوف يواصلون مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ولذا فإن كيان الوصاية الظروف؟ وكيف يمكن للقوة متعددة الجنسيات أن تتفاعل مع ما تبقى من وجود إسرائيلي؟ هل تتطلب قدرتها على العمل المناسب إخلاء المستوطنات الإسرائيلية المنعزلة¹⁸.

وسياسياً أيضاً، فإنها تترك دون إجابة، أسئلة حساسة حول كيفية إجراء المفاوضات، ومع من. هل ستوافق إسرائيل على التعامل مع قادة السلطة الفلسطينية؟ أو هل تعلق أية عملية سياسية حقيقية حتى نهاية فترة الوصاية وإقامة مؤسسات جديدة يديرها الفلسطينيون؟ وبشكل عام، ومثل طراز دفع العربون السياسي مسبقاً، فإن طراز الوصاية - ما لم يكن مدعوماً برؤى واضحة ومفصلة فيما يتعلق بأين تنتهي العملية السلمية، تحمل في ثناياها نفس مشاكل الأسلوب الجزئي. فأية توجهات موضوعة سوف تؤدي إلى تآكل، وليس إلى بناء الثقة المتبادلة، وكل التزم جزئي متعاقب يؤدي إلى انفجار أزمة أشد ضرراً.

ب- مبادرة جديدة لتسوية شاملة تقودها المجموعة الأوروبية والعربية:

لقد مضى زمن دأب فيه القادة الأوروبيون والعرب على دعوة الولايات المتحدة إلى وضع مخطط لتسوية شاملة كوسيلة وحيدة لكسر دائرة العنف. فعلى سبيل المثال، لاحظ الملك عبد الله الثاني ملك الأردن "بأن المسار الجزئي قد استنفذ مدهاً"، ويجب أن نذهب وجهاً لوجه لأخذ جوائز الحل النهائي. وهذا يعني ترجمة الرؤى التي تبلورت في مدريد، "لويسفيل"، واشنطن وبيروت إلى جدول زمني مفصل، وخطة عمل تعيد شعلة الأمل

¹⁹ مؤسسة بروكنج، واشنطن، 13 أيار 2000.

²⁰ مقابلات أجرت المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع مسؤولين عرب وأوروبيين، آذار-حزيران 2002.

²¹ النص الكامل للقرار المتبني من قبل القمة العربية في آذار 2002 موجود في الملحق ب.

²² خافيير سولانا، مفوض المجموعة الأوروبية الأعلى للشؤون الخارجية، صرح "بأن مؤتمراً دولياً مبكراً. هو ضروري أكثر من أي وقت." صحيفة الجارديان، 26 حزيران 2002. أصر جاك سترو، وزير خارجية بريطانيا، "على أنه يجب على الفلسطينيين أنفسهم أن يختاروا قادتهم"، وهي الفكرة التي طرحها أيضاً وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا، المرجع السابق.

²³ إعلان رئاسة المجموعة الأوروبية حول الشرق الأوسط، مدريد، 25 حزيران 2002.

¹⁸ يجب تمييز هذا السيناريو عن ذلك السيناريو الذي بموجبه يتم تأسيس وصاية لفترة زمنية محدودة بعد إبرام اتفاقية إسرائيلية فلسطينية في سبيل تيسير وبناء الثقة من حيث تنفيذ تلك الاتفاقية. نحن نقترح في مرحلة لاحقة في التقرير (وبإسهاب أكثر في التقرير المرافق، تقرير الشرق الأوسط للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات رقم 3، نهاية صراع الشرق الأوسط 2: كيف ستبدو التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية الشاملة، 16 تموز 2002، القسم 3 أ) - أنه من المجدي أن يتم تقييم هذا كبديل لإقامة فورية لدولة فلسطينية جديدة في مرحلة لاحقة للاتفاقية، مع وجود حكومة تمارس السيادة بالكامل.

وهناك أيضا عنصر المقدرة، إلى جانب عنصر الإدارة. إن انتقالا أوروبا - عربيا سوف يجد صعوبة كبيرة في إتمام أية مبادرة سلام دولية تقتصر إلى مباركة الولايات المتحدة أو اشتراكها، كانت، بكل تأكيد، ستقابل بالشك في إسرائيل، وهذا دليل على العلاقة الفريدة القائمة بين واشنطن والقدس، وكذلك مقدره أمريكا التي لا تجارى على تقديم دعم لأية صفقة سلام. ذلك أن أية تسوية نهائية قابلة للتطبيق سوف تتطلب إرسال قوة عسكرية فعالة، وموارد كبيرة، ونفوذًا سياسيا حقيقيا لضمان تنفيذها، إن أية صفقة سلام تكون فيها الولايات المتحدة على إن جميع ما تقدم لا يعني عدم اتخاذ دور أكبر واشتراك أوسع من قبل البلدان الأوروبية والعربية المهمة. وبالأخص، إذا عملت هذه البلدان بالتعاون مع بعضها البعض، لأنها إن فعلت ذلك فسوف يكون لها تأثير في واشنطن يفوق ما هو متصور. فبدون تأييد هذه البلدان العلني، سوف تجد الولايات المتحدة صعوبة قصوى في متابعة أهدافها في المنطقة. وبالأخص، فإن الولايات المتحدة تحتاج كثيرا جدا للتعون الأوروبي العملي وللدعم العربي لتحقيق أجندة الإصلاح والأمن مع الفلسطينيين، وبالأخص بعد أن قطعت علاقتها مع القيادة الحالية. إن تقديم مبادرة قوية مشتركة من جانب المجموعة الأوروبية والبلدان العربية المعتدلة تدعو إلى تسوية شاملة وتضع آراء محددة بشأنها على المائدة، يمكن أن تترك أثرا كبيرا على الرأي العام الإقليمي، وكذلك يمكن أن يشكل ضغطا خارجيا مفيدا على الولايات المتحدة لتغيير موقفها.

ج- تألف سلام إسرائيلي - فلسطيني من أجل مبادرة لتسوية شاملة :

سواء كان ذلك متعمدا أم لا، فإن خطاب الرئيس بوش كان بمثابة صيحة إيقاظ بين المعتدلين الإسرائيليين والفلسطينيين. فقد اعتمدوا طويلا على انغماس أمريكي أكبر لإحياء عملية السلام، وجاء الخطاب ليتركهم بانطباع لا شك فيه - في الوقت الحالي على الأقل - بأن اعتمادهم في غير محله²⁷. والذين يعتقدون منهم بأن الطريقة الوحيدة للتقدم هي محاولة التوصل إلى اتفاقية حل نهائي، فقد ترك الخطاب انطباعا لديهم بأن عليهم أن يفعلوا ذلك بأنفسهم²⁸.

وليس من شك بأنه لو استطاع تألف عريض من الإسرائيليين والفلسطينيين التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة، تكون لها مصداقية في محتواها، وإن كانت بشكل غير رسمي وغير حكومي، فإن مثل هذه الاتفاقية ستترك أثرا حقيقيا على الرأي العام. على الجانب الإسرائيلي، فإنها سوف تساعد في إزالة

وبدلا من انتقاد خطاب ينتقد بشكل واضح ويضع معظم اللوم على الفلسطينيين، وعلى الحكومات العربية المعتدلة، فقد ارتأى الاتحاد الأوروبي أن يرحب بالتزام أمريكي جديد بالمساعدة في إنهاء الصراع، وفي الوقت نفسه السعي لتلقي توضيحات من واشنطن على نواحي أخرى تضمنها الخطاب. فعلى سبيل المثال، وصف الرئيس حسني مبارك الخطاب بأنه "متوازن إلى حد كبير"²⁴. وقد وصفته الحكومة الأردنية بأنه بشكل "بداية النهاية في الصراع بين العرب والإسرائيليين"²⁵. وفي بيان صيغ بعناية، تحدثت العربية السعودية عن المبادرة "بأنها تحوي عناصر إيجابية، بما في ذلك التزام أمريكي واضح بإيجاد حل لازمة الشرق الأوسط"²⁶.

محاولة إعطاء صورة جميلة ليست أمرا جديدا، وفي هذه الحالة، فقد شعرت هذه الأطراف بأن لديها أسبابا كبيرة لعمل ذلك. فقد خشي الأوروبيون بأن شجب الخطاب سوف يتركهم بلا أي مكان آخر يذهبون إليه. والدول العربية، وبالأخص العربية السعودية ومصر والأردن، وقد أصبحوا يعرفون - وإن لم يكن رسميا بعد بالثلاثي، بذلت وقتا طويلا وجهودا كبيرة وتعبئة سياسية داخلية، في محاولة إعادة صياغة السياسة الأمريكية وحثها على التزام أوسع بالقضية. لذا، فإن شجب خطاب الرئيس، كان يعني اعترافا صريحا بالفشل، وكان سيثير تساؤلات خطيرة حول نجاعة موقفها. وبشكل عام، فإن اتخاذ العواصم الأوروبية والعربية موقف إيجابي، وإن كان استفساريا، ربما كان الهدف منه اتخاذ موضع مناسب لذلك اليوم الذي سوف تواجه فيه الخطة الأمريكية الحقائق على الأرض. وبكلمات أخرى فإن جميع الأسباب تدعو إلى الشك في أن تكون أوروبا أو العالم العربي على استعداد لتقديم خطة شاملة منافسة.

²⁴ الفاينانشال تايمز، 26 حزيران 2002.

²⁵ واشنطن بوست، 26 حزيران 2002.

²⁶ "بيان صادر عن الحكومة السعودية كجواب على خطيب الرئيس بوش حول الشرف الأوسط"، 27 حزيران 2002. ضمن العناصر الإيجابية

التي لاحظتها الرياض_ وبعض تلك العناصر بالغت في تفسير كلمات الرئيس- تتمثل في الاعتراف "بحق الفلسطينيين بالعيش في ظل الحرية والكرامة، في دولتهم المستقلة، في غضون ثلاث سنوات؛ ضرورة انسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل 1967 بموجب قرارات مجلس الأمن 242 و 338؛ وإنهاء المستوطنات الإسرائيلية والإهانات اليومية التي يعانيها المواطنون الفلسطينيون.. المبادرة كذلك أقرت أن تكون قضية القدس الشرقية واللجنين جزءا من التسوية النهائية." وفي الحقيقة، لم يذكر بوش الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران 1967، وتم ذكر ثلاث سنوات كهدف ممكن، وليس "كحق".

²⁷ مقابلات أجرتها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، تل أبيب ورام الله، حزيران 2002.

²⁸ بالتأكيد إذا تم طرح مقترح تسوية من خلال تألف للسلام إسرائيلي فلسطيني عريض من خلال مجموعة لاعبين دوليين رئيسية، سيكون الأثر هو الأمل: وضمن هذا المعنى، فإن الخيارات تراكمية وليست تنطوي على بدائل.

بعد كل ما قبل، فإن تقييم المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات هو أن أية اتفاقية إسرائيلية فلسطينية غير رسمية يتم التوصل إليها من قبل تآلف سلام عريض، سوف يرسل إشارة قوية، مع إمكانية تحول إيجابي على ديناميكية السياسة الداخلية، على طرفي الخط الأخضر. أنها سوف تساعد على إحياء الأمل في إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية، وتحسن إمكانية اتباع الفلسطينيين طريقا غير طريق العنف. والحقيقة هي أنه لو أمكن الوصول إلى اتفاقية تتمتع بمصداقية، فسيكون بإمكانها التأثير على سلوك الأطراف الدولية المحورية، بما في ذلك الولايات المتحدة.

د- مبادرة تسوية شاملة جديدة بقيادة الولايات المتحدة: هو الخيار الذي تفضله المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات:

إن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الأهداف التي رسمها الرئيس بوش - إنهاء العنف، إصلاحات فلسطينية جذرية، واتفاقية الوضع النهائي - يكمن في تقديم الولايات المتحدة لخطة مفصلة شاملة لتسوية إسرائيلية - فلسطينية، بالتنسيق مع، وبالتأكيد الكامل للأعضاء الدوليين المهمين الآخرين. مثل هذه المبادرة من شأنها أن تنقل النقاش بشكل حاسم داخل المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، وتسرع الوصول إلى اتفاق نهائي. وتحتاج خطة السلام إلى ما يلي:

- إنهاء الصراع

- استجابة للحاجات الأساسية للجانبين.

- أن تصحب ذلك ضمانات باشتراك قوي متعدد الجنسيات، للمساعدة في التنفيذ والتمويل والإشراف.

- وأن يتم الترويج لها بجهد دولي مركز، يقوم به الأمريكيون والأوروبيون والعرب، للوصول إلى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، حتى يقوموا بدورهما بالضغط على زعمائهم لقبول به.

المسألة ليست فرض الخطة على أي من الجانبين، بل على العكس، إقناع الفريقين كليهما بتقبلها. نحن لا نسعى إلى تحديد جدول زمني دقيق للتوصل إلى اتفاقية، أو أن ندعو المجتمع الدولي في هذه المرحلة بوضع مثل هذا الجدول. فمثل هذا العمل، في الظروف الحالية، سيكون خطوة متطرفة. وبدلا من ذلك، فإن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، تود أن تعرب عن رأيها بأن على المجتمع الدولي، بقيادة الولايات المتحدة - أن يضع على المائدة، وفي أسرع وقت ممكن، مخطط تسوية كاملة، يقدم بوضوح تام وبتفصيلات واسعة، وجهة نظر المجتمع الدولي، حول ما يجب أن تكون عليه التسوية النهائية. وتؤمن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بالإضافة إلى الدولي، حول ما يجب أن تكون عليه التسوية النهائية. وتؤمن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بالإضافة إلى ذلك، بأنه يجب أن يتبع

الأثر الضار الذي تركه الانطباع العام حول محادثات كامب ديفيد والمفاوضات التي تبعت ذلك، ذلك الانطباع الذي يقول بأن الفلسطينيين ليسوا مستعدين للقبول لحل على أساس دولتين، وحق إسرائيل في الوجود. وعلى الجانب الفلسطيني، فإنها تعطي بديلا للشعور السائد والذي يرى بأن العنف هو السبيل الوحيد لإنهاء الاحتلال.

إن تأثير مثل هذه المبادرة، يعتمد على عدد من العوامل، بما في ذلك طبيعة الاتفاقية وسوية أولئك الذين وقعوا عليها. وكلما ما كانت الاتفاقية مفصلة، كلما كانت ادعى إلى الدلالة على أن هنالك استعداد لتقديم تنازلات، وتهيئة الرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني لقبولها. وعبارة أخرى، هنالك حاجة لأجوبة واضحة وغير مبهمه بخصوص حق العودة، ووضع المستوطنات الإسرائيلية، وأمن دولة إسرائيل ومستقبل القدس.

يجب أن يهدف التآلف الإسرائيلي الفلسطيني إلى أن يكون واسعا وان يجتذب أشخاصا لهم مصداقية حقيقية. وعلى الجانب الفلسطيني، مثاليا، يجب أن يكون مدعوما بأعضاء بارزين في السلطة الفلسطينية وان يكون برنامجا انتخابيا يترشح على أساسه المرشحون في الانتخابات القادمة. وعلى الرغم من أن الوثيقة لن يكون لها صيغة قانونية ملزمة، فإن تأييد مسئولو السلطة الفلسطينية سوف يكون حيويا، إذا كان الهدف هو تغيير الانطباع الذي رسخ في عقول أولئك الإسرائيليين نتيجة فشل كامب ديفيد والمفاوضات التي تلتها، والتي أعطت الانطباع بأنه لا أمل في اتفاق القيادة الفلسطينية الحالية.

وعلى الجانب الإسرائيلي، بطبيعة الحال، أي شكل من أشكال الدعم الرسمي هو أمر بعيد الاحتمال حاليا، في ضوء آراء رئيس الوزراء الحالي. ولكن، وإلى المدى الذي تضم قائمة الموقعين أسماء يثق بها الرأي العام الإسرائيلي، فإن مشروع الاتفاقية يمكن أن يقدم بديلا لسياسات التحالف الحكومي الحالي. إن الاتفاقية، التي يمكن أن نتصور تأييد لها من قبل شريحة مهمة من الرأي العام، ربما تصبح حدا فاصلا في الانتخابات الإسرائيلية القادمة.

إن القيد الرئيسي الذي يكمن في الاعتماد على تآلف داخلي كمحفز للتغيير هو أن التأييد الدولي سوف يكون أساسيا في أية مفاوضات مستقبلية. فبالدرجة الأولى، فإن صفقة حل دائم قابل لتطبيق، سوف يتطلب وجودا عسكريا متعدد الجنسيات، ومساعدات اقتصادية، وغير ذلك من المساعدات الدولية. فإذا تصرف الإسرائيليون والفلسطينيون وحدهم، فإنهم لا يملكون أكثر من الأمل في الحصول على دعم دولي يمكنهم من تحرير وتنفيذ الصفقة. وهناك اعتبار آخر هو عدم الثقة العميقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو ما يعني أن أية اتفاقية - رسمية أو غير رسمية - يمكن التوصل إليها، سوف ينظر إليها بالشك لدى الجانبين. إن اشتراط فريق ثالث أصبح ينظر إليه بازدياد كعنصر تطمين على الجدية والمصداقية.

على سلوك الأطراف الدولية المحورية، بما في ذلك الولايات المتحدة.

غير مسبوق، من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك دول عربية محورية، للتجاوب مع الآراء الأمريكية³⁰. إن مثل هذه الحالة الباهرة، قد استخدمت من قبل الإدارة الأمريكية حتى الآن، لتحقيق اتفاق عريض على أمور متواضعة، حتى من قبل بلدان تشك في إمكانية نجاح تلك المقترحات. ولكن، يمكن استخدام مثل هذا التوافق لتقديم خطط جريئة، بعيدة المدى، والتي يعتمد نجاحها بالذات على مثل الإجماع الدولي السائد حالياً.

إن أكثر الأمور بعدا عن المنطق في اتباع سياسة التجزئة والمرحلية بعيدة المدى، والمرشحة للفشل الأكيد هي: "يبدو أن أغلبية في جميع الجهات جاهزة الآن للقبول بحل نهائي من شأنه إنهاء الصراع". المشكلة، كما لاحظ كثيرون، ليست ماذا ستكون عليه الصفقة بل كيف يمكن الوصول إليها. أن تأجيل ذلك الحل النهائي، بكل ما يصاحب ذلك من مخاطر الموت والجراح والدمار والتعاسة، لا يمكن أن يكون الجواب الصحيح. وبدلاً من ذلك، يجب وضع خطة لتحقيق التطلعات الكامنة لدى الجانبين، لإنهاء الصراع، وإعطاء ذلك تعبيراً سياسياً وعملياً. وإذا أخذ الاعتبار القيود التي تكبل القيادتين الإسرائيليتين والفلسطينيتين، استحالة تمكن الطرفين من التفاوض وحدهما حول اتفاقية للحل النهائي، فإن مثل هذه الخطة يجب أن تأتي من الخارج، ومن الضروري أن تبدأ ببلورة صفقة عادلة ونهائية يكون لها صدى مقبولاً لدى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وحتى لو نجحت إجراءات إعادة استقرار قصير المدى، فإن فقدان التقدم في البيئة السياسية القائمة بين إسرائيليين والفلسطينيين حول قضايا الحل النهائي، وفقدان الأمل في إمكانية حلها في

نهاية المطاف، سوف يهدد بسرعة بإعادة إشعال الصراع. ولا يمكن أن يعوض ذلك سوى جهود تبذلها المجموعة الدولية لإعطاء صورة أكثر وضوحاً، وبالتالي أكثر مصداقية، فيما يتعلق بما يجب أن يكون عليه الحل النهائي. إن الأقسام التالية في هذا التقرير، والتقاريرين الآخرين المرفقين مع هذا التقرير، تصف بتفصيل كبير النواحي الإجرائية والجوهرية لتلك التسوية.

ذلك حملة دبلوماسية مكثفة وعلنية، لضمان قبول الخطة وتنفيذها²⁹.

وتوافق المجموعة بأن العمل على وضع التسوية شاملة ونهائية، لا يجب أن تكون على حساب، أو أن تلحق الضرر بجهود عاجلة أخرى، لتصحيح الأوضاع المأساوية السائدة حالياً في إسرائيل، وفي المناطق الفلسطينية. هذه الجهود الضرورية تشمل ما يلي:

- عمل كل ما يمكن عمله لضمان وقف جميع أشكال العنف، والتوجه للاهتمام بمصادر ذلك العنف. يجب إرسال فريق بقيادة الولايات المتحدة لمراقبة التقيد بالالتزامات التي تم اتخاذها.
- إصلاح مؤسسات الأمن، والاقتصاد والسياسة، لأعضاء الشعب الفلسطيني حكماً أفضل، وإعطاء الشعب اليهودي ثقة أكبر في شكل ومستقبل الدولة الفلسطينية.
- تقديم مساعدات اقتصادية للفلسطينيين، لتقادي وقوع كارثة إنسانية كبرى، وبغية إعادة الأمل للشعب الفلسطيني. و
- وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية.

ومع ذلك، فإن تقديم المخطط السياسي يجب أن لا يكون رهناً بأي من الأمور أعلاه. والحقيقة هي، أنه في غياب مخطط شامل للتسوية، فإن من الصعب تصور تقدم أساسي ودائم، سواء بالنسبة للأمن أو للحكم. إن الفكرة القائلة بأن على الفلسطينيين أو لا تغيير قيادتهم، هي فكرة مثيرة للقلق بشكل خاص. إن احتمال إعادة انتخاب عرفات يجب أن لا تجمد إلى ما لانهاية العملية السياسية. والحقيقة هي أن من المشكوك فيه كثيراً، أن يكون القادة الفلسطينيون من ذوي المصداقية أكثر تساهلاً من عرفات فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية الأساسية - أو أن يملك أي خليفة لعرفات قدرة مماثلة لقدرة عرفات على بيع أي اتفاقية يتم التوصل إليها إلى الشعب الفلسطيني.

لقد وضعت الولايات المتحدة قبل هنيهة، توجهها المفضل، وهو توجه بعيد كل البعد عن هذا التوجه. ولكن وجهة نظر المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات هي أنه يتوجب على الولايات المتحدة إعادة النظر في توجهها، وأن تأخذ بعين الاعتبار الحقائق الموجودة على الأرض - على سبيل المثال، استمرار العنف المتوقع، إصلاحات مؤسسية غير كافية، وإعادة انتخاب القيادة الفلسطينية الحالية. وفي هذه الحالة، فإن واشنطن تصبح مرة أخرى في وضع يسمح لها بالاستفادة، من حماس

³⁰ وبالتأكيد، لقد جلبت تقريباً كل مبادرة أمريكية بخصوص الشرق الأوسط تأييداً تلقائياً وعالمياً. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع مسؤولين أمريكيين وتابعين للأمم المتحدة، واشنطن حزيران 2002.

²⁹ بعض هذه الأفكار ظهرت في حسين آغا وروبرت مالي، "المفاوضات الأخيرة"، الشؤون الخارجية، أيار/حزيران 2002.

3- مبادرة تسوية شاملة جديدة: العناصر

أ- إبعاد اتفاقية إسرائيلية - فلسطينية ثنائية:

حتى يمكن كسر دائرة العنف، وتقوية قوى الاعتداء في الجانبين، وأهم من ذلك خلق نقطة التفاف قادرة على إحداث تغيير حاسم في التفكير وتأثير على الأوضاع السياسية المحلية، يجب أن تقدم المجموعة الدولية بقيادة الولايات المتحدة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين، بأسرع وأق ما يمكن خطة تسوية شاملة ونهائية، تبين فيها ما هي الصورة المفضلة للحل. ويجب على المجموعة الدولية أيضا أن تسعى لجعلها تتحقق.

لقد عارض البعض هذا التوجه قائلين بأن القيادة الفلسطينية والقيادة الإسرائيلية أو كليهما سوف ترفضان هذه الخطة، وأن مجرد وضع خطة على المائدة، لن يؤدي إلى نتائج سياسية دائمة، من شأنها تغيير الديناميكية في كلا الجانبين. سوف يسارع الفلسطينيون والإسرائيليون إلى رفض الخطة الأميركية ووصفها بأنها فارغة وشكل من أشكال البلاغة اللفظية التي سرعان ما تخبو، لتتضم إلى النهاية المحزنة التي كانت مصير العديد من سابقتها، من مشروع روجر إلى مشروع ريجن. لذا، فإن المجموعة الدولية ستجد نفسها خالية الوفاض بلا أي شيء تتعامل معه.

هنالك إجابات عديدة على هذا الإدعاء. أولا، أن هذا التوجه الأكثر طموحا وذو الأهداف السياسية البعيدة المدى لا يجب أن يؤخذ على أنه ترك للمسارات المهمة الأخرى التي تجري متابعتها - إصلاحات مؤسسية في السلطة الفلسطينية، وإعادة تنظيم الجهاز الأمني، وإعادة بناء الاقتصاد وخطوات من شأنها تحسين الأوضاع على الأرض للشعبين. وعلى عكس ذلك، يجب أن تكمل تلك الإجراءات وأن تسير بشكل مواز لها. والحقيقة هي أن تقديم خطة عادلة للحل النهائي، سوف تساعد الجانب الفلسطيني بكل تأكيد، على تنفيذ الأولويات الأخرى، من خلال وضعها في إطار يوصل إلى الحل الشامل. وإذا أحسن توقيت خطة الحل السلمي، فإنها ستصبح قضية في الانتخابات الوطنية الفلسطينية المقرر عقدها في كانون الثاني 2003 م، وبذلك يرغم القادة الفلسطينيين على اتخاذ موقف صريح من صفقة الحل الدائم.

ثانيا، وأكثر أهمية، هو أن المهم بالنسبة للمجموعة الدولية ليس فقط تقديم " تصور " يكون لرفضه من قبل شارون أو عرفات وضع نهاية للعملية، المهم هو ترويج مشروع برنامج كامل، وأن يتم عمل ذلك بشكل إيجابي وقوي، عن طريق استهداف الرأي العام في الجانبين وبعبارة أخرى، يجب أن تكون هنالك دبلوماسية خلاقة ونشطة قائمة على أساس بيع مخطط التسوية الشاملة إلى مختلف الجهات المعنية.

وحتى نكون واضحين: لا يمكن فرض خطة سلام إسرائيلية - فلسطينية، ولكن وفي نفس الوقت، لا يمكن أن نتترك مثل هذه الخطة ببساطة على المائدة، المسألة ليست مسألة السعي لفرض حل ضد إدارة الناس، بل المسألة هي السعي لتغيير إرادة الفرقاء عن طريق عرض قوى ودبلوماسية نشطة، على أمل أنهم هم أنفسهم سيضعون الضغط على قادتهم، من أجل تبني مخطط السلام أو يختاروا قادة آخرين لعمل ذلك.

السوابق التاريخية تدل على أن تقديم مخطط تسوية شاملة يمكن أن يحل عقد دبلوماسية متعصبة. ففي أيرلندا الشمالية في آذار/ نيسان 1998 م، وضعت الحكومتين البريطانية والإيرلندية معا اتفاقية سلام، وقام بتقديمها للفرقاء الوسيط الأميركي جورج ميتشل، وكذلك وفي ماقدونيا عام 2001 م، وضعت أسس اتفاقية "أهرد" قبل نهاية شهر حزيران من قبل مفاوضين من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية جيمس بارود وفرانسوا ليوتارد، مع أن التوقيع على الاتفاقية لم يتم قبل منتصف شهر آب، بعد عدة أسابيع من المفاوضات حول التفاصيل. وفي الحالتين، ونتيجة مبادرة المجموعة الدولية بتقديم مخطط حل للأطراف يوضح الصورة النهائية، انتقلت المناقشات بسرعة إلى جدال حول التفاصيل بدل الأساسيات.

ب- البعد الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي اللبناني:

هنالك شيء يكاد يوحى بالعكس حول مناقشة إمكانية مبادرة سلام في هذه المرحلة، على المسارين السوري واللبناني، ذلك إن الجهود لعقد تسوية إسرائيلية - فلسطينية في عام 2000- 2001 م، واندلاع الانتفاضة، والعنف المتصاعد، والمعاناة الإنسانية، والخشية من وقوع تصعيد إقليمي، كل ذلك أرجع المسارين السوري واللبناني إلى إهمال يكاد أن يكون تاما. ولما كانت النشاطات الدولية مركزة على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن الاهتمام الدبلوماسي في دمشق وبيروت، قد اقتصر على الحرب ضد الإرهاب والضغط لكبح منظمة حزب الله الراديكالية.

ومع ذلك، فهنالك وجهات نظر قوية مفادها أن تحركا على المسارين السوري واللبناني هو أمر حيوي لجميع الجهود الحالية الرامية إلى استعادة السلام في الشرق الأوسط، بداية، فإن الحدود بين إسرائيل ولبنان تعتبر أكثر المناطق خطرا في العالم. وقد أسرت الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، بأن خطر اندلاع نزاع إقليمي واسع النطاق هو أكبر على الجبهة السورية-اللبنانية منه الجبهة الفلسطينية³².

³² مقابلات المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في بيروت، نيسان 2002؛ واشنطن، حزيران 2002.

الموقف الفلسطيني. وقضية اللاجئين الفلسطينيين المعلقة في لبنان هي من أصعب القضايا التي تواجه الفلسطينيين³⁶. وكثيرا ما يذكر المفاوضون الفلسطينيون بأنه يجب إعطاء أولوية للاجئين في لبنان، ويعربون عن مخاوفهم بأن أي فشل في معالجة هذه القضية، من شأنه النيل من أية اتفاقية. وعلى الجهة الأمنية، فإن مخاوف إسرائيل الدائمة من أنها مهددة بتحالف إيراني-سوري، سيجعل من العسير على إسرائيل التنازل عن بعض المتطلبات الأمنية الجامعة التي قدمتها للفلسطينيين، مثل طلب وجود إسرائيلي ومناطق إعادة انتشار لها في منطقة غور الأردن. وبعبارة أخرى، فإنه ما دام النزاع الإسرائيلي - السوري قائما، فإن دمشق وحلفاءها في المنطقة، يستطيعون وسوف يعملون على إضعاف أية فرص للتقدم على المسار الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك، فإن من الصعب تصور أن تصبح دعوة الأمير عبد الله ولي العهد السعودي للتطبيع وإعلان قمة بيروت العربية³⁷، والذي يعتبر بالغ الأهمية لإسرائيل، قابلا للتطبيق بدون حل ذلك الصراع. فيعد مبادرة الأمير عبد الله، واستباقا لاجتماعات قمة بيروت، جاب القادة السوريون المنطقة للحصول على توضيحات بأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل رهن بانسحاب إسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الأراضي السورية³⁸. وبكلمات أخرى، فإن حلا إسرائيليا - فلسطينيا منفصلا، ليس من شأنه أن يقود إلى معاهدات سلام، واعتراف دبلوماسي، وعلاقات سلمية عادية مع سائر بلدان العالم العربي.

وأخيرا، فإن القضايا الأساسية على المسارين السوري واللبناني، هي أقل تعقيدا بكثير من تلك القائمة على المسار الفلسطيني. وكثير من المعلقين يؤيدون القول بأن اتفاقا سوريا - إسرائيليا كان قاب قوسين وأن العائق أمام ذلك كان، ما إذا كانت حدود سوريا ستكون على ضفاف بحيرة طبريا، وأن هذه العقبة كان يمكن تجاوزها بحلول خلافة تقوم بها دبلوماسية فريق ثالث³⁹. وإذا ما تم حل القضية السورية، فليس من شك بأن لبنان (وهو من حيث الحل النهائي لا تقف أمامه أية

ويقال بأن حزب الله يكسب مخزونا كبيرا من السلاح قادرا على الوصول إلى عمق الأراضي الإسرائيلية³³. وحتى الآن، اقتصر حزب الله معظم نشاطاته على منطقة مزارع شبعا التي تحتلها إسرائيل ومعها الأمم المتحدة ومنظمة المجموعة الدولية تعتبرها جزء من سوريا، ولكن تعتبرها بيروت ومعها دمشق أرضا للبنان، ولكن سوء حساب من جانب حزب الله أو من جانب إسرائيل، من شأنه توسيع الصراع بسرعة وأن يشعل ردود فعل خطيرة. لقد زادت الانتفاضات والهجمات الإسرائيلية في الضفة الغربية من الضغط على حزب الله بوجوب إظهار تضامنه مع الفلسطينيين وإثبات فعاليته لمواصلة الصراع.

ولما كان رئيس وزراء إسرائيل شارون مقتنعا بأن قوة الردع الإسرائيلية قد تبذرت نتيجة الانسحاب من جانب واحد من لبنان، ونتيجة الانتفاضة، فإنه قد يعتقد بأن عليه أن يرد بقوة على هجمات حزب الله. الأهداف المتوقعة ستكون لبنانية ولكن ربما سورية أيضا آخذين بالاعتبار النفوذ القوي الذي تمارسه على حزب الله، عن طريق الدعم اللوجستي والسياسي ومن جانبه، فإن الرئيس بشار الأسد وهو شاب لم يشتد عوده بعد، ويمكن القول بأنه ما زال مرتبطا بالعناصر المتشددة في نظامه، قد يكون غير قادر أو غير راغب في السيطرة على الوضع، وقبول بعض المراقبين الدوليين الذين قابلوا الرئيس بشار مؤخرا بأنه ترك لديهم الانطباع بأنه يرى بعض الفائدة في مجابهة محدودة مع إسرائيل، إذا ما ظل الوضع القائم على حاله³⁴.

وبوجه عام، فإن أحد الدروس المهمة التي تعلمناها خلال السنوات القليلة الماضية، هي مدى ترابط المسار الفلسطيني مع المسار السوري واللبناني. لقد حفز نجاح حزب الله الظاهر في جنوب لبنان بكل تأكيد الشباب الفلسطينيين، وأقنعه بنجاحه اللجوء إلى الكفاح المسلح. وقد ساعد تدريب حزب الله ومساعدته الأخرى الجماعات الفلسطينية على رفع مستوى أدائها. وإن احتضان دمشق ومساعدتها للجماعات الفلسطينية الراديكالية، قد وضع قيودا على قدرة السلطة الفلسطينية في العمل ضدها، وبالتالي يزيد من خطر ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين الإسرائيليين.

والحقيقة هي أن كثير من قضايا الوضع النهائي في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ترتبط مباشرة بالمسارين اللبناني والسوري. إن قبول إسرائيل بخطوط الرابع من حزيران 1967 في إطار المفاوضات مع سوريا³⁵، ربما قد أدى إلى تصلب

³⁶ حسب أونروا (UNRWA) هنالك 383,000 لاجيء فلسطيني مسجل في لبنان. ريفوجيز إنترناشنال، 31 أيار 2002. الأرقام الحقيقية تقريبا بدون شكل هي أقل إلى حد كبير.

³⁷ نص إعلان بيروت 28 آذار 2002 مرفق في الملحق ب.

³⁸ مقابلة أجرتها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع دبلوماسي عربي، القاهرة، نيسان 2002.

³⁹ مقابلات أجرتها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع دبلوماسيين أمريكيين سابقين، واشنطن، حزيران 2002.

³³ زعم مسؤولون أمريكيون شحنات أسلحة جديدة من إيران إلى حزب الله تضمنت صواريخ طويلة المدى قادرة على الوصول إلى العمق الإسرائيلي. صحيفة النيويورك تايمز، 15 حزيران 2002.

³⁴ مقابلة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، واشنطن، حزيران 2002.

³⁵ تم نقاش ذلك في نهاية صراع الشرق الأوسط 3. لقد أوضح رئيس الوزراء رايبين خلال محادثاته مع الرئيس كلينتون أنه مستعد لقبول خطوط 4 حزيران 1967 كأساس للاتفاق، شريطة أن يتم تلبية المتطلبات الإسرائيلية؛ وتقدم رئيس الوزراء باراك بخارطة تبين بعض التغييرات على خطوط 1967، بشكل رئيسي من أجل تلبية احتياجات إسرائيل المائية.

وكذلك، فإن القول بأن حدود دولة فلسطينية يجب أن تقوم على خطوط الرابع من حزيران 1967 مع تعديلات، هو أمر من شأنه إتاحة مجال واسع للفريقين للمناورة، وبالتالي إتاحة مجال واسع أيضا للشك حول ما إذا كان الوضع النهائي قادرا على تلبية حاجاتها الأساسية. وأنه لأمر آخر أن يوضح أية مستوطنات سيتم ضمها لإسرائيل، وهو أمر محسوس جدا وبالتالي له معنى للفريقين كليهما. وبنفس المعنى، فإن الحديث عن حل عادل ومتفق عليه بين الجانبين لقضية اللاجئين، لا يؤخذ بعين الاعتبار المساس باهتمامات إسرائيل الديموغرافية، لن يطمئن الشعب الإسرائيلي بقدر ما يطمئنه القول بأنه لن تكون هنالك عودة إلى إسرائيل على أساس حق العودة

القائمة أو التي ستقوم على أساس جمع العائلات والأسس الإنسانية. كما أن الحديث عن وجود دولي غامض، لن يستجيب لقلق إسرائيل الأمني، مثلما أنه لن يستجيب لقلق الفلسطينيين بالنسبة لمراقبة تطبيق الاتفاقيات. وباختصار، وأخذين بعين الاعتبار، فقدان التام للثقة المتبادلة، فإن من الضروري تجنب الغموض. وهذا الأمر، وبشكل واضح، هو أحد الدروس التي أفرزتها اتفاقية أوسلو. إن مخططات التي سوف تتقدم بها المجموعة الدولية بقيادة الولايات المتحدة، يجب أن تكون مفصلة وحاسمة وشاملة.

القائمة أو التي ستقوم على أساس جمع العائلات والأسس الإنسانية. كما أن الحديث عن وجود دولي غامض، لن يستجيب لقلق إسرائيل الأمني، مثلما أنه لن يستجيب لقلق الفلسطينيين بالنسبة لمراقبة تطبيق الاتفاقيات. وباختصار، وأخذين بعين الاعتبار، فقدان التام للثقة المتبادلة، فإن من الضروري تجنب الغموض. وهذا الأمر، وبشكل واضح، هو أحد الدروس التي أفرزتها اتفاقية أوسلو. إن مخططات التي سوف تتقدم بها المجموعة الدولية بقيادة الولايات المتحدة، يجب أن تكون مفصلة وحاسمة وشاملة.

على أساس محادثات مطولة جرت في الأشهر الأخيرة مع عدد كبير من الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب، فقد عمدت المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات إلى وضع تقييمها الخاص بالنسبة لعناصر اتفاقيات سلام قابلة للحياة، ولما كانت الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية تستهدف الاستجابة لجوهر مصالح الفريقين، وأكثر أهمية من ذلك، القبول بها من قبل الرأي العام على الجانبين، فإن مسودة مشروعنا تستقي من المفاوضات التي قامت بينهما في الماضي، ولكن، واستنادا إلى دروس تلك المفاوضات، وما تبعها من عشرين شهرا من العنف، فإنها تختلف عنها بأمور مهمة ثلاثة⁴³:-

خلافاً أساسية مع إسرائيل) سوف يصل إلى حل نهائي سريع بعد سوريا.

ج- محتويات الحل النهائي الدائم

لقد عبر عدد من المعلقين في الفترة الأخيرة عن اعتقادهم بأن محتوى ما سيكون عليه الحل النهائي الإسرائيلي - الفلسطيني، والإسرائيلي - السوري، والإسرائيلي - اللبناني، معروف لدى الجميع، بما في ذلك الأطراف المعنية مباشرة بها. بالنسبة للمسار السوري، فإن ذلك التعليق يستند على المحادثات التي جرت ما بين (1992 - 1996 م)، القمة الإسرائيلية-السورية-اللبنانية-الأمريكية التي عقدت في شيفردستاون في كانون الثاني 2000م، واجتماع كلينتون-الأسد في جنيف في آذار 2000 م. وبالنسبة للمسار الفلسطيني، فإن المعلقين يستندون إلى المفاوضات التي جرت في كامب ديفد في تموز 2000م، وانتهت دون التوصل إلى نتيجة في طابا⁴⁰، في كانون الثاني 2001 م، وبالأخص المحددات التي قدمها الرئيس الأمريكي كلينتون⁴¹ إلى الجانبين، في 23 كانون الأول 2000 م⁴².

ولكن، بينما الخطوط العريضة قد تكون في الواقع معروفة، إلا أن أيا من الطرفين لم يبذل جهودا حقيقية لتقديمها بشكل تفصيلي لأمر بالغ الأهمية من أجل إقناع الرأي العام في الجانبين، انتقالا من العموميات إلى التفاصيل هو في غاية الأهمية لإقناع الفرقاء بإمكانية عقد صفقة وإيضاح المبادلات الأساسية المرفقة، وإظهار أن الاهتمامات الجوهرية لكل فريق من الفرقاء قد تمت المحافظة عليها. على الجانب السوري، فإن مبدأ انسحاب إسرائيلي شامل بدون خريطة مرفقة، قد طمست بدلا من أن توضح الوضع النهائي. وبالنسبة للجوهر، فإن محاولة الرئيس كلينتون "سمسرة" صفقة سلام بين إسرائيل وسوريا، قد تعثرت لسبب رئيسي هو مغايرة وجهات نظر الفريقين بالنسبة إلى أين تقع الحدود بين الجانبين على بحيرة طبريا.

⁴⁰ "وثيقة موريتينوس"- وثيقة المجموعة الأوروبية غير المدونة أعدها ممثل المجموعة الأوروبية الخاص لعملية الشرق الأوسط، السفير ميجيل موريتينوس، والتي تلخص نتائج مباحثات طابا- مرفق كملحق ج. وكانت أصلا قد نشرت في صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 14 كانون الثاني 2002.

⁴¹ "محددات كلينتون" مرفقة مع الملحق د. وتم نشرها أصلا في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم 31 كانون الأول 2000.

⁴² البحث جيد حول ما حدث في شيبيردزتان، جينيفا، كامب ديفيد وطابا، أنظر تشارلز إندرين، لي ريف بريزيه، فايار: 2002. لقد حازت قضية لبنان على اهتمام دبلوماسي وتحليلي أقل بكثير في الأونة الأخيرة لأنه تم الحكم على القضايا باعتبارها واضحة نسبيا وأن البعد السياسي معتمد بالكامل على المسار السوري.

⁴³ يعتمد النص على أفكار تم بلورتها في سياق المباحثات الإسرائيلية-الفلسطينية الأخيرة على المسار 2، والتي كان للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات علاقة بها. بسبب حساسية وحتى الآن خصوصية هذه الجهود، لا يمكن الإفصاح عنها في هذا التقرير.

- تعتمد على وجود جوهرى متعدد الجنسيات أكبر كثير مما كان يفكر به سابقا. ومن شأن ذلك أن يقلل من المخاوف الإسرائيلية حول شخصية الدولة الفلسطينية وقدرتها على تهديد إسرائيل؛ كذلك طمأنة الجانب الفلسطيني بشأن تنفيذ إسرائيل الدقيق للاتفاقية.
 - إنها تقدم وضوحا أكبر بالنسبة للتسوية الإقليمية، وضمان أن الفلسطينيين، بعد التعديلات المتبادلة، سوف يسترجعون ما يوازي (100%) من الأراضي التي فقدت عام 1967 .
 - إنها تقدم توضيحا أكبر حول القضية اللاجئيين، بضمان عدم عودة فلسطينيين إلى إسرائيل نفسها - على أساس حق العودة - مع عودة عدد منهم، وفق ما ترتئيه إسرائيل في ممارسة سيادتها، عن طريق جمع شمل العائلات وغير ذلك في البرامج الإنسانية.
 - **المسار الثنائي الإسرائيلي - الفلسطيني:** في موجز عريض - وقد تم التوسع في هذه النقاط في تقرير مواز نشر مع هذا التقرير⁴⁴ - فإن العناصر الأساسية في اتفاق ثنائي إسرائيل - فلسطين هي كما يلي:-
 - دولتان، إسرائيل وفلسطين ، تعيشان جنبا إلى جنب، تعترف كل منهما بالأخرى ومن قبل المجتمع الدولي.
 - الحدود لدولة فلسطين ستقوم على أساس خطوط 4 حزيران 1967 م مع تعديلات. سوف تضم إسرائيل مالا يتجاوز (4%) من الضفة الغربية لاستيعاب غالبية مستوطناتها بينما تهدم باقي المستوطنات ، وسوف تعوض فلسطين بنقل أراضي إسرائيلية بنفس الحجم والقيمة الفعلية أو القابلية، وسوف ترسم الحدود لحماية تواصل الضفة الغربية، وتنقيص عدد الفلسطينيين الذين سيوجدون داخل إسرائيل أو يعاد استيطانهم إلى أدنى حد ممكن، وتأمين وصول الفلسطينيين إلى مصادر المياه، والسيادة على الحدود الدولية مع الأردن ومصر.
 - تكون لدولة فلسطين السيطرة على ممر يربط الضفة الغربية وغزة.
 - تكون فلسطين دولة غير عسكرية.
 - سوف يطلب الفريقان إنشاء قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، لمراقبة تنفيذ الاتفاق، والحلول مكان القوات الإسرائيلية لدى انسحابها، والقيام بأعمال الدورية على الحدود الفلسطينية ومراكز العبور، وبمجرد وجودها أن تقوم بدور الردع ضد أي عمل عدائي موجه ضد أي من الفريقين.
 - يكون لإسرائيل السيادة على الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، والتي، مع القدس الغربية سوف تشكل عاصمة دولة إسرائيل، ويكون لفلسطين السيادة على الأحياء العربية في القدس الشرقية، والتي سوف تشكل عاصمة دولة فلسطين.
 - سوف يقوم نظام خاص لحكم البلدة القديمة، والتي سوف تظل مفتوحة، والمواقع ذات أهمية خاصة في حوض القدس التاريخي، وسوف يطلب الطرفين إنشاء وجود دولي لضمان الأمن والمساعدة في الحفاظ على شخصيتها الفريدة، وسوف توضع ضمانات دولية حازمة ضد أية حفريات في الحرم الشريف أو أي بناء فيه، دون موافقة الأطراف الصريحة.
 - سوف يتخذ النظام الخاص شكل حماية دولية على البلدة القديمة وحوض القدس التاريخي؛ أو بديلا عن ذلك، نظام سيادة مقسمة يكون فيها الحي اليهودي وأجزاء من الحي الأرمني والكوتيل (حائط المبكى) تحت السيادة الإسرائيلية، بينما تكون الأحياء الإسلامية والمسيحية وأجزاء من حارة الأرمن، وكذلك الحرم الشريف تحت السيادة الفلسطينية.
 - سوف تحل قضية اللاجئيين بشكل يأخذ في الحسبان الشعور الفلسطيني العميق بالظلم، ودون التأثير في ميزان إسرائيل الديموغرافي. سوف يتلقى اللاجئون تعويضات مالية ومساعدات إعادة تأهيل، ويكون لهم، بغير المساس بحقوق السيادة للدولة المختلفة، حق الاختيار بين إعادة التوطين في فلسطين، أو إعادة التوطين في أراضي داخل إسرائيل نفسها والتي سوف تتم مبادلتها مع دولة فلسطين، وإعادة التوطين في الدول المضيفة أو إعادة التوطين في البلدان التالية، وسوف تستمر عملية جمع شتات العائلات والعمليات الإنسانية، مع أي برامج أخرى قد تتم الاتفاق عليها بين الفريقين.
 - اتخاذ إجراءات أمن مناسبة لتمكن إسرائيل من إقامة محطات إنذار مبكر في الضفة الغربية، وأن يكون لها حق الوصول إلى المجال الجوي الفلسطيني والمجال الإلكتروني ومغناطيسي.
 - سوف تكون الاتفاقية إشعار بنهاية النزاع، والمطالب الوحيدة التي يستطيع أي من الطرفين رفعها نتيجة هذا الصراع التاريخي ستكون متصلة بما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.
- الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني متعدد الأطراف:** سوف نحتاج إلى اتفاقية متعددة أيضا تدعم الاتفاقية الثنائية، وتتضمن العناصر الرئيسية التالية (وقد تم الإفضاء بها بتفاصيل أكثر في تقريرنا المرفق):

⁴⁴ نهاية صراع الشرق الأوسط 1.

القضايا بشكل إيجابي، في غياب مبادرة رئيسية تتخذها المجموعة الدولية بقيادة الولايات المتحدة. ومن أجل تسليط الأضواء على ما هو مطلوب هنا، فقد قامت المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بتطوير اقتراحات تسوية شاملة، بشكل نصوص شاملة وتصيلية للتفاوض، والتي نشرناها بالتزامن كرفيق إضافي لهذا التقرير⁴⁶.

إسرائيل - سوريا: إن اقتراحنا لتسوية إسرائيلية - سورية، باختصار هو ما يلي:-

- المبدأ الأساسي هو أن تحصل سوريا على الأرض والوصول المنظم إلى المياه الإسرائيلية المجاورة، بينما تحصل إسرائيل على الماء والاتصال المنظم إلى الأراضي السورية المجاورة.

- ستكون الحدود بين إسرائيل وسوريا خطوط 4 حزيران 1967 م، وتقوم لجنة برئاسة رئيس دائرة الخرائط في الأمم المتحدة بتحديد خط الحدود بدقة، وسيكون خط الحدود النهائي مطابقا لما يقرره رئيس دائرة الخرائط حول مدى سيطرة سوريا حتى 4 حزيران 1967 .

- سيكون لإسرائيل السيادة على بحيرة طبريا.

- سوف يشكل الفريقان "محمية وادي الأردن الطبيعية" تحت الإدارة السورية. وسوف تكون المحمية باتجاه الشرق من الحدود. تكون مراكز الحدود والجمارك إلى الشرق من المحمية حتى يكون باستطاعة الزوار من إسرائيل حرية الدخول. وبعبارة أخرى، فإن الزوار من إسرائيل سيواصلون التمتع بـ (360) درجة وصول إلى بحيرة طبريا. سوف يشكل الفريقين لجنة مشتركة للاستشارات المائية وذلك للمحافظة على المصادر المائية لحوض نهر الأردن.

- سيكون هناك بنود لتسوية مخاوف إسرائيل بشأن كمية ونوعية المياه المناسبة إليها بعد انسحابها. بالمقابل فإن إسرائيل ستعطي لسوريا مياه من نهر الأردن والبحيرة تكون كافية لحاجات محمية نهر الأردن الطبيعية.

- يوافق الطرفان على إقامة مناطق منزوعة السلاح، " وإن إقامة مناطق تحدد فيها الأسلحة والقوات "في كل من سوريا وإسرائيل من شأنها تعزيز المناطق المنزوعة السلاح.

- ضمن المنطقة منزوعة السلاح والمناطق التي تحدد فيها الأسلحة والقوات تؤلف قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة " لمراقبة وتفتيش والتثبت " لضمان تنفيذ الترتيبات الأمنية.

- على المستوى الدبلوماسي، يجب أن يكون هناك اعتراف دولي بدولتي إسرائيل وفلسطين، يصاحبه اعتراف عربي رسمي بدولة إسرائيل، مما من شأنه أن ينهي حالة الحرب المستمرة بينهم، وكذلك الالتزام بالتطبيع الكامل على المستوى الدبلوماسي، الاقتصادي والعلاقات الثقافية بينهم.

- على المستوى السياسي، مجموعة اتصال على مستوى عال وكذلك إدارة مدنية⁴⁵ على أرض الواقع تقوم بمراقبة تطبيق كل النواحي فيما يتعلق بالاتفاقية الثنائية، وتقوم بتوفير آليات حلول في حال حدوث أي خلاف.

- على المستوى العسكري، وصاية تامة من قبل قوة دولية تقودها الولايات المتحدة لمراقبة تنفيذ كل ما يتعلق بالجانب العسكري من الاتفاقية الثنائية، ووضع دوريات مراقبة على الحدود الدولية الفلسطينية، حتى تمنع بحضورها هجمات على أي من الطرفين.

- بالنسبة للقدس، يتم تعيين شرطة دولية وإدارة مدنية بصورة خاصة، لكي تتماشى مع الظروف في البلدة القديمة لكي تساهم في مراقبة، حماية وكذلك في المحافظة على هذه المنطقة. فضمن خيار المحمية الدولية فيما يخص البلدة القديمة ومواقع الحوض التاريخي فإن الهيئة الحاكمة للمحمية سوف تقترض أن لها حق قطع الصلات إلى حد بحيث يسمح للسلطات الفلسطينية أن تدير الأحياء العربية والمواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتقوم السلطات الإسرائيلية بإدارة الأحياء الإسرائيلية والمواقع المقدسة اليهودية.

- بالنسبة لإعادة توطين اللاجئين، سوف تكون هناك لجنة دولية تكون مسؤولة عن تطبيق كل الاتفاقيات الثنائية، فيما يتعلق بالتعريف بوضعية اللاجئين، إعادة التوطين وكذلك التعويض.

- وعلى الصعيد الاقتصادي، التزامات كبيرة من قبل الدول المانحة الدولية بالمساعدة في إعادة بناء وتنمية فلسطين، في جميع المجالات.

وكما تم توضيح أعلاه، فإن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات تعتقد بأنه سوف يكون من الضروري الاهتمام بالقضايا المتعلقة بين إسرائيل من جهة وبين سوريا ولبنان من جهة أخرى إذا أريد تركيز اتفاقية سلام شاملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكما هو الحال بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإنه يبدو وبعيد الاحتمال، في الظروف الراهنة، أن يكون بالإمكان معالجة هذه

⁴⁵ يمكن أن يصل هذا إلى مدى بحيث يتم إيجاد وصاية دولية مؤقتة، تتضمن عناصر مدنية وكذلك عسكرية. وحسب هذا النموذج، التواجد متعدد الأطراف يمكنه أن يدير دولة فلسطين لمدة أولية، فيساعد على توفير الأمن، ويقدم إدارة فعالة، والمساعدة في إقامة مؤسسات جديدة وبشكل عام مساندة إنماء المقدرات على الحكم الذاتي حتى يحين وقت قيام فلسطين بالاستحواذ الكامل على هذه الوظائف. انظر نهاية صراع الشرق الأوسط 2، القسم 3 أ.

ولأسباب عديدة، يتوجب على الولايات المتحدة أن تكشف النقاب عن المخططات، بحضور أولئك وغيرهم من أعضاء المجموعة الدولية. ويمكن لمؤتمر دولي، مثل الذي اقترحتة الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام، أن يكون منبرا مناسباً، وأن لم يكن ضرورياً، لإعلان تلك المقترحات، وأن تقدمه مشتركة من شأنها أن توضح بأنه لا يوجد هنالك مجال يدعو إلى اللعب على الأطراف الأساسيين، من أجل تحسين مركز الفرقاء التفاوضي، وإن ذلك سوف يساعد على تحسين مصداقية الولايات المتحدة في كثير من أرجاء العالم العربي، وبالأخص بين الفلسطينيين، والتي أصيب بأضرار جسيمة. كما أن ذلك سوف يسمح للولايات المتحدة بالمشاركة في الجهد، بحيث يصبح من الصعب وضع اللوم على واشنطن إذا ما أصيبت العملية بنكسة.

وعندما تقدم الولايات المتحدة المخططات، عليها أن توضح بأن المجموعة الدولية تتحدث بصوت واحد، وليس إلى القادة وحدهم وإنما وبالدرجة الرئيسية، إلى شعوبهم، وأنها في نهاية المطاف تسعى للحصول على تأييدهم. ويجب أن توضح كذلك، بأن هذا ليس حلاً مفروضاً وليس إنذاراً نهائياً، وأنه تبقى هنالك تفاصيل كثيرة يمكن مناقشتها في المفاوضات التي ستنبع. إن المخططات التي سوف تقدم تمثل، ببساطة، ما تراه المجموعة الدولية أفضل ما يجب أن يكون عليه في حكمها لحل العادل والنهائي والشامل. وأنها تمثل آمالها بأن شعوب المنطقة سوف يأخذون بها ويقنعون رؤسائهم بأن يفعلوا الشيء ذاته. أو بعبارة أخرى، وبغض النظر عن ما إذا كان أولئك القادة سيرفضونها في بداية الأمر، فإن المجموعة الدولية سوف تواصل الترويج لها، وتوصيلها إلى الشعوب الإسرائيلية والفلسطينية والسورية واللبنانية.

وبينما تدعو المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بقوة إلى التركيز الآن على القضايا السياسية في الوضع النهائي، بجميع الوسائل التي أوضاعها، وعدم تأجيلها إلى مستقبل غامض، أو إخضاعها لشروط تنفيذ مستحقات أخرى، فإننا لا نقترح بأن تلك القضايا السياسية هي الوحيدة التي يجب على المجموعة الدولية وضعها على المائدة. هنالك ثلاث قضايا أخرى أو سلال من القضايا والتي غطاها الرئيس بوش في خطابه وتستحق البحث ليس بتتابع بعد الموضوع السياسي ولكن بموازاة معه. هذه القضايا هي:- قضايا الأمن، قضايا الحكم، والقضايا الاقتصادية، وسوف نبحث كل واحدة منها باختصار في القسم التالي.

ويجب أن يتبع تقديم المخططات جهود دولية قوية للترويج وكسب التأييد لها. يجب أن يتم الاعتماد على وسيلة لشن الحملة الدبلوماسية، تكون مستقلة عن إدارة وأمركة قادة الفرقاء المختلفين⁴⁷. وفي الواقع يجب أن يكون هنالك تقسيم أعمال بين الأعضاء التحالف المختلفين، بحيث يقوم كل واحد منهم بتوجيه

- سوف تقام محطة للإنذار المبكر تديرها الولايات المتحدة على جبل الشيخ.

- سوف يقوم الطرفان بسرعة بإنشاء علاقات دبلوماسية، عندما تدخل المعاهدة حيز التنفيذ، وسوف يتخذان الخطوات التي تدل على وجود علاقات سلمية طبيعية بين الجيران.

إسرائيل - لبنان: إن الخطوط العريضة لمقترحنا التسوية الإسرائيلية - لبنانية هي كما يلي:-

- الحدود بين إسرائيل ولبنان ستكون حدود عام 1923، كما أكدتها خطوط اتفاقية الهدنة في 23 آذار 1949 م.

- سوف يؤلف الفريقان لجنة حدود ثنائية لمراجعة "خط الانسحاب الذي وضعته الأمم المتحدة، وأن تحدد أية تعديلات مطلوبة لجعل خطوط الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة مطابقة للحدود المتفق عليها. و إلى أن يتم التوصل إلى تعديلات يوافق عليها الطرفان لخطوط الأمم المتحدة، فإن الفريقين يوافقان على أن خط الانسحاب هو الحدود من حيث الواقع.

- يوافق الفرقاء على بنود تهدف إلى المحافظة على مصالح لبنان في تنمية الموارد المائية في المنطقة الحدودية، ومصالح إسرائيل في تسلم نهر الأردن كما وكيفا كافيين من نهر الحاصباني، وهو مصدر من مصادر نهر الأردن ينبع في الأراضي اللبنانية.

- سوف يقيم الفريقان منطقة حدودية تتألف من جنوب لبنان وشمال فلسطين، وفي كل جانب منها سوف تستبعد القوات المسلحة غير النظامية والأفراد الذين يحملون السلاح، وأن يحتفظا بقوات رسمية كافية لتنفيذ ذلك المنع.

- سوف يعمل الطرفان على منع أية جماعة من العمل داخل حدودها مما يشكل تهديد السلامة الطرف الأخر.

- سوف يطلب الفريقين تمديد خدمة قوات الطوارئ المؤقتة "يونيفيل" من أجل تسهيل الانتقال إلى نظام أمني حدودي جديد متعاون.

أما بالنسبة لمزارع شبعا، فإن مقترحنا يفترض بأن إسرائيل سوف تنسحب من الأرض المشار إليها، في إطار معاهدتها مع سوريا، وأن التصرف النهائي بتلك الأرض هو من شأن سوريا ولبنان.

د- تقديم وترويج المخططات

عندما تصل الولايات المتحدة وأعضاء المجموعة الدولية إلى توافق، فإن عليهم إقامة مجموعة اتصال تكون مسئوليتها الإشراف العام على تقديم ومتابعة مقترحات الاتفاقيات. الأعضاء الأساسيين يجب أن يكونوا:- الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، روسيا، وأمين عام الأمم المتحدة (الرباعية) مع مصر والسعودية والأردن (الثلاثية).

⁴⁷ آغا و مالي، "المفاوضات الأخيرة"، صفحة 17.

سلام معها وأن تتبادل السفراء، وتفتح السفارات وأن تنمي العلاقات الاقتصادية والتجارية⁴⁹.

الهدف الرئيسي هو التعويض عن فقدان الثقة بين الطرفين كليهما، عن طريق دور دولي قوي. فليس من المحتمل أن يثق الإسرائيليون بأن دول فلسطين الجديدة، سوف تتخذ إجراءات حاسمة ضد جماعات الراديكالية، وأن تضع حدا لأعمال العنف، وبعد عشرين شهرا الأخيرة، فمن الذي يستطيع أن يلومهم؟ وليس من المحتمل أن يثق الفلسطينيون بأن إسرائيل سوف تتسحب بالفعل من أراضي المحتلة، بحيث تسمح لهم بأن يعيشوا حياتهم دون تدخل لوجود له في حياتهم، وإذا نظرنا إلى مسار أوسلو، والفترة الأخيرة، فمن ذا الذي يمكن أن يلومهم؟ وبدلا من ذلك، وبموجب هذه الخطة، فإن إسرائيل في البداية سوف تسلّم الأراضي التي تتسحب منها إلى القوة متعددة الجنسيات، وليس إلى الفلسطينيين. كما أن هذه القوة سوف تساعد في دعم أمن إسرائيل، عن طريق تسيير دوريات على الحدود الإسرائيلية - الفلسطينية، وغيرها من حدود فلسطين والمعابر الدولية الأخرى. وسوف يكون هنالك أيضا، وجود دولي للمساعدة في تأمين الأمن في البلدة القديمة وضمان سلامة الحرم الشريف.

وكذلك فإن انغماس قوة متعددة الجنسيات، سوف تقدم أنماط من الضمانات التي دأب الفلسطينيون على المطالبة بها. يمكن أن تساعد مجموعة اتصال ذات مستوى عال ولجنة شؤون مدنية على الأرض، في مراقبة تنفيذ الاتفاقية. كما أنها تستطيع إقامة آلية لحل النزاعات التي قد تنشأ عن تفسيرات متباينة للاتفاقيات. وأن وجود قوة فعالة متعددة الجنسيات سوف تقلل إلى أدنى حد، الحاجة إلى دور عسكري إسرائيلي في أراضي السيادة الفلسطينية.

وسوف توضح جميع هذه الالتزامات بصورة رسمية في الاتفاقية متعددة الأطراف، والتي في نهاية عملية التسوية، سوف توقع جنبا إلى جنب مع الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية وغيرها من الاتفاقيات الثنائية. ولكن ليس هنالك من سبب يدعو إلى تأجيل تلك الالتزامات حتى ذلك الحين؛ وهنالك من الأسباب الكثيرة ما يدعو إلى إعطائها في أقرب وقت ممكن، وإذا كان للفرقاء أن يروا بديلا أفضل للوضع الحالي، فإن من الأمور الأساسية أن تقدم لهم المزايا الممكنة التي سوف تنبثق عن الاتفاقيات، بصورة حقيقية ولملموسة.

الاهتمام إلى جماعات مختلفة، أو التعهد باتخاذ إجراءات مختلفة للمساعدة في التنفيذ الاتقاق.

عدة خطوات ستكون ضرورية، ويجب الاتقاق حولها قبل كشف النقاب عن المخططات:-

التأييد من قبل منظمات دولية رئيسية: على (الرباعية) و(الثلاثية) العربية، العمل على الحصول على تأييد فوري للمخططات من قبل مجلس الأمن الدولي وغيره من المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي⁴⁸. والهدف هو أن تصبح المخططات المنطلق الجديد لحل النزاع العربي - الإسرائيلي.

وليس من شك بأنه، وإذا أمكن تحقيق ذلك، فإن أقوى تأثير من جميع ذلك، هو ظهور مشترك للرئيس بوش، والملك عبد الله، وولي العهد السعودي الأمير عبد الله، والرئيس مبارك، لإلقاء كلمات في الكنيست، وفي برلمانات فلسطين وسوريا ولبنان، وكما تبين بوضوح من السابقة التي أرساها الرئيس السادات في خطابه أمام الكنيست، فإن مثل هذه المبادرة يتوقع أن يكون لها تأثير هائل على الرأي العام الإسرائيلي.

بوادر قوية لبناء الثقة. وكجزء من الجهود للترويج للمخططات، وتشجيع على قبولها من قبل الفرقاء، يجب على أعضاء المجموعة الدولية اتخاذ خطوات قوية لبناء الثقة، على جميع الجهات، وبالأخص على البلدان العربية أن تقطع الدعم الذي يقدم للجماعات الراديكالية المنغمسة في أو التي تدعو إلى أعمال العنف ضد إسرائيل، وأن تتوقف عن إيوائهم وأن تشجب بقوة أعمالهم. ويجب عليها كذلك أن تعمل على إحداث تغيير جوهري على وسائل الإعلام في بلادها، وتخليتها من أية نعرات لاسامية. وعلى الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وغيرها، إظهار تأييد قوي للفلسطينيين، بما في ذلك المساعدات الاقتصادية. وعلى الولايات المتحدة بالأخص، أن تتعامل مع القيادة الفلسطينية المنتخبة.

التعهد بإجراءات مستقبلية. ويجب أن تتعهد الأطراف المعنية باتخاذ إجراءات محسوسة للمساعدة في تطبيق الاتفاقيات، بعد أن يتم الاتفاق عليها. فعلى سبيل المثال، يجب على الولايات المتحدة وغيرها أن تلتزم علنا بالاشتراك في قوة عسكرية متعددة الأطراف في فلسطين وسوريا؛ وعلى الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية واليابان، ودول الخليج وغيرها، أن تتعهد بتقديم معونات مالية مهمة لتعويض اللاجئين والمساعدة في إعادة توطينهم في بلدانها. ويمكن للدول المانحة أن تعد بتقديم مبالغ كبيرة، لإعادة اقتصاديات فلسطين وسوريا ولبنان. ويمكن للولايات المتحدة أن تتعهد بالدخول في معاهدة دفاع مشترك مع إسرائيل، ويمكن للمجموعة الأوروبية أن تعد بإقامة علاقات خاصة مع إسرائيل وفلسطين؛ ويمكن للشعوب العربية أن تتعهد بتطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ وأن توقع معاهدات

⁴⁹ تم طرح خيار آخر، ولا سيما دعوة إسرائيل للانضمام إلى الناتو: لأن ذلك من شأنه زيادة الأمن الإسرائيلي فإنه من المجدي متابعة هذه الفكرة، على الرغم من حجج معارضة مفاده أن مثل هذه العضوية من شأنه إضعاف هوية الناتو الأوروبية وأيضاً هوية إسرائيل الشرق أوسطية.

هـ. جهود موازية على مسارات أخرى

العمل على أرض الواقع يتطلب درجة من الاشتراك الدولي في إعادة بناء أجهزة الأمن الفلسطينية، وتقرير دورها، ومسؤولياتها وحجمها وآلياتها، بحيث تستطيع القيام بواجبها في الحفاظ على الأمن والنظام وتنفيذ التعهدات تجاه إسرائيل (أنظر البحث حول الحكم أدناه). وبرضاء الفريقين أيضاً، على الولايات المتحدة أن تتخذ دوراً قيادياً في إرسال مجموعات مراقبة للتأكد من سلامة إجراءات الفريقين. وضمن هذا الإطار، يتوجب على السلطة الفلسطينية اتخاذ الإجراءات التالية بقوة:-

وعلى الرغم من أن المسار السياسي هو مسار حيوي، فإنه لا يجب السير عليه على حساب أولويات مهمة أخرى. ستكون هذه مهمة في المساعدة على استقرار الأوضاع الأمنية، ودعم إقامة نواة فلسطين على أساس أكثر ديمقراطية وأكثر رخاء في نهاية المطاف. وبموازاة جهودها لتحقيق تسويات شاملة، فإن على المجموعة الدولية أن تعمل في الميادين التالية:-

1- الأمن في الفترة الانتقالية

- وقف الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين.
- منع أعضاء أجهزة الأمن من الاشتراك في أمر المساعدة في ارتكاب أعمال عنف ضد الإسرائيليين.
- أن تشجب علناً الهجمات ضد المدنيين وأن تتخذ إجراءات وقائية من خلال الاعتقالات وتبادل المعلومات لتجنبها.
- التنصل من جميع البيانات بما في ذلك الصادرة عن فتح أو المسؤولين الفلسطينيين والتي تدعو إلى استعمال العنف ضد المدنيين الإسرائيليين.
- أن تتبع إجراءات فعالة لتنفيذ القانون، من أجل مراقبة وقمع جميع الأعمال غير شرعية، مثل تأييد الهجمات ضد المدنيين التي تقوم بها حماس، والتي تشترك أيضاً في نشاطات خيرية وإنسانية. وهذا يتضمن إجراءات شفافية تامة لحسابات هذه المجموعات.
- إقامة صرح رسمي للقيادة يتولى المسؤولية ضمن صفوف فتح.
- مبادرات إصلاح الميزانية لضمان ذهاب الأموال إلى فتح من خلال القنوات المتفق عليها.
- تفكيك المختبرات والورش التي تنتج الأسلحة الثقيلة مثل مدافع الهاون والصواريخ والقنابل.
- المبادرة إلى تنفيذ برنامج لتسجيل الأسلحة غير المسجلة قانونياً طواعية، ومنع إشهار السلاح علناً، وحوافز للناس بتسليم أسلحتهم غير المرخصة.
- وجنبا إلى جنب مع هذه الخطوات، يتوجب على حكومة إسرائيل اتخاذ الخطوات الموازية التالية:-
- إنهاء اجتياح المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.
- الانسحاب من الأراضي المصنفة مناطق أ والتي أعيد احتلالها على امتداد الأشهر القليلة الماضية.
- رفع الحصار المفروض على المناطق الفلسطينية.
- إيقاف جميع أعمال بناء المستوطنات.

إن الخطوات التي يتوجب على الفلسطينيين اتخاذها هي خطوات معروفة، وقد استحق تنفيذها منذ زمن بعيد. ولن وكما أوضحت المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في تقريرها في شهر نيسان من تقريرها عن الشرق الأوسط 2002 م، فإن قدرات السلطة الفلسطينية المتناقصة، تحد من المدى الذي تستطيع فيه، حتى لو توفرت لديها الإرادة، من ضبط الأمن البوليسي في مناطقها ومنع وقوع هجمات عنيفة ضد إسرائيل. إن الإجراءات العسكرية الإسرائيلية المشددة، وإعادة الاحتلال شبه كاملة لعدد من مدن الضفة الغربية، قد أحدثت شللاً إضافياً في قدرات السلطة، وخفضت من قدرتها السياسية في كبح جماح المجموعات التي تمارس العنف. وقد وصف مسؤول فلسطيني كبير قدرة الرئيس ياسر عرفات، في تأثير على الأحداث، في وضعه شبه المعزول تماماً بأنه "صفر" 50. وتكهن محلل السياسي فلسطيني بين تحالفين الوطنيين الراديكالي والمليشيات الإسلامية قد أصبح قاب قوسين من فرض السيطرة الفعالة على الشارع 51.

ومع ذلك، فإن إطلاق مخطط مبادرة دولية للتسوية، من شأنه المساعدة في تطبيق إجراءات بعيدة المدى، من جانب الفلسطينيين. إنها تقدم للقيادة الفلسطينية وللشعب حافزاً لإنهاء العنف، وكذلك من بين أمور أخرى، التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، وإقناعها بتأييد مخطط السلام. وبإعادة الأمل في تسوية نهائية، فإن من المتوقع لها أن تنقص من التأييد الذي تستمتع به الجماعات الراديكالية في صفوف الشعب الفلسطيني. وأخيراً، فإنها ستحفز اتخاذ إجراءات في العالم العربي بكبح جماح الجماعات التي تخطط لارتكاب أعمال عنف ضد المواطنين الإسرائيليين، وقطع المساعدات المالية واللوجستية عنهم وشجب أعمال العنف بقوة لا تحتمل التأويل.

50 مقابلة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، واشنطن، حزيران 2002.

51 مقابلة هاتفية أجرتها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، حزيران 2002.

بالنسبة لإسرائيل، فإن إصلاح أجهزة الأمن الفلسطينية، ونظامها المالي وتسلسل السلطات جميعها ضرورية قبل الدخول في تسوية سياسية ذات معنى، والتي تنطوي على مخاطر لإسرائيل. أن تعدد الأجهزة الأمنية والمجموعات المسلحة، بالإضافة إلى غياب تسلسل واضح في هيكل القيادة والحكم ، قد أديا كما يعتقد إلى حجب الخطوط بين الأجهزة الأمنية والمليشيات العنيفة. كما أن فقدان الشفافية والفساد الواسع النطاق، قد أعطيا زخما لصفقات الأسلحة غير القانونية وإلى تمويل مجموعات العنف؛ وانعدام فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية قد ساعد عرفات في تركيز السلطة بين يديه. ويبدو أن الإسرائيليين مقتنعون بأنه، وقبل إحداث تغييرات عميقة في السلطة الفلسطينية، وبالأخص في القيادة الفلسطينية ، فإنه لن يكون ممكنا تحقيق اتفاق، أو حتى لو كان ممكنا، أن يكون قابلا للتنفيذ. لذا، فإن الإصلاح، كما يروونه هو شرط مسبق، وليس تنمة العمل السياسي التفاوضي.

وأخيرا، ودخل المجموعة الدولية نفسها، فهناك انقسامات بين أولئك الذين يعتبرون الإصلاح تمهيدا لقيام دولة فلسطين التي تتمتع بالفاعلية والشفافية والديمقراطية، وبين أولئك الذين بالإضافة إلى الهدف الذي تقدم، يرغبون في رؤية سلطات عرفات ونفوذه المهمش، وينظرون إلى عرفات كعقبة رئيسية أمام التسوية السياسية.

ولكن، من المتناقضات هنا بأن الإجماع يحمل في طياته خطر إضعاف حركة الإصلاح الفلسطينية الداخلية. فالدعوات التي تصدر عن إسرائيل والولايات المتحدة للإصلاح، إلى إنها محاولات لتأجيل العملية السلمية أو لتجاهل عرفات. فالضغط الذي يمارسونه، بكلمات أخرى، من شأنه بالتبعية أن يجرد الحركة الإصلاحية الفلسطينية الداخلية القوية من شرعيتها. لذا فإن أحسن طريق أمام المجموعة الدولية لدعم الإصلاح ليس في محاولة فرضه ، وإنما بمتابعته ومساندته. وبطبيعة الحال، فلا يجب أن تصبح الخطط السياسية التي أوصت بها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، رهينة لسرعة عملية الإصلاح؛ يجب أن تسير المبادرتان معا بشكل متواز ومستقل⁵⁴.

وعلى المجموعة الدولية أن تساعد في دعم الإصلاح في الأمور المحورية التالية:-

- تجميع وتنسيق أجهزة الأمن المتعددة، وإنشاء تسلسل قيادة واضح، ووضعهم جميعا تحت سلطة مدنية واحدة.

- إجراء تحول في عملية إعداد الموازنة، من أجل زيادة الشفافية، وبالأخص التأكد من أن الأموال لن تذهب لتمويل نشاطات العنف.

- وقف جميع العمليات العسكرية الاستنزائية ضد منشآت السلطة الفلسطينية.

- وقف الاغتيالات خارج نطاق القانون.

- وقف جميع العمليات العسكرية الاستنزائية ضد منشآت السلطة الفلسطينية.

- وقف الاغتيالات خارج نطاق القانون.

- المساهمة بشكل عام في إنشاء مناخ يمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ضمن المناطق الفلسطينية.

3- الحكم

كان أحد أبرز التطورات التي وقعت خلال الفترة الماضية الإجماع على الحاجة لإصلاح المؤسسات الفلسطينية. ففي أعقاب الهجمات الفلسطينية الإرهابية المستمرة ضد المدنيين الإسرائيليين، وما تبع ذلك من رد عسكري إسرائيلي واسع النطاق والذي دمر السلطة الفلسطينية، أدركت المجموعة الدولية أهمية بذل جهود عالمية نشطة للمساعدة في إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره، أدى إلى توليد تأييد لإصلاح السلطة الفلسطينية. صدر من جميع الجهات، الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية والعربية، وبشكل أساسي من الفلسطينيين، هذا الإجماع النادر يتيح فرصة حقيقية لتتمة شفافية أعظم، ومحاسبية، وحكم ديمقراطي، واستقلال للقضاء، وحكم القانون⁵².

الدوافع لذلك مختلفة، بطبيعية الحال، فبين الفلسطينيين، تدل استطلاعات الرأي العام على أن (90%) يحبذون تغييرات جوهرية في السلطة الفلسطينية⁵³. وتأييد الإصلاح لا يقتصر على أطراف سياسة محددة دون سواها، بل يأتي من أعضاء الجيل الراديكالي الجديد الذين يطالبون بنصيب أكبر في السلطة، ونشطاء ديموقراطيون قداماء؛ وحتى من الأعضاء القدامى في حركة فتح الذين توصلوا إلى قناعة بأن الانخراط في الدعوة إلى إصلاح هو المفتاح لبقائهم السياسي. وبشكل أعم، فقد تلاقت أعداد كبيرة من الفلسطينيين في الدعوة إلى الإصلاح، وقد أعضبها سنوات من الحكم السيئ وغير الديموقراطي، كما أعضبها السجل الهزيل للسلطة في العملية السلمية، والسرعة التي تلاشت فيها السلطة تحت الهجمات الإسرائيلية، وعدم القدرة على صدها. ولكن من المهم أن يذكر بأنه ينظر إلى هذا الأمر كمسألة داخلية التي يجب أن يكون لها أي تأثير على نطاق أو سرعة العملية السياسية.

⁵² أنظر إلى التقرير الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية وعنوانه "تقوية المؤسسات الفلسطينية العامة".

⁵³ استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والدراسات، مقتبس في جبروز اليم ريبورت، 12 حزيران 2002.

⁵⁴ على حد تعبير أحد أبرز دعاة الإصلاح الفلسطينيين، خليل شقافي، بدون عملية سلام حقيقية، فإن محاولات الإصلاح "لن ترى ضوء النهار". جبروز اليم ريبورت، 12 حزيران 2002.

4- مبادرة جديده لتسوية شاملة جديدة ردود الفعل المتوقعة

إن تقييم مزايا أية خطة للتسوية الشاملة تتوقف بشكل رئيسي على ردود الفعل التي تصدر عن اللاعبين الدوليين بالنسبة لها. الحجج التي تقدم ضد مثل هذه المبادرة تعتمد إلى حد كبير على موقف شارون الأكيد الراض والسلمي لها، واستجابة عرفات المراوغة لها. كما ركزت على احتمالات وقوع أضرار مفترضة، تثيرها ردود الفعل تلك، على مركز الولايات المتحدة في العالم ، وقدرتها على التأثير في أحداث المنطقة. هذا القسم يعالج الديناميكيات السياسية ضمن خمس مناطق محورية (إسرائيل، والأراضي الفلسطينية، ودول العالم العربي المعتدلة، والولايات المتحدة، والأوروبية)، وتحلل كيف يكون صدق ورد فعل التسوية السياسية في ضوء الديناميكيات السائدة في كل مكان منها.

أ- إسرائيل:

1- الرأي العام:

لقد تأثر الرأي العام الإسرائيلي بشكل واضح بفشل كامب ديفد، وما تبعها من مفاوضات إسرائيلية فلسطينية. كما تأثر باشتعال الانتفاضة، وبطبيعة الحال، من اللجوء إلى أنماط من الهجوم على المدنيين أكثر بشاعة. لقد تبخرت إلى درجة خطيرة، الثقة في إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وقد أصبح العديد من القادة الإسرائيليين البارزين يشككون فيما إذا كانت القيادة الفلسطينية، وبالأخص قيادة عرفات، قد قبلت في الواقع حلا، على أساس الدولتين.

ونتيجة ذلك، فإن الحديث عن الوصول إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية، قد أصبح يقابل بالكثير من عدم التصديق. وبدلا من ذلك، فقد ركز رئيس الوزراء شارون؛ يؤيده في ذلك رقم قياسي من الإسرائيليين، على شن ضربات استباقية في عمق الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية. كما أنه أصر على الحاجة إلى إنهاء العنف، وعلى إجراء تغييرات عميقة في التركيبة العامة للسلطة الفلسطينية، كشرط مسبق لأية مفاوضات سياسية. يجب إعادة تنظيم أجهزة الأمن بشكل شامل وأن تحارب مجموعات العنف بفعالية. ويجب إعادة تنظيم النظام المالي، وحتى يمكن منع تسليم الأموال إلى المنظمات الراديكالية. ويجب وضع حد للتحريض على العنف؛ وربما ولعله الأهم، يجب أن يذهب عرفات حتى تستطيع إسرائيل التعامل مع شريك يمكن الوثوق به.

ومع ذلك، فإن ارتياح الرأي العام الإسرائيلي العام مع سياسة شارون، تخفي وضعا ينطوي على قلة أعظم كثيرا. لقد انتخبت شارون على وعد بأنه سوف يعيد الأمن، ومع ذلك وبعد أكثر من عام على تسلمه السلطة، فإن الإسرائيليين يشعرون بأنهم أقل أمنا بكثير عن ذي قبل. لقد استمرت الهجمات الإرهابية، بل تصاعدت. وفي الحقيقة، فإن الإسرائيليين قد عانوا أشد اندلاع

- تعزيز الفصل السلطات ما بين التنفيذية والتشريعية والقضائية.

- تحديد إجراء انتخابات منتظمة - بلدية، وبرلمانية ورئاسية.

- عقد مؤتمر دستوري واستفتاء على الدستور الذي ينبثق عنه الاقتصاد⁵⁵.

3. الاقتصاد

التقرير الأول الذي صدر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بشأن الشرق الأوسط، في نيسان 2002 م، أوصى بضح مساعدات دولية كثيفة، للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للفلسطينيين⁵⁶. وقد تدهورت الأحوال منذ ذلك الحين تدهورا كبيرا نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة والطويلة للمنطقة الفلسطينية، وكجواب على الهجمات الإرهابية، فقد أدت العمليات العسكرية إلى عزل المدن الفلسطينية، ودمرت المرافق والبنية التحتية الأساسية، ومنعت التجارة والنشاط الاقتصادي، وحركة البضائع والأفراد. لقد بلغت نسبة البطالة، بتقدير منظمة العمل الدولية، (43%)، ونسبة الفلسطينية الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم (46%)، مع التكهّن بأنها قد ترتفع إلى (62%) بنهاية هذه السنة. وتقدر منظمة العمل الدولية بأن الناتج الاقتصادي قد انخفض بنسبة (12%) في عام 2001 م.

وبدون مساعدات دولية سريعة وكبيرة، فإن الوضع الإنساني قد يصل إلى حدود مأساوية، مما يجعل أكثر صعوبة من ذي قبل، مهمة إعادة الأمل، وإعادة التفكير بين الفلسطينيين في العملية السلمية. وبعبارة أخرى، فإن على المجموعة الدولية أن تجابه هذه الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، ليس فقط مخيب لمنع وقوع كارثة إنسانية، ولكن أيضا، تعميق الشعور باليأس الذي سوف يؤدي إلى انتفاخ عضوية المنظمات التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي، بجميع الوسائل الممكنة. وعلى النقيض من ذلك، فإن إعادة الانتعاش الاقتصادي يمكن أن يوفر، جنبا إلى جنب مع المبادرة السياسية، الحافز إلى إنهاء الانتفاضة. من الواضح أن الحاجة تدعو إلى مساعدات كبيرة لإعادة بناء الاقتصاد.

55 اتخذ عرفات خطوات لتنفيذ عدد من هذه التوصيات. لقد وافق على مشروع قرار يهدف إلى إقامة هيئة قضائية فلسطينية مستقلة؛ ووافق على النظام الأساسي، وهو شبه دستور صادق عليه المجلس التشريعي في 1997، بيد أنه حتى الآن لم يوقع عليه عرفات؛ أجرى تعديلا وزاريا؛ ووافق على مخطط لتنظيم أنظمته الأمنية يؤدي إلى دمج 12 أقسام مستقلة لكي يصبحوا أربعة أقسام جديدة (قوة الأمن الداخلي، قوة الأمن الخارجي، قوة الأمن المدني وقوة الأمن الوطني). بالإضافة إلى ذلك، أعلن عرفات بأنه سوف تجري انتخابات. بيد أن هذه الخطوات قد لاقت بشكل عام شكوك كثير من الفلسطينيين والعالم الخارجي.

56 وقت للقيادة: المجتمع الدولي والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات رقم 1، 10 نيسان 2002.

دليل آخر على اهتمام الرأي العام الإسرائيلي وبحثه عن البدائل يتمثل في إطلاق مجموعات من الخطط التي صدرت عن أعضاء حزب العمل.

- في الخريف، اشترك حاييم رامون مع وزير الخارجية الإسرائيلي السابق شلومو بن عامي، في وضع خطة انسحاب تختلف قليلاً عن سابقتها. وانطلاقاً من الافتراض بأن الحظ في الوصول إلى اتفاق عن طريق المفاوضات ضئيلة، فقد دعياً إلى وجوب انسحاب إسرائيل من الغالبية العظمى من الأرض الفلسطينية، وتسليم إدارتها إلى إدارة دولية بقيادة الولايات المتحدة وتظل مثل هذه الترتيبات قائمة إلى أن يتمكن الفرقاء من التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي.

- وزير الخارجية شيمون بيريز قدم خطة تدعو إلى اعتراف متبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة، يتم تقرير حدودها في المفاوضات المستقبلية. تستغرق هذه المفاوضات عاماً يتم من خلاله تسوية جميع الأمور المتعلقة، (حدود، المستوطنات، القدس، اللاجئين، الأمن). ويتاح للفرقاء عام واحد لتنفيذ الاتفاق. وبيريز يسعى إلى الحصول على تأييد الرابعية للمساعدة في الوصول إلى اتفاق ومن ثم التنفيذ.

- رئيس حزب العمل ووزير الدفاع الحالي بنيامين بن أليعازر، كان الأقرب في تقديم خطة سلام شاملة. وبموجب مقترحاته سوف تقوم الدولة الفلسطينية على الغالبية العظمى من الضفة الغربية وغزة، "وتكون إسرائيل مستعدة لمبادلات أراضي مع الفلسطينيين". تشكل القدس الغربية مع الضواحي اليهودية في القدس الشرقية عاصمة إسرائيل المعترف بها دولياً، بينما يكون الفلسطينيون السيادة على المناطق العربية في القدس الشرقية. البلدة القديمة تقع تحت السيادة الدولية وتدار من قبل قوة خاصة. لا يكون لأي من الطرفين سيادة نهائية على الحرم الشريف. جبل الهيكل، والذي يحدد وضعه مستقبلاً في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين والدول الإسلامية. وأخيراً، لن يكون هنالك حق عودة للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل⁶¹، وقد أوضح بن أليعازر وجهة نظره بأن عرفات ليس شريكاً في السلام، ولذا فإن الخطة غير قابلة للتنفيذ. ولكن وعن طريق تقديم خطة سياسية واضحة، يتولد الضغط على الفلسطينيين للتخلي عن العنف وتغيير قيادتهم. وفي غضون ذلك، إعادة تأكيد قراره بالبقاء في حكومة الواحدة الوطنية.

للهمجات ، في ذات الوقت الذي كان منذ الجيش الإسرائيلي يتوغل في قلب الأراضي الواقعة تحت السلطة الفلسطينية. ومازال التوتر يهيمن على حدود إسرائيل الشمالية ، حيث يمكن لنشاطات حزب الله أن تفتح جبهة جديدة خطيرة في أي وقت. وقد كان للعنف آثار مدمرة تسببت عنه فقد انحدرت الأوضاع الاقتصادية انحداراً درامياً تمثل في (صفر - نمو) وبطالة متصاعدة وسعر الشيكل يهوي⁵⁷.

لذا فإن التأييد لشارون، يبدو وكأنه ليس بفعل سياساته التي لم تنجح، وإنما نتيجة شعور بأن أي بديل محتمل لا يستطيع أن يفعل خيراً منه. ولكن، يبدو أن الإسرائيليين يبحثون عن بديل. وتدل الاستطلاعات على أن أغلبية من الإسرائيليين تفضل مبادرة دبلوماسية وسياسة مختلفة، بما في ذلك الصادرة عن جهة ثالثة، إذا كان لها أن تضع حداً للعنف. وتدل الاستطلاعات الأخيرة على أن (63%) يحبذون قيام دولة فلسطينية⁵⁸، و(25%) يقبلون بالمبادرة السعودية (والتي تحدد بأنها إرجاع الأراضي مقابل سلام شامل)⁵⁹ المشكلة كما يراها الكثير من الإسرائيليين هي أنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن أن تعقد صفقة معه.

وفي غياب أية وسيلة ظاهرة لإنهاء العنف عن طريق الاتفاق ، فقد أصبح الإسرائيليون بصورة متزايدة، ينجذبون إلى حلول تعتمد قصراً على قرارات إسرائيل نفسها. نظرية الانسحاب من جانب واحد تقع ضمن هذا الإطار. تتسحب إسرائيل بموجب ذلك من مناطق في الضفة الغربية وغزة، وتخلي المستوطنات المعزولة والمكشوفة التي يصعب حمايتها، وأن تقييم من جانب واحد حدوداً مؤقتة مع الفلسطينيين. وبناء جدار عازل لتقليل خطر التسلل، وانتظار ظهور قيادة فلسطينية جديدة للتفاوض معها حول الحدود النهائية، وغير ذلك من القضايا الحل النهائي. وتأتي نظرية الانسحاب من جانب واحد⁶⁰. بأشكال مختلفة، تبعاً لحجم الأراضي التي سوف تتسحب منها إسرائيل، وعدد المستوطنات التي سوف تخليها. ولكن، يظل الأمر أساساً قائماً على الافتراض، بأنه إذا لم يكن الفلسطينيون على استعداد لرسم حدود مع إسرائيل، فإن إسرائيل سوف ترسم تلك الحدود بنفسها لتعزيز أمنها.

⁵⁷ نسبة البطالة زادت من 7.8 في المائة في عام 2000 إلى ما يقارب 12 في المائة في 2002. بنك إسرائيل،

. الناتج المحلي الإجمالي زاد بمقدار 4.6 بالمائة في www.bankisrael.gov.il عام 2000، وفي 2001، تناقص بمقدار 6.0 بالمائة

⁵⁸ استطلاع داهاف، 13 نيسان 2002.

⁵⁹ ماركت واتش، 12 نيسان 2002.

⁶¹ باستثناء البنود المتعلقة بالبلدة القديمة والأماكن المقدسة، خطة بن العيزر شبيهة بتلك التي تقدم بها الرئيس كلينتون في كانون الأول 2000.

⁶⁰ داخل حزب العمل، حاييم رامون، منافس على مركز القيادة، بات أبلغ المؤيدين لهذا الرأي.

من الإسرائيليين اليهود بأنهم يوافقون على ذلك⁶⁴. وقد طلب من الجمهور إعطاء رد فعلهم على السيناريو التالي:- أن تسلّم إسرائيل قطاع غزة بالكامل، ومعظم الضفة الغربية إلى القوة الخارجية مثل الولايات المتحدة، وأن تحتفظ فقط بالمستوطنات الكثيفة السكان القائمة على الخط الأخضر، وأن يبقى الانتداب قائماً إلى وقت الذي تقرر فيه الدول المنتدبة أنه قد أصبحت هنالك حكومة فلسطينية قائمة تكون مستعدة للعيش بسلام مع إسرائيل، وقادرة على الوفاء بالتزاماتها الأمنية، أجاب أكثر من (46%) من الإسرائيليين اليهود بأنهم يؤيدون ذلك و(44%) بأنهم يعارضونها⁶⁵.

2. السياسة

كل ذلك لا يعني أن رئيس الوزراء شارون ربما يؤيد هذا المخطط. إنه لن يؤيد. فعلى المستوى الجوهري، فإنه يتعارض مع كثير من الخطوط الحمراء. إنه يجلب الحدود قريبا من خطوط 4 حزيران 1967 م. إنه يشمل إعطاء السيادة الفلسطينية على أقسام من القدس، وإنه يتطلب انسحاب إسرائيل من وادي الأردن. ومع أن شارون قد أعلن مرارا بأنه على استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة، فقد قال أيضا بأنه لن يقبل عودة إلى حدود 1967 م، وقدس مقسمة، أو انسحاب من وادي الأردن.

ولكن، عندما يرى شارون هذا المخطط تؤيده تقريبا مجموعة الدولية كلها، وتؤيده عليها بلدان عربية محورية مستعدة لتوقيع اتفاق مع إسرائيل، فإنه قد يجد نفسه مضطرا لتغيير موقفه. ولكن، إذا لم يؤيد، عندها فإن رفضه سوف يولد ديناميكية سياسة إسرائيلية جديدة. فالخيار لا يعود قائماً بين آراء شارون المتشددة وبدائل نظرية، بل بين استمرار الوضع الحالي وبين اتفاق السلام يضع حد للصراع، تدعمه وتؤيده، إلى حد كبير تتفذه المجموعة الدولية. السيادة الإسرائيلية الذي يكافح في سبيل تحديد موقفه من المأزق الذي تواجهه إسرائيل، ربما يغتنم مثل هذه الفرصة لتأييد مخطط بقيادة الولايات المتحدة. وقطاعات من الوسط الإسرائيلي، وجنرالات متقاعدون، وأقسام من رجال الأعمال والأكاديميين وغيرهم، سوف يفعلون الشيء ذاته. وفي النهاية، فإن انتخابات إسرائيل العامة سوف تكون استغناء واقعيّاً على مخطط السلام هذا.

هذه المخططات المتعددة. تعكس على ما يبدو ومأزقا إسرائيليا؛ إنهم مستعدون لتقديم تنازلات كبيرة، في سبيل تحقيق السلام، ولكنهم يبدوون شكاً كبيراً فيما يتعلق بالرغبة أو في إمكانية عقد صفقة مع القيادة الفلسطينية الحالية.

إن ثقة الإسرائيليين في عرفات، التي لم تكن عالية أصلاً، قد هوت منذ اندلاع الانتفاضة⁶². أن اتفاقية معه، وهي مسألة فكروا بها إبان كامب ديفد وحتى طابا، تبدو لهم الآن بلا أدنى أمل. ولكن المبادرة التي توصي بها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، هي معدة لمواجهة مثل هذه المعضلة بالذات، عن طريق تقليل دور الحكومات المعنية وتعظيم دور الوجود متعدد الجنسيات.

تقوم إسرائيل بداية، بتسليم المناطق، لا إلى الفلسطينيين بل إلى قوة متعددة الجنسيات. ولا يتم حراسة حدود فلسطين الدولية بدوريات فلسطينية بل بالتعاون مع وجود قوة دولية كثيفة، وذلك لتقليل من خطر تسلل وتهريب الأسلحة. كذلك، فإن الثقة الفلسطينية بانسحاب وفق الجدول الزمني ستتعزيز بوجود رقابة دولية فعالة⁶³.

إن إمكانية حدوث فصل من الجانب واحد، وهو أكثر البدائل قبولا الآن لسياسة شارون، والذي يعراب عن الشعور بالإحباط لدى جمهور لأن ليس لديه شريك على الجانب الآخر. ولكن مثل هذا الانسحاب الأحادي مشاكل عدة - مثل هذا الانسحاب لن ينهي الصراع، بل من شأنه أن ينقل خطوط المجابهة أقرب إلى إسرائيل نفسها، كما أنه يقوي العناصر الراديكالية، التي أصبحت مقتنعة بنجاح وسائلها العنيفة. اقتراح المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ينبثق

من منطق مماثل، ولكنه يأخذ نقطة مهمة أخرى أبعد:- بدلا من الانسحاب بدون اتفاق، تتسحب إسرائيل بموجب اتفاق مدعوم دوليا وبدلا من ترك المناطق في يد الفلسطينيين وحدهم، تعطى إلى قوة دولية بقيادة الولايات المتحدة.

وفي نهاية الأمر، وباختصار، فإن المسألة بالنسبة للجماهير الإسرائيلية والفلسطينية، لن تكون ما إذا كانت تثق بشارون أو بعرفات، بل ما إذا كانت تثق بوجود متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة لضمان الأمن والتنفيذ المخلص للاتفاق.

استطلاعات الرأي الإسرائيلي الأخيرة تدل على وجود أساس قوي من التأييد، لمثل هذه المبادرة. وعندما سأل الجمهور الإسرائيلي عن فكرة عقد مؤتمر دولي "يتولى وضع مشروع حل النزاع على أن يكون الحل ملزماً إلا إذا حاز على موافقة الجابين الإسرائيلي والفلسطيني"، أجاب (65.1%) من

⁶⁴ 1،29 بالمائة من اليهود الإسرائيليين أجابوا بأنهم على اتفاق تام، و36 بالمائة أجابوا بأنهم على اتفاق كبير. الأعداد كانت أعلى بالنسبة للإسرائيليين العرب، بين هؤلاء 5،43 بالمائة أجابوا بأنهم على اتفاق تام، و3،20 أجابوا بأنهم يتفقون إلى حد كبير. وتجدر الإشارة بأنهم عندما سئلوا حول تسوية مفروضة "عن طريق العقوبات الاقتصادية أو العسكرية في حال امتنع الأطراف عن قبولها"، تناقصت الأعداد بشكل ملحوظ. فقط 12 بالمائة من اليهود الإسرائيليين أجابوا بأنهم على اتفاق تام و 3،15 بالمائة اتفقوا إلى حد كبير. أجرى الاستطلاع مركز ستاينميتز في جامعة تل أبيب، 23-25 نيسان 2002.

⁶² بطبيعة الحال، يشارك الفلسطينيون بنفس الشعور بالنسبة لشارون.

⁶³ لتفاصيل حول دور التواجد متعدد الجنسيات، أنظر نهاية صراع الشرق الأوسط

⁶⁵ مركز ستاينميتز في جامعة تل أبيب، 6 حزيران 2002.

الإسرائيلي والإسرائيلي أية مطالب إقليمية تتجاوز حدود 4 حزيران عام 1967.

وعند ذلك سوف يصبح أكثر صعوبة لتلك الجماعات مواصلة نشاطاتها، وأسهل كثيراً على السلطة الفلسطينية إسكانها أو تهмиشها. كما أن جهود مشتركة تقوم به السلطة الفلسطينية والبلدان العربية، بقطع المساعدات المالية واللوجستية عن جماعات التي تمارس العنف، سوف يلحق مزيداً من الإضعاف بتلك الجماعات.

أ- الفلسطينيون

1- الرأي العام:

الرأي العام للفلسطينيين غاضب وتعب، بعد عشرون شهراً من نزاع تركهم معدمين وغير قادرين على الحركة أو العمل . ضياع الأمل ، وعدم رؤية شريك في الحكومة الإسرائيلية، وبشعور بأن حزب العمل الإسرائيلي قد خانهم . والعيش في ظروف تنزايدي قسوتها تركهم ممزقين بين الرغبة الشديدة بأخذ الثأر، وبين التطلع للعودة إلى حياة عادية أكثر. الاستطلاع تدل على أن الغالبية تؤيد العمليات الاستشهادية، حتى ضد المدنيين داخل إسرائيل نفسها، و(67%) على فتاعة بأن العنف قد ساعد في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية بطريقة لم يكن للمفاوضات أن تحققها. ولكن، وفي نفس الوقت ذاته، فإن الثلثين يؤيدون المبادرة السعودية والتي تعني: (1) إقامة دولتين (2) انسحاب إسرائيلي إلى خطوط 1967 (3) تطبيع كامل بين إسرائيل والدولة العربية. (70%) أجابوا بأنهم على استعداد لإعادة الوفاق بين الشعبين في إطار تسوية سلمية⁶⁶.

2- السلطة الفلسطينية:

استناداً إلى سجلها خلال المفاوضات الوضع النهائي التي عقدت عام 2000-2001، فإن من غير المحتمل أن تقدم السلطة الفلسطينية إجابة واضحة وحاسمة على مخطط سلام بقيادة الولايات المتحدة⁶⁹. فمنذ ذلك الوقت وعرفات يعيش في عزلة، والقادة الفلسطينيين يجدون أنفسهم عاجزين عن التنقل، وصراع لم يسبق له مثيل بين أعضاء النخبة السياسية والأمنية الفلسطينية، بجذورها التنافسية العميقة والتي زادت حدة نتيجة شعورها بالضعف والانكشاف، ومساهمة إسرائيل، دون شك، في إثماء ذلك الشعور كل ذلك قد ألحق الشلل بالسلطة الفلسطينية وأوهن قدرتها على اتخاذ القرارات.

ورغم ذلك، وفي الوقت ذاته، فهناك علامات تشير إلى أن القيادة الفلسطينية تدرك أكثر فأكثر الحاجة إلى أن تتبنى علناً مخطط التسوية. ففي ورقة فلسطينية غير الرسمية، قدمت إلى وزير الخارجية الأميركية كولن باول في 12 حزيران 2002 م، بين الفلسطينيين ولأول مرة علناً وكتابة وبتفصيلات بعض التنازلات التي قدموها شفهيًا في كامب ديفيد وطابا⁷⁰. وقد وافقوا بالأخص على ما يلي:-

هذه المواقف المتناقضة كما يبدو، تعكس الشعور السائد بين الفلسطينيين بأنه في المرحلة الحالية، لا يوجد بديل للمواجهة، وأنه إذا توقف العنف، فإن جميع الضغوط على إسرائيل لكي تعطي تنازلات سوف تنتهي. ففي غياب أية عملية سلمية محتملة، كما لاحظ معلق سياسي فلسطيني، فإن الفلسطينيين يعيشون النجاح بمدى ما يلحقون من أذى الإسرائيليين، وليس في إطار ما يحققونه لأنفسهم⁶⁷.

- مبادلة الأراضي: "إن الحدود بين دولة فلسطين وبين دولة إسرائيل سوف تكون حدود 4 حزيران عام 1967م التي رسمتها اتفاقيات الهدنة، ومع ذلك فإنه يمكن للطرفين التوافق على إجراء تعديلات طفيفة ومتبادلة ومتساوية، والتي لا تؤثر، بين اعتبارات أخرى، على التواصل الجغرافي . ولن تكون لأي من الطرفين الفلسطيني أو

وبإظهار التزام المجموعة الدولية بمحاولة حل النزاع، فإن مخطط التسوية الشاملة التي تقترحها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، سيقدم للشعب الفلسطيني مسارا بديلا من شأنه أن يقلل من التأييد للعنف والإرهاب، بطبيعة الحال، فإن أولئك الذين يعارضون حلا على أساس دولتين، من المحتمل أن يحاولوا النيل من المبادرة بوسائل العنف. مع ذلك فإن الدلائل الماضية تظهر بأنه إذا كانت للمبادرة مصداقية، فإن الرأي العام الفلسطيني سوف ينقلب بسرعة ضد الجماعات الراضة⁶⁸.

⁶⁹ هذا لا يعني بأن كامب ديفيد وطابا يشيران إلى أنه من المستحيل أن تتوصل القيادة الفلسطينية الحالية إلى اتفاقية نهائية. انظر شلومو بن عامي للمناظرة حول ما جرى في الواقع وأهميته لمفاوضات التسوية المستقبلية-أجرى المقابلة أري شافيت، "نهاية رحلة"، هاريس 14 أيلول 2001؛ تشارلز إندرلن، ليه ريف بريزيه، أكرم هنية، أوران كامب ديفيد: مأساة الأخطاء، "نيويورك ريفيو أوف بوكس"، 9 آب 2001. انظر أيضا الحوار بين بني موريس وإيهود باراك من جهة و روبرت مالي وحسين آغا من جهة ثاني في نيويورك ريفيو أوف بوكس، 13 حزيران 2002 و 27 حزيران 2002.

⁷⁰ الوثيقة غير المسجلة مرفقة في الملحق ه.

⁶⁶ مسح أجراه المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والدراسات، 15-19 أيار 2002.

⁶⁷ خليل الشفاقي، حزيران 2002.

⁶⁸ استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والدراسات منذ عملية أوسلو تشير إلى أن مستوى التأييد الفلسطيني للعمليات العسكرية يعتمد على وضع العملية السلمية وعلى الثقة الشعبية بأن الدبلوماسية ستؤدي إلى نتائج. خلال السنوات التي كان فيها رابين رئيسا للوزراء في إسرائيل، كان التأييد للعمليات المسلحة تقريبا 32 بالمائة. هذا العدد قفز إلى ما بين 40 إلى 50 بالمائة خلال فترة حكم نتنياهو ثم تراجع إلى ما يقارب 40 بالمائة بعد انتخاب باراك. مع تراجع الثقة في مفاوضات الوضع النهائي وانتهيار قمة كامب ديفيد، ازداد العدد مرة أخرى إلى ما يقارب 50 بالمائة، ووصلت مستويات أعلى من ذلك مع تأثير الصراع.

للمناطق المرسوخة للضم وللمبادلة. كما أنها اقترحت عدة صيغ فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والللاجئين الفلسطينيين⁷³، الذين يشكون من إسرائيل على الدوام (وكثير ما يشكون أيضا معظم الوقت في الولايات المتحدة)، خشوا بأن أي غموض سوف يفسر لصالح إسرائيل. إن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات لتدعو الولايات المتحدة إلى تقديم آراء أكثر وضوحا للفريقين ولشعبهما.

كما أن مخطط المجموعة الدولية ينطوي على الاشتراك دولي أكثر فعالية في وضع، وتقديم وترويج وتنفيذ الاتفاقية، وبالأخص بالنسبة للثلاثي العربي. إن من شأن ذلك أن يزيد الضغط على الفلسطينيين ودرجة تفتهم بالاتفاقية.

وأخيرا، فإن المخطط سوف ينفذ في إطار إقليمي، يختلف تماما عن الإطار الذي اقترح في نهاية عام 2000م. لقد سعدت الدول العربية من وتيرة إشراكها السياسي خشية تصاعد النزاع ومخاطر امتداده على استقرارها الداخلي. وقد شددت من ضغطها على الفلسطينيين وسعت إلى وضع حلول للنزاع. لذا فإن الغطاء العربي والإسلامي البالغ الأهمية، والذي كان غائبا غيابا مريرا في 2000-2001م، قد يصبح متوفرا هذه المرة.

ب. الولايات المتحدة:

لقد جاءت إدارة بوش إلى الحكم وهي مصممة على عدم الانجرار في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بطريقة التي كان عليها الحال مع الإدارة السابقة. وانطلاقا من تشكيكها بإمكانية عقد صفقة مع ياسر عرفات، ومعتبرة من جهود كلينتون غير الناجحة، ومقتنعة بأن انغماسا شديدا للرئاسة الأميركية في النزاع، قد يحط من قدر الولايات المتحدة في المحيط الدولي. وقد قاومت الإدارة في البداية جميع الدعوات بوجوب مشاركة فعالة فيها. ولكنها، في الوقت ذاته، وقعت تحت ضغط من المجتمع الدولي والعربي والأوروبي بوجوب انغماس أعمق، كما أنها أصبحت تشعر بقلق متزايد من أن تصاعد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يمكن أن يهدد مخططاتها إزاء العراق. وكانت النتيجة سياسة مترددة، وانغماسا متقرفا بالمشكلة⁷⁴. وعلى وجه الخصوص فقد رفضت جميع الدعوات لشن مبادرة سياسية قوية. كما وصفها كندليز اريس، مستشارة الأمن القومي الأميركي: "نحن لن نعود إلى ذلك الطريق، والسعي لدور العراب في التسوية السلمية". وأن أتحدى أي واحد أن يقول لنا نعم، يجب عليكم أن تعودوا إلى ذلك الطريق، إذا أخذ بالاعتبار أين وصلت إليه⁷⁵.

- السيادة الإسرائيلية على أجزاء من القدس الشرقية: "سوف ينقل الجانب الفلسطيني السيادة على الي اليهودي وقسم حائط المبكى من السور الغربي في القدس الشرقية إلى إسرائيل".

- حل قضية اللاجئين لا تشمل على العودة غير المقيدة لإسرائيل وتتطلب الموافقة الإسرائيلية. "وبموجب مبادرة السلام العربية في آذار 2002م، سوف يكون هنالك حل عادل ومنتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين تقوم على أساس قرار الجمعية العمومية (194).

- إنهاء الصراع: "إن اتفاقية السلام الشامل والدائم، تؤذن بنهاية الصراع بين فلسطين وإسرائيل وإن إتمام تنفيذ الاتفاقية سيكون إشعار بانتهاء المطالب فيما بينهما.

ومع أن مخطط المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، يشبه من بعض جوانبه المقترحات التي تقدم بها الرئيس كلينتون في كانون الأول 2000م، والتي لم تقبلها القيادة الفلسطينية، فإن من المحتمل أن يكون الرد فعلها الآن مختلفا⁷¹. بداية، فإنها ليست ذات الصفة، على الرغم من وجود تشابه بينها. إنها تشمل تبادلات للأراضي على أساس نسبة واحد إلى واحد، مع أدنى حد من ضم الأراضي مزيلة بذلك عقبة مهمة من جهة نظر الفلسطينيين. كما أنها تشمل على تداخلات أمنية أقل من جانب إسرائيل، معتمدة بدلا من ذلك، على تواجد قوة فعالة متعددة الجنسيات، وبالنسبة لقضية اللاجئين الحساسة، من ناحية أخرى، فإن مقترح المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، يوضح بجلاء أكثر مما وضحت مقترحات كلينتون، بأن الفلسطينيين لن يعودوا إلى إسرائيل، على أساس حق العودة. هذا سوف يكون صعبا على السلطة الفلسطينية أن تقبل. ولكن، وكجزء من صفقة متكاملة، تلبى جوهر مصالحهم الأخرى، وبضغط عربي ودولي قوي، فإن من رأي المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، أن الفلسطينيين، في نهاية الأمر سوف يقبلون بهذه النتيجة⁷².

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات تدعو إلى مخطط تفصيلي واسع. مقترحات كلينتون لم تشمل على أية خرائط، وقد اقترحت مجموعة من النسب المتفاوتة

⁷¹ في الحقيقة، وكموشر إضافي على الرغبة الفلسطينية لتأييد الحل السياسي، صرح عرفات في مقابلة مع صحيفة إسرائيلية بأنه يقبل الاقتراح الذي تقدم به الرئيس كلينتون في كانون الأول 2000 كإطار لاتفاقية سلام. "عرفات لهأرتس: إنني أقبل خطة كلينتون؛ السلام ممكن"، هأرتس، 21 حزيران 2002.

⁷² بناء على مباحثات مع قادة فلسطينيين، المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات كوتن انطباع بأن حلا لمسألة اللاجئين لا يعترف بحق عام في العودة إلى إسرائيل يمكن التوصل إليه في سياق تسوية سياسية أوسع ومقبولة. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، الضفة الغربية، أيار-حزيران 2002.

⁷³ بينما يحتوي مقترح المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بدائل حول بعض القضايا، فإن رأينا هو أن المجتمع الدولي يجب في النهاية أن يختار ويقدم بديلا واحدا للأطراف.

⁷⁴ أنظر وقت للقيادة: المجتمع الدولي والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

⁷⁵ مقابلة في سان خوزيه ميركيوري نيوز، 16 تموز 2002.

دورا فعالا، أميركا على غرار ما تقترحه المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات.

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع القادة الأوروبيين والعرب، فسوف يلغي مثل هذا النمط الأميركي القوي بتأييد العريض، وحتى في حالة عدم حصوله على نجاح أي. وبالأخص، فإن المصلحة القومية الأميركية في الحصول على تعاون قوي ومستمر من جانب العالم الإسلامي، في حربها ضد الإرهاب سوف يعزز بمجرد اتخاذ المبادرة، ودلالة للمسلمين على أن الولايات المتحدة، وإن كانت ملتزمة بقوة تجاه إسرائيل، فإنها في الوقت ذاته حساسة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن مقارنة مع الجهود الأميركية السابقة هي مقارنة خاطئة. وخلافا لما حدث عام 2000-2001م، فإن الولايات المتحدة سوف تقدم مقترحاتها فقط بعد نيل دعم مطلق من أعضاء المجموعة الدولية المحوريين بأنهم سوف يدعمونها علناً وباستمرار. سيعرف الإسرائيليون والفلسطينيون بأن المجتمع الدولي يقف صفا واحدا وراء المخطط وأنهم لن يستطيعوا أن يؤلبوا الواحد منهم على الآخر. التأييد العربي للخطة يمكن أن يساعد في إقناع الرأي العام لدى الفلسطينيين؛ وفي الوقت ذاته فإن البيانات والمبادرات العربية التي تشير إلى استعداد الدول العربية للعيش بسلام وأن تعترف بدولة إسرائيل سيكون لها صدى واسعاً على الشعب الإسرائيلي. هذا بكل تأكيد سيكون الحل إذا، وعلى سبيل المثال رافق الرئيس بوش القادة المصريون والأردنيون والسعوديون وخاطبوا الكنيست الإسرائيلي والبرلمان الفلسطيني لتقديم وترويج مخططهم.

إن القول بأن جهد أميركا فاشلاً سوف يؤدي إلى مزيد من العنف هو قول قائم على سوء فهم للماضي والحاضر على السواء. الانتفاضة لم تنطلق بسبب فشل كامب ديفد. وعلى العكس من ذلك، فإن نجاح كامب ديفد كان على الأغلب هو الطريقة الوحيدة التي كان يمكن أن تمنع اندلاعها، نظراً للشعور لدى الفلسطينيين بالإحباط العميق بالعملية السلمية ومواصلة بناء المستوطنات الإسرائيلية، وكذلك الصراع السياسي الداخلي بين جيل أصغر من الفلسطينيين وبين قادة السلطة الفلسطينية.

أما بالنسبة لليوم، فإن العنف الكثيف، بما في ذلك العنف الفلسطيني ضد المدنيين الإسرائيليين، والهجمات العسكرية الإسرائيلية، هما جزء من الوضع القائم. المسألة ليست ماذا يمكن أن يشعل العنف ولكن، ماذا يمكن إيقافه. الأسلوب التدريجي وحده، والذي تم اللجوء إليه حتى الآن، لم ينجح. ووضع مقترح شامل على المائدة يحمل احتمال الفشل أيضاً؛ ولكن ذلك الاحتمال يمكن تقايله إذا كان للمخطط تأييد محلي ودولي واسع. وفي غياب أي بديل آخر قابل للتطبيق، فإنها مغامرة تستحق الأخذ.

وأخيراً، فإن من المهم أن نلاحظ، بأن الرأي العام الأمريكي، على الغالب، سيدعم مثل هذه المبادرة. استطلاعات عدة، بما في ذلك استطلاع تم بمبادرة من المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في أيار 2002 م، وقام بإجرائه ين شوين وبير لاند شركاء، يدل على أن الرأي العام الأميركي يدعم بشكل عام

وقد أدت الانقسامات العميقة داخل الإدارة الأميركية إلى مزيد من خلط الصورة. لقد دعت وزارة الخارجية إلى أفق سياسي واطلاق عملية سياسية فورية - بما في ذلك مع عرفات - كوسيلة لإنهاء العنف وإعادة المصداقية الأميركية في المنطقة. وعلى العكس من ذلك، فإن أعضاء مكتب وزير الدفاع ومكتب نائب الرئيس، كانوا غير راغبين في التعامل مع عرفات، أو إطلاق مبادرة سياسية مادام العنف مستمرا. وقد دعوا إلى أن تركز الولايات المتحدة على إصلاح المؤسسات الفلسطينية، وتهيش عرفات، والتعامل ضد صدام حسين حتى تهيب المسرح وكانت النتيجة النهائية لجميع تلك الاعتبارات، المبادرة التي قدمها بوش في 24 حزيران 2002 م. لذا، فإن اقتراحا على غرار توصيات المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، من المحتمل أن تقاومها الإدارة، حتى إذا فشلت السياسة الحالية بوقف العنف. ويقول المسؤولون الأميركيون بأن حظ مثل تلك الاقتراحات ضئيل، في ضوء التاريخ الأخير ورفض شارون الأكيد لها، ويقولون بأن جهدا إضافيا يصاب بالفشل من شأنه أن ينال مزيدا من المصداقية الأميركية. وبإطلاق آخر طلقة قبل أوانها من قبل أميركا، فإن ذلك سوف يزيل جميع الآمال، وأن يؤدي إلى مزيد من الترددي على الأرض. ويشيرون بصورة خاصة إلى دعوات بوش الفاشلة في شهر نيسان الماضي لانسحاب إسرائيلي فوري من المناطق الفلسطينية كدليل على إمكانية تجاهل مطالب أميركا، مما يلحق الضرر الكبير بمكانة الولايات المتحدة⁷⁶.

الفرق مع ذلك، هو أن مبادرة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات لن تكون بمثابة طلقة واحدة يمكن تقييم النجاح أو الفشل فيها فورا. الولايات المتحدة لن تكون في مركز من يضع إنذارا نهائيا للقبول من كلا الجانبين، بتاريخ محدد. وبدلاً من ذلك، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، فإنها تشن حملة كثيفة موجهة إلى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، في محاولة كسبهما لتأييد الخطة والعمل على نجاحها. لذا، فإن رفض شارون، أو رفض عرفات لن يؤدي إلى إنهاء العملية أو إلى وضع حد لجميع الآمال. وفي الوقت ذاته، فإن الولايات المتحدة وغيرها سوف تعمل جاهدة لتحسين الأوضاع على الأرض، وذلك عن طريق حث الفلسطينيين والإسرائيليين على اتخاذ الخطوات لتخفيض العنف، وإصلاح المؤسسات الفلسطينية، وتقديم العون الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

أما بشأن القول بأن الرفض من أي من الجانبين سوف يضر بالمصداقية الأميركية، فإن الحقيقة هي أن تمنع أميركا عن الاشتراك كلياً بالعملية هو الذي يهدد بالنيل من هيبة الولايات المتحدة على امتداد العالم. إن إظهار القيادة في المنطقة من المعترف أن التعامل فيها ينطوي على ردود عالية واحتمالات

⁷⁶ على حد تعبير أحد المسؤولين الأميركيين السابقين: "هم (الإدارة) جربوا ذلك مرة واحدة، فاحترقت أصابعهم واتهموا بأنهم فقدوا ميزانهم الأخلاقي." مقتبس في صحيفة النيويورك تايمز، 21 حزيران 2002.

فشل كبيرة، هي التي ترفع من شأن الولايات المتحدة ودعمها
على امتداد العالم . وكما دلت المحادثات التي أجرتها

سبعة من كل عشرة أمريكيين سوف يؤيدون بقوة مخطط سلام بقيادة الولايات المتحدة، والذي يضم العناصر الأساسية التي اقترحناها. وهذه النتيجة تطبق على أولئك المتعاطفين مع إسرائيل وكذلك غير المتعاطفين معها. (70%) من المتعاطفين مع إسرائيل يتوقع أن يؤيدوا اتفاقية سلام تقترح إنشاء دولة فلسطينية تكون القدس الشرقية عاصمتها، وتبادل عادل للأراضي، وخيار لدى الفلسطينيين بالعودة إلى الدولة الفلسطينية الجديدة أو إعادة التوطن في بلد ثالث⁷⁷. هنالك مخاطر واضحة، محلية ودولية، في اتخاذ طريق يحتمل أن يكون مصيرها الرفض من قبل حكومة دولة حليفة رئيسية لها نفوذ داخل الولايات المتحدة. ولكن مثل هذه المغامرة قد تكون السبب الذي لا بد من دفعة لإنجاح مبادرة السلام. والأدلة المتوفرة هو أنها أبعد ما تكون عن النيل من المصادقية سواء في الحلبة المحلية أو الدولية. بل إن مصداقيتها سوف تزداد في الحالتين كليهما.

مقترحات السلام التي فحصت في استطلاع بي إس بي للأمركيين على امتداد الأمة في 17-19 أيار 2002	كثيرا+ ومن المرجح أن يؤيدوا	ليس كثيرا+ ليس من المرجح إطلاقا أن يؤيدوا	لا أعرف
اتفاقية سلام إسرائيلية-فلسطينية جعلت القدس مدينة مفتوحة، مع كون أحياء القدس الشرقية العربية عاصمة لفلسطين، والقدس الغربية وأحياء القدس الشرقية اليهودية عاصمة لإسرائيل. ويقوم كل طرف بإدارة أماكنه المقدسة مع وجود ضمانات دولية بدعها المجتمع الدولي لوصول أتباع جميع الديانات إلى أماكنهم المقدسة.	76%	10%	14%
اتفاقية سلام إسرائيلية-فلسطينية لإنهاء الصراع، حيث يتم إقامة دولة فلسطينية في جميع غزة ومعظم الضفة الغربية، ويتم بموجبها تبادل أراضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين بحيث تضم إسرائيل قسما صغيرا من الضفة الغربية حيث يعيش معظم المستوطنين الحاليين، وبالمقابل، تحصل دولة فلسطين حديثة العهد على كمية أراضي مساوية من إسرائيل.	61%	19%	20%

⁷⁷ الرقم المقابل لهؤلاء الذين يتعاطفون أولا مع الفلسطينيين كان 81 بالمائة. استطلاع بي إس بي (PSB) تم إجرائه بين 849 أمريكي على مستوى الأمة بأكملها في 17-19 أيار 2002؛ هامش الخطأ كان +4-3، 36 بالمائة (أعلى بالنسبة للجماعات الفرعية). لقد أعطي المجيبون معلومات حول بعض نواحي خطة السلام المقترحة، كما سنلوا الأسئلة التالية: "الرجاء القول ما إذا كان من المرجح جدا أن تؤيد مثل خطة السلام هذه، من المرجح إلى حد ما أن تؤيدها، أو من غير المرجح أن تؤيد خطة السلام؟" إجاباتهم حول سؤاليين جوهريين موجودة في الجدول في الصفحة أعلاه.

ج. العالم العربي

مثل هذا الجمع بين الدور العربي القوي والرغبة العربية الواضحة في دعم أية إجراءات أمريكية يعني أن الإدارة الأمريكية تستطيع أن تغتنم الفرصة التي فتحتها هذا الإطار الإقليمي الجديد، لتضيف إلى مبادرتها الحالية ولتطلق مبادرة سلام كبيرة، تتطلب من الدول العربية المعتدلة القبول بالمغامرة من أجلها. يواجه القادة العرب بخيار بسيط: إما مخطط السلام شامل تقوده الولايات المتحدة ويشمل المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، والذي يحتاج إلى دعم نظري وعملي قوي، أو مسار متواضع يتمثل في مكاسب جزئية، هو مسار في تقديرهم هم، ليس محتملاً أن يؤدي إلى النجاح.

إن محادثات المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع المسؤولين العرب تشير إلى أنهم، وإن كانوا يشكون بقبول الولايات المتحدة تقديم مبادرة تسوية شاملة، إلا أنهم، في الغالب، سوف يدعمونها⁸².

د. أوروبا، الأمم المتحدة، روسيا

مثل أنداهم العرب، فإن القادة الأوروبيون والروس ومكتب السكرتير العام للأمم المتحدة، توافقون إلى إعادة دور قيادي أمريكي في المنطقة، على أساس إيمانهم بأن هذا هو السبيل الوحيد الذي قد يكسر حلقة العنف الدائرة حالياً. ومن منطلق حرصهم على بقاء دور جديد لهم في اللجنة الرباعية، حتى وإن كان الثمن اعتناق سياسات أمريكية لا يتفقون معها، فإنها على ما يبدو، على استعداد لتأييد أي مبادرة أمريكية والتي يمكن أن تكون إشارة بدء هذا الدور. في رأي المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات فإن هناك القليل من الشك في أنهم سيؤيدون المبادرة المقدمة في هذا التقرير تأييداً قوياً، وعلى استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة للدعوة لها⁸³. (تأييد علني، الضغط على الفلسطينيين، الالتزام بتعهدات مالية للمساعدة في حل قضية اللاجئين، وإعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية، وبالنسبة للدول الأعضاء في الناتو حلف شمال الأطلسي، دعم عضوية إسرائيل فيه)⁸⁴. ما هو مطلوب منهم في الفترة القادمة، مع ذلك، هو

لما كانت واشنطن فيما مضى تتحي بالملازمة على الدولة العربية المعتدلة. بسبب اشتراكها غير الكافي في العملية السلمية، فقد قدم أولئك القادة مؤخرًا عدداً من مقترحات السلام. تضم تلك المقترحات المبادرة المصرية - الأردنية في نيسان عام 2001م، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، وتبنيها من قبل الجامعة العربية في 28 آذار عام 2002م، وأخيراً، اقتراح الرئيس المصري حسني مبارك بإعلان دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وبعد ذلك، التفاوض حول الحدود النهائية وغير ذلك من قضايا الوضع النهائي⁷⁸. كما أن مصر والأردن والعربية السعودية قد انغمست انغماساً عميقاً في محاولات إعادة بناء أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، ومؤخرًا إصلاح مؤسساتها⁷⁹. هذا النشاط الجديد يبدو ومنبثقاً بدرجة رئيسية من القلق حول تأثير الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إقليمياً، وازدياد الغضب والتوتر لدى الرأي العام الداخلي في بلادها. الأولوية، بتعبير أحد المسؤولين المصريين هو الاستقرار⁸⁰.

والنشاط التابع كذلك، إلى حد كبير، من شعور العالم العربي بالحيرة بسبب فك الارتباط الأمريكي عن النزاع، ومواقف أمريكية المتناقضة تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وبغض النظر عن تأثير سياسة الولايات المتحدة على النزاع نفسه، فإن الدول العربية المعتدلة تشعر بالقلق أيضاً حول تفسير علاماتها الوثيقة مع واشنطن إلى جماهيرها، وعدم أخذ أي شيء بالمقابل. ولذا فإنها عن طريق الضغط على واشنطن، وعن طريق إبداء استعدادها لتحمل المخاطر، تأمل في دفع الولايات المتحدة إلى لعب دور أكثر قوة.

إن استعداد الإدارة الأمريكية الظاهر بالتحدي عن النزاع، في الوقت الذي تبدي فيه الدول العربية المعتدلة تطلعا شديداً لدور أمريكي قيادي في النزاع، قد منح الإدارة تأثيراً أوسع. وقد أسر أحد المسؤولين العرب إلى المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بأن توقعات بلاده فيما يتعلق احتمال دور أمريكي هو من الدرجة بحيث أن زعماءها سوف يصفقون له ويعتبرونه مكسباً لها حتى لو كانت مبادرة ليس لها أي قسط من النجاح والسبب في ذلك هو تشجيع اشتراك أمريكي مستقبلي أعظم، وكذلك، لكي يقدموا لشعوبهم شيئاً من المكاسب⁸¹.

⁸² مقابلات المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع مسؤولين عرب، القاهرة، بيروت، واشنطن، آذار-حزيران، 2002.

⁸³ لقد لاحظ أحد المسؤولين الأمريكيين سهولة ميل أعضاء المجموعة الرباعية الآخرين. وأشار بالأخص إلى بيان مدريد المشترك لـ 10 نيسان والذي حصلت الولايات المتحدة إجماعاً عليه من قبل المشاركين الثلاثة الآخرين بوقت قياسي. مقابلة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، واشنطن، حزيران 2002. انظر أيضاً: وقت للقيادة: المجتمع الدولي والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، صفحة 8.

⁸⁴ مقابلات المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين وآخرين تابعين للأمم المتحدة، بروكسيل، باريس، واشنطن، نيويورك، أيار-حزيران 2002. ييفيني بريماكوف، رئيس الوزراء السابق، قال في مؤتمر المعهد الدولي للشؤون الدولية الذي عقد في لندن بتاريخ 8 تموز 2002 أنه، على الرغم من وجود اختلاف في وجهة النظر بين الرئيس بوتنن وهؤلاء الذين يؤيدون سياسة روسية تقليدية تجاه الشرق الأوسط تركز على الجانب العربي، يوجد تأييد سياسي قوي في موسكو على الأطياف لمبادرة تسوية شاملة يقودها المجتمع الدولي. وقال بريماكوف أنه يفضل تسوية "مفروضة"، والتي زعم أنها ستلاقي ترحيب كثير من الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يريدون- بيد أنهم غير قادرين سياسياً- تقديم تنازلات.

⁷⁸ صحيفة النيويورك تايمز، 4 حزيران 2002.

⁷⁹ مقابلة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع مسؤول فلسطيني، واشنطن، حزيران 2002.

⁸⁰ مقابلة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع مسؤول مصري، واشنطن، حزيران 2002.

⁸¹ مقابلة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع مسؤول عربي، واشنطن، حزيران 2002.

هو دور فعال مشارك وليس كما أعلن وزير خارجية بلجيكا
لويس ميشيل "دبلوماسية مرافقة"، في تشجيع الولايات المتحدة
على اتخاذ خطوات مطلوبة أخرى.

إن صوت أوروبا مجتمعة، وليس صوت دول أوروبية منفردة،
يجب أن يسمع بنبرة أعلى. لقد لعب الاتحاد الأوروبي منذ زمن
طويل، دورا مهما في الشرق الأوسط، كأكبر مقدم للمساعدات
غير العسكرية في دعم عملية السلام، والمقدم الرئيسي
للمساعدات المالية والفنية إلى فلسطينيين، وأكبر شريك تجاري
لإسرائيل، وشريك اقتصادي رئيسي مع دول عربية رئيسية،
ووسيط دبلوماسي نشط. يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يلعب،
ويجب أن يلعب دورا أكثر حيوية في المستقبل مستغلا جميع
هذه الأدوات، وأكثر منها.

5. مخطط تسوية شاملة جديدة: اعتراضات واجوبة

ليس مستغرباً، في ضوء تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والأوضاع المخيفة السائدة حالياً، أن يكون هنالك تشكيك وقلق حول عدد من أوجه مخطط التسوية الشاملة الذي تقترحه المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات. ففي أقسام سابقة من هذا التقرير سعينا لمواجهة تلك التحفظات وجهاً لوجه، وأن نجيب بالتفصيل على معظم الاعتراضات التي يتردد ذكرها. وفي هذا القسم، وبدون تكرار أي من تلك التفاصيل، فإننا نوجز أجوبتنا على تلك الاعتراضات.

1- إن إطلاق مبادرة سياسية في هذا الإطار هو بمثابة مكافأة للإرهاب

- المخطط مكافأة فقط لأولئك الناس على الجانبين الذين يسعون في سبيل تسوية عادلة ودائمة: سوف تكون اتفاقية منصفة تستجيب لحاجات الفريقين كليهما.
- لأولئك المسؤولين عن العمليات الانتحارية والذين يودون إزالة إسرائيل، وليس اتفاقية سلام متفاوض عليها، فإن الدعوة إلى مفاوضات تسوية شاملة مبنية على قبول عربي كامل بإسرائيل لا يعد انتصاراً. المخطط سوف يوضح بأن على الفلسطينيين أن يعترفوا بما لا يدعو إلى الشك بحق إسرائيل في الوجود، وإنهاء الصراع وأن لا يستمر في طلب حق عودة عام للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.
- المخطط سوف يساعد مباشرة في مكافحة الإرهاب: إنه سيثبت على تعهد من العالم العربي ومن الفلسطينيين بقطع جميع أشكال الدعم المالي واللوجستي والسياسي لجماعات العنف.
- لا يوجد سبيل بديل في الأونة الحالية تتبع أو يفكر في اتباعها، مما يعطي أملاً .

2- لا يجب أن تكون هنالك عملية سياسية في ظل إطلاق النار:

- المخطط يهدف إلى وقف إطلاق النار: إن مسلك الأمن-أولاً قد فشل لأنه ليس من المنطق الإصرار على السلام من أجل تحقيق السلام. ولا يجب أن يكون هنالك إصرار على نهاية للعنف كشرط مسبق لخطوة لها أحسن الحظوظ في تحقيق ذلك الهدف.
- إن اشتراطاً مسبقاً للمبادرة السياسية على العودة إلى الهدوء سوف يمنح للمتطرفين قوة الفيتو على التقدم الدبلوماسي.
- التاريخ مليء بسوابق كانت تجري فيها المفاوضات السلمية الناجحة في الوقت الذي كان يدور فيه القتال (كوريا، الجزائر، كمبوديا، وجنوب أفريقيا بين أعداد كثيرة أخرى).

3- يجب إعادة الثقة قبل السعي لتحقيق سلام دائم:

- الثقة سوف تتبع إنهاء الصراع. إنها لا تستطيع أن تكون شرطاً مسبقاً له: الأطراف لا تثق ببعضها بعضاً إلى حد كبير بسبب اعتراضات موضوعية على علاقاتها. هنالك حاجة لتغييرها أولاً.
- إن التنفيذ الفعال لمخطط المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات لا يعتمد على الثقة المتبادلة: الإسرائيليون والفلسطينيون سوف يتعاملون بصورة رئيسية مع الوجود متعدد الجنسيات ومعتمداً على المراقبة الدولية.

4- إنك لا تستطيع أن تفرض تسوية سلمية:

- المخطط لا يتحدث عن فرض وإنما عن إقناع: إنه ينطوي على مساعي يبذلها المجتمع الدولي لإقناع القادة، وفوق كل ذلك الرأي العام. إن الفرض ينطوي على تنفيذ من خلال التغلب على إرادة الفرقاء؛ هذا المخطط يشتمل على التنفيذ عن طريق تغيير تلك الإرادة.

□ تنفيذ المخطط سوف يتطلب القبول من الجانبين: وحتى وإلى أن يوافق عليها القادة، أو أن يكونوا قد تغيروا بالوسائل الديمقراطية فإنه لن ينفذ.

□ تنفيذ المخطط سوف يتطلب القبول من الجانبين: وحتى وإلى أن يوافق عليها القادة، أو أن يكونوا قد تغيروا بالوسائل الديمقراطية فإنه لن ينفذ.

5- وضع مخطط على المائدة قد جرب من قبل - وقد فشل:

□ عشرون شهرا من الانتفاضة، أصبح الوضع بعدها في إطار إقليمي مختلف اختلافا كبيرا. وبالأخص منذ مبادرة ولي العهد السعودي أصبح هنالك اشتراك عربي لا سابق له واستعداد لإعلان مواقف علنية. وهذا من شأنه أن يزيد في الضغط على الفلسطينيين وعلى مستوى الثقة في أية اتفاقية يتم التوقيع عليها.

□ مخطط المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ينطوي على مشاركة فعالة من قبل المجتمع الدولي: وسوف نتقدم بها الولايات المتحدة فقط بعد أن تكون قد تلقت التزامات أكيدة من أعضاء رئيسيين في المجتمع الدولي وأن يعلنوا علنا وبإصرار تأييدهم لها والتعهد بدعم تنفيذها دعما فعالا.

□ إن الهدف الموجه إليه ليس القادة بل الشعب: وسوف تكون المبادرة مصحوبة بدبلوماسية علنية فعالة موجهة إلى الرأي العام في الجانبين وأن لا تقتصر الحلة على بلدان لها مصداقية معينة مع هذا الفريق أو ذاك.

□ وخلافا لمبادرة كلينتون بتاريخ 2000/12/23، فإن هذه خطة مفصلة: إنها تترك قليلا من المتسع للغموض.

6- جهد فاشل سوف يجلب مرة أخرى رد فعل عنيف:

□ العنف الشديد هو قائم أصلا والتحدي هو وقفه: جميع المسالك الأخرى قد فشلت؛ والعنف بازدياد. وفي غياب بديل فعال فإنها مغامرة تستحق أن يؤخذ بها.

□ الانتفاضة لم تشتعل بسبب فشل كامب ديفيد بل إن نجاح كامب ديفيد المحتمل كان هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها منع اندلاعها لولا الأجواء السائدة على الأرض.

7- الرفض من أي من الجانبين سيلحق ضررا خطيرا بمصداقية الولايات المتحدة ويجعلها غير فعالة في المستقبل:

□ إن سلبية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وليس قيادتها هي التي تنال من مصداقيتها: وسوف يكون هنالك تأييد دولي كبير لهذا المخطط.

□ المخطط ليس صفقة من طلاقة واحدة: إن رفضا فوريا للمخطط من قبل القادة لا يعني الفشل؛ ذلك أن الدبلوماسية الأمريكية والدولية سوف تستمر في محاولة الوصول إلى الرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني.

□ المصالح القومية الأمريكية سوف تحرز تقدما دوليا إذا ما قدم المخطط، بغض النظر عن القبول الفوري بها من قبل الفرقاء: إن قدرة الولايات المتحدة على نيل تأييد دولي وتعاون، ليس أقله من العالم الإسلامي في شن حرب مستمرة على الإرهاب سوف يتعزز.

8- لقد سبق للولايات المتحدة أن وضعت مخطتها على المائدة. ولن تغير نهجها الآن:

□ صحيح، على الأرجح، في المستقبل القريب، ولكن موقف الولايات المتحدة المعلن يحتاج إلى تعديل كلما واجه حقيقة عنيدة على الأرض. إن الموقف الأمريكي الحالي المعتمد بكثافة على الاشتراطات والغامض بالنسبة للمكاسب، ليس من المحتمل أن ينجح في إنهاء العنف وإطلاق محادثات سلام.

- ضغط منسق وبناء يقوم المجموعة الأوروبية والبلدان العربية المعتدلة يمكن أن يساعد في تعديل المسلك الأمريكي.
- بوضع مخطط سلام شامل على المائدة تستطيع الولايات المتحدة أن تدعم الأهداف التي أعلنتها بنفسها حول الإصلاحات الجوهرية وإنهاء العنف.

9- إن تقديم المخطط لن يفعل شيئا لتغيير الواقع على الأرض:

- المخطط ليس موضوعا على أساس استبعاد جهود متزامنة على مسارات أخرى: خطوات أمن مرحلية، إصلاح المؤسسات الفلسطينية وإعادة الإنعاش الاقتصادي هي أهداف يجب أن تنتهج في وقت واحد.
- المخطط سوف يساعد تلك الجهود الأخرى، وبالأخص بالنسبة للأمن: إنه سوف يعطي الفلسطينيين حافزا ويعطي القادة الفلسطينيين قدرة سياسية جديدة، لاتخاذ تلك الخطوات ويقلل من التأييد الذي تحظى به مجموعات العنف.
- المخطط سوف يعطي المعتدلين الإسرائيليين وزنا في مواجهة المتطرفين، والمخططات الجامحة التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور خطير في الأوضاع على الأرض.

10- بدون تحديد جدول زمني لتنفيذ المخطط فإن التأييد الدولي له سوف يكون عبارة عن بلاغة جوفاء:

- وفي الحقيقة فإن تحديد جداول زمنية سوف يكون عملا أجوف: إذا أخذنا بعين الاعتبار شخصية القيادتين واستحالة فرض حل، فإن جداول زمنية جديدة في الظروف الحاضرة لن تكون لها مصداقية. لقد رأى الإسرائيليون والفلسطينيون جداول زمنية كثيرة جاءت وذهبت. الأمر المهم هو تغيير الديناميكية الكامنة، والإرادة السياسية للوصول إلى تسوية.
- إن تأثير المخطط سوف يكون مستمدا من مستوى وعمق وقوة التأييد الدولي له. فإذا اقتنع الإسرائيليون والفلسطينيون بأن المجتمع الدولي سوف يستمر بدعم جوهر المخطط كنتيجة يجذبونها بقوة، فإن الديناميكية السياسية على الأرض سوف تتغير.

11- حتى لو قبلت السلطة الفلسطينية المخطط، فإن المخطط سوف يرفض من قبل حماس والجهد الإسلامي، اللذين سوف يواصلان شن حرب العنف:

- إن مبادرة تتمتع بمصداقية ستغير الرأي العام الفلسطيني بسرعة ضد المتطرفين: إنها سوف تجعل مهمتهم في العمل أشد صعوبة وأسهل على السلطة الفلسطينية قمعهم أو تهمةهم.
- إن المبادرة سوف تحي الانقسام بين المعتدلين والمتطرفين الفلسطينيين، والتي وضعت جانبا في سبيل كفاح مشترك ضد إسرائيل.
- بموجب المخطط فإن الموقعين العرب سوف يتخذون إجراءات لقطع جميع أشكال الدعم المالي واللوجستي للجماعات التي تلجأ إلى العنف.

12- الإسرائيليون- من اليمين واليسار- لن يعقدوا صفقة مع الفلسطينيين ما دام عرفات قائمهم:

- المخطط يسعى إلى إبعاد هوية القيادة عن صدر المسرح: إنه يقلل دور الأطراف ويعظم دور الوجود متعدد الجنسيات في خلق بيئة آمنة وفي ضمان تنفيذ كامل للاتفاق.
- لا يجب الافتراض، على أساس أحداث كامب ديفيد 2000 التي كثرت مناقشتها، وبالأخص طابا عام 2001، بأن الفلسطينيين بقيادة عرفات لا يمكن أبدا أن يكونوا شركاء سلام. ولكن حتى لو وجهة النظر هذه مناسبة، فإن الإطار السائد الآن يختلف تماما، بوجود ضغط أكبر كثيرا وتأييد من العالم العربي بتسوية منصفة جاءت في أعقاب مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله وإعلان بيروت للقمة العربية.

- إن من الخطأ التفكير بأن أيامن سيخلفون عرفات سيكون أكثر قبولا بالنسبة لقضايا جوهرية بالنسبة للفلسطينيين. كما لن يكون لخلفاء عرفات قدرته على بيع صفقة إلى الشعب الفلسطيني.
- ميزة لوضع المخطط على المائدة قبل إجراء الانتخابات الوطنية العامة بمدة هو أنها سوف تصبح قضية انتخابية: فإذا لم تقبل بها القيادة الحالية فإن الشعب الفلسطيني قد يشعر بأن الوقت قد حان لأن ينتخب الشعب الفلسطيني قيادة جديدة له.

13-الرأي العام الأمريكي قد عركته تجربته في السنوات القليلة الماضية. لذا فإنه لن يؤيد اشتراكا فعلا من قبل الإدارة:

- الاستطلاعات تشير إلى تأييد عريض لدور أمريكي فاعل: سبعة من كل عشرة أمريكيين سيوافقون بقوة على مخطط سلام تقوده الولايات المتحدة من النوع العام الذي تقترحه المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات.
- الاستطلاعات تدل أيضا على تأييد عريض لبعض المقترحات المحورية في مخطط المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات: إقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية ومبادلة عادلة للأراضي، وخيار يعطى للفلسطينيين بالعودة إلى دولة فلسطين الجديدة، أو إلى إعادة التوطين في بلدان ثالثة.

خارطة رقم 1 : إسرائيل وجيرانها



خارطة رقم 2: مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية



ملحق أ خطاب الرئيس بوش حول الشرق الأوسط

24 حزيران، 2002

سلطات ووزراء الحكومة إلى سلطة خاصة بهم واستقلال
ليحكموا بكفاءة.

وسوف تعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي و الدول
العربية مع الزعماء الفلسطينيين لإنشاء إطار دستوري و
ديمقراطية فاعلة للشعب الفلسطيني. وستعمل الولايات المتحدة
إلى جانب آخرين في المجتمع الدولي على مساعدة الفلسطينيين
في تنظيم ومراقبة انتخابات محلية متعددة الأطراف نزيهة
بحلول نهاية العام تتبعها انتخابات عامة.

يعيش الشعب الفلسطيني اليوم في حالة ركود اقتصادي زاده
الفساد الرسمي سواء. وستحتاج الدولة الفلسطينية لاقتصاد نشط
يلقي فيه القطاع الخاص النزيه تشجيعاً من حكومة نزيهة. وتقف
الولايات المتحدة و الجهات الدولية المانحة والبنك الدولي على
أهبة الاستعداد للعمل مع الفلسطينيين في مشروع كبير
للإصلاح الاقتصادي والتنمية. والولايات المتحدة والاتحاد
الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مستعدون
للإشراف على الإصلاحات في الشؤون المالية الفلسطينية
وتشجع الشفافية والتدقيق المستقل.

وستزيد الولايات المتحدة وشركاؤها في العالم المتقدم مساعدتنا
الإنسانية للتخفيف من المعاناة الفلسطينية. اليوم يفتقر الشعب
الفلسطيني إلى المحاكم القانونية الفعالة، وليست لديه وسائل
للدفاع عن حقوقه والمطالبة بها. إن الدولة الفلسطينية ستحتاج
إلى نظام عدالة يمكن الاعتماد عليه لمعاقبة الذين يعيشون على
دم الأبرياء. إن الولايات المتحدة وأعضاء آخرين في المجتمع
الدولي مستعدون للعمل مع زعماء فلسطينيين لإقامة وتمويل
ومراقبة نظام قضائي مستقل بحق.

واليوم فإن السلطات الفلسطينية تشجع الإرهاب ولتعارضه.
وهذا غير مقبول والولايات المتحدة لن تؤيد قيام دولة فلسطينية
ما لم يشن زعمائها حرباً متواصلة على الإرهابيين ويدمروا
بنيتهم التحتية. وهذا سيستلزم جهداً خاضعاً لإشراف خارجي
لإعادة بناء وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ولا بد أن
تكون للنظام الأمني خطوط واضحة للسلطة وقابلية المساءلة
وكذلك سلسلة موحدة.

وتعكف الولايات المتحدة على السعي لتحقيق هذا الإصلاح مع
غيرها من الدول الإقليمية الرئيسية. العالم مستعد للمساعدة
ولكن هذه الخطوات تجاه الدولة الفلسطينية تعتمد في النهاية
على الشعب الفلسطيني وزعماءه فإذا ساروا بجد في طريق
الإصلاح فإن المكافئة قد تأتي سريعاً. وإذا اعتنق الفلسطينيون
الديمقراطية وتصدوا للفساد ورفضوا الإرهاب بثبات فإن

لزم من طويل عاش مواطنو الشرق الأوسط وسط الموت
والخوف. كراهية وقلق تحتجز آمال كثيرة رهينة. قوى التطرف
والإرهاب تحول قتل التقدم والسلام الأبرياء. وهذا يلقي بظلال
قائمة على المنطقة بأسرها، من أجل الإنسانية كلها يجب أن
تتغير الأمور في الشرق الأوسط.

يستحيل أن يعيش المواطنون الإسرائيليون في رعب. ويستحيل
أن يعيش الفلسطينيين في الفساد السياسي والاحتلال. والموقف
الراهن لا يبعث آمالاً بتحسين الحياة. سيظل المواطنون
الإسرائيليون يقعون ضحايا للإرهاب ومن ثم فستظل إسرائيل
تدافع عن نفسها.

وسيزداد وضع الشعب الفلسطيني بؤساً أكثر فأكثر. هدفي أو
حلمي لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وليس
هناك من سبيل إلى تحقيق هذا السلام حتى تكافح كل الأطراف
الإرهاب. ومع ذلك ففي هذه اللحظة الحرجة، إذا تجاوزت كل
الأطراف الماضية وانطلقت في طريق جديد فإننا نستطيع
التغلب على الظلام بذور الأمل. السلام يتطلب قيادة فلسطينية
جديدة ومختلفة، حتى يمكن أن تولد دولة فلسطينية.

إنني أدعو الشعب الفلسطيني إلى انتخاب زعماء جدد لا يشينهم
الإرهاب. وأدعوهم إلى بناء ديمقراطية حقيقية تقوم على
التسامح والحرية. إذا سعى الشعب الفلسطيني بفاعلية نحو هذه
الأهداف فإن أميركا والعالم سوف يساندان جهوده. والأردن
بشأن الأمن وغيره من الترتيبات من أجل الاستقلال.

وحينها تكون هناك قيادات جديدة للشعب الفلسطيني ومؤسسات
جديدة وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه فإن الولايات المتحدة
ستؤيد قيام دولة فلسطينية تكون حدودها وجوانبها معينة من
سيادتها، مؤقتة إلى حين الاتفاق عليها في إطار تسوية نهائية
في الشرق الأوسط.

كلنا علينا مسؤوليات فيما علينا من عمل الشعب الفلسطيني
موهوب وكفاء وأنا واثق من أنهم يستطيعون تحقيق ميلاد
مجيد لأمتهم. لن تقوم الدولة الفلسطينية أبداً بالإرهاب. سوف
تبنى من خلال التعديلات ويجب أن يكون الإصلاح أكثر من
مجرد تغيير شكلي أو محاولة مغلفة للحفاظ على الوضع
الراهن، وسوف يتطلب الإصلاح الحقيقي مؤسسات سياسية
واقتصادية جديدة تماماً تعتمد على الديمقراطية واقتصاديات
السوق والتحرك لمكافحة الإرهاب.

واليوم المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب ليس له سلطة و
تتركز السلطة في أيدي نفر قليل لا يمكن محاسبتهم. ولا يمكن
لدولة فلسطينية أن تخدم مواطنيها إلا بدستور جديد يفصل

بينهم إذا كان السلام حقيقي أن يسود وتتسوية كل المزاعم وإنهاء النزاع فيما بينهم.

وهذا يعني إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967 م، من خلال تسوية يجري التفاوض عليها بين الأطراف على أساس قرارى الأمم المتحدة (242) و(338) مع انسحاب إسرائيل إلى حدود أمانة ومعترف بها. علينا أيضا حسم القضايا المتعلقة بالقدس ومحنة اللاجئين الفلسطينيين والتوصل إلى سلام نهائي بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا يدعم السلام ويكافح الإرهاب ويدرك كل من هو على دراية بتاريخ الشرق الأوسط أن هذه العملية قد تتعرض لانتكاسات. كما رأينا هناك قتلة محترفون عقدوا العزم على إيقافها لكن معاهدتي السلام المصرية والأردنية من إسرائيل تذكرنا بأنه في ظل قيادة مثابرة ومسؤولة يمكن تحقيق تقدم سريع ومع ظهور مؤسسات وقيادة فلسطينية جديدة تحقق أداء حقيقي في مجالي الأمن والإصلاح وتتوقع أن تستجيب إسرائيل وأن تعمل من أجل اتفاق وضع نهائي. ومع تكاتفنا جميعا في تكثيف جهدنا يمكن التوصل إلى اتفاق في غضون ثلاث سنوات من الآن. وسأقود أنا وبلادي عمل النشيط صوب هذا الهدف. أتقهم الغضب والألم الشديدين اللذان يعترضان الشعب الإسرائيلي.

لقد عشت طويلا تحت وطأة الخوف والجنازات وأرغمت على تحاشي الأسواق وحافلات النقل العام وأجبرتم على وضع حراس مسلحين داخل فصول حضانات الأطفال. ورفضت السلطة الفلسطينية يدكم الممدودة وتعاملت مع الإرهابيين ومن حكمت العيش الصورة الطبيعية ومن حكمت الأمن وأعتقد اعتقادا جازما بأنكم تحتاجون إلى وجود شريك فلسطيني صالح ومؤول لتحقيق هذا الأمن وأتقهم الغضب واليأس العميقين الذين يستبدان الشعب الفلسطيني، فلعود عوملتكم كرهائن لصراع الشرق الأوسط. واحتجزت مصالحكم رهينة لاتفاق سلام شامل بدا وكأنه لن يتحقق بنما أخذة حياتكم تسوء عاما بعد آخر. من حكمت الديمقراطية وحكم القانون. ومن حكمت العيش في مجتمع مفتوح. واقتصاد مزدهر. ومن حكمت حياة مفعمة بالأمل لأطفالكم وقد تبدو نهاية الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية بعيدا لكن أمريكا وشركائنا في أنحاء العلم على أتم استعداد لتقديم يد العون والمساعدة في تحقيق هذا بأسرع ما يمكن.

وإذا قدر للحرية أن تزدهر في الأرض الوعرة للضفة الغربية وغزة فإنها ستلهم الملايين من النساء والرجال في أنحاء المعمورة الذين أثقلتهم الفقر والقمع ومن حقهم التمتع بحكم ديمقراطي أيضا. ويحدوني أملا بالنسبة لشعوب الدول الإسلامية. فالنترامك بالخلق والمعرفة والتسامح أدى إلى إنجازات تاريخية عظيمة وهذه القيم قائمة في العالم الإسلامي اليوم فأنتم أصحاب ثقافة ثرية وأنتم تتقاسمون التطلعات أصحاب كل حضارة من الرجال والنساء والأزدهار والحرية والعزة ليست إلا آمالا أمريكية أو غربية وحسب فهية آمال عامة لكافة البشر وحتى في خضم عنف الشرق الأوسط وإطرابه تؤمن أمريكا بأن هذه الآمال قادرة على تغيير الحياة والأمم.

هذه اللحظة هي فرصة واختبار في نفس الوقت لكافة الأطراف في الشرق الأوسط، هي فرصة لإرساء أسس سلام للمستقبل واختبار لمعرفة من هو جاد لتحقيق السلام ومن هو غير جاد،

بوسعهم الاعتماد على الدعم الأمريكي لقيام دولة فلسطينية مؤقتة.

في وجود جهود دؤوبة يمكن أن تنهض هذه الدولة بسرعة وتتفق مع إسرائيل ومصر والأردن في قضايا عملية مثل الأمن. وسيتم التفاوض على الحدود النهائية والعاصمة وغير ذلك من جوانب سيادة هذه الدولة بين الأطراف في إطار تسوية نهائية. لقد عرضت الدول العربية تقديم المساعدة ، ومساعدتها محتاج إليها أو مطلوبة.

قلت في الماضي: إن الدول إما أن تكون معنا أو علينا في الحرب على الإرهاب. ولكي تحسب الدول على الجانب السلام فإن عليها أن تتحرك. وكل زعيم ملتزم فعليا بالسلام وستوقف تدفق الأموال والمعدات وعمليات التجنيد في الجماعات الإرهابية الساعية لتدمير إسرائيل بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله. ويجب على كل دولة مهتمة فعلا بالسلام أن تمنع شحن الإمدادات الإيرانية لهذه الجماعات، وأن تعارض الأنظمة التي تشجع الإرهاب مثل العراق. ويجب على سوريا أن تأخذ جانب الحق في الحرب على الإرهاب بالقيام بإغلاق معسكرات الإرهابيين وطرده المنظمات الإرهابية.

ويجدر بالزعماء الراجيين في أن تشملهم عملية السلام أن يظهروا بأفعالهم تأييدهم التام للسلام ومع تحركنا نحو حل سلمي فمن المتوقع من الدول العربية بناء علاقات أوثق دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل بما يؤدي إلى تطبيع تام للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربية بأسره.

وهناك مصلحة كبيرة أيضا لإسرائيل في قيام دولة فلسطينية مستقرة مسالمة ضروري لتحقيق الأمن التي تنوق إليه إسرائيل لذا أدعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتأييد دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وذات مصداقية.

ومع تقدمنا نحو الأمن يجب وقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في 28 أيلول، 2000. وبما يتفق مع توصيات لجنة ميتشل. ولا بد من أن تتاح للاقتصاد الفلسطيني فرصة النمو. ومع انحسار العنف لا بد من استعادة حرية الحركة والسماح للفلسطينيين الأبرياء باستئناف أعمالهم الطبيعية ولا بد من السماح للمشرعين والمسؤولين الفلسطينيين وعمال الجهود الإنسانية الدوليين لأداء مهمتهم في بناء مستقبل أفضل.

يجب أن يسمح للاقتصاد الفلسطيني أن يتطور. ومع تراجع العنف يجب أن تستعاد حرية الحركة، لكي تتيح للفلسطينيين الأبرياء مواصلة عملهم وحياتهم الطبيعية. المشرعون والمسؤولون الفلسطينيون وعمال الإغاثة الدولية يجب أن يسمح لهم في بناء مستقبل أفضل.

ويجب على إسرائيل الإفراج عن العائدات الفلسطينية المجمدة ووضعها في أيدي أمانة ومسؤولة. لقد طالبت وزير الخارجية كولن باول لتكثيف العمل مع الزعماء شرق أوسطيين ودوليين لتحقيق رؤية لدولة فلسطينية بالتركيز على خطة شاملة لمساندة إجراء إصلاح وبناء للمؤسسات الفلسطينية، وفي نهاية المطاف يجب على الإسرائيليين تناول القضايا الجوهرية التي تقف حائلا

والاختيار لا لبس فيه وبسيط وكما يقول الإنجيل: لقد وضعت
أمامكم الحياة والموت فاختروا الحياة لقد حان الوقت للجميع في
هذا الصراع لكي يختاروا جانب السلام والأمل والحياة.

شكرا جزيلاً.

ملحق ب

إعلان بيروت الجامعة الدول العربية على مستوى القمة

28 آذار 2002

مبادرة السلام العربية

مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في الدورة العادية
الرابعة عشرة.

إذ يعيد تأكيد القرار الذي اتخذته في حزيران 1996 م،
خلال اجتماع مؤتمر القمة العربية في القاهرة في دورة
غير عادية، والذي جاء فيه إن سلاماً عادلاً وشاملاً في
الشرق الأوسط هو خيار إستراتيجي للبلدان العربية، يتم
تحقيقه بموجب الشرعية الدولية، والذي يتطلب التزاماً
مقابلاً من جانب الحكومة الإسرائيلية.

وبعد الاستماع إلى بيان الذي قدمه صاحب السمو
الملك الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة
العربية السعودية، والذي قدم فيه سموه مبادرة التي
تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية
التي احتلت منذ حزيران 1967 م، تنفيذ قرار مجلس
الأمن رقم 242 و 338، واللذين أعيد تأكيدهما في
مؤتمر مدريد عام 1991 م، ومبدأ الأرض مقابل
السلام، وقبول إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة تكون
عاصمتها القدس الشرقية، مقابل إقامة علاقات طبيعية
في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

وانطلاقاً من إيمان البلدان العربية بأن حلاً عسكرياً
للصراع لن يحقق السلام أو يوفر الأمن للفرقاء. فإن
المجلس:-

1- طالب إسرائيل بإعادة النظر في سياستها، وأن تعلن أن
السلام العادل هو خيارها الإستراتيجي.

2- يطالب إسرائيل أيضاً بالتأكد:

1- على انسحاب إسرائيل الشامل من جميع الأراضي التي احتلتها
منذ عام 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان
السورية، إلى حدود 4 حزيران 1967م، وكذلك ما
تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في الجنوب
اللبناني.

2- تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق
عليها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194).

3- القبول بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على
الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 4 حزيران 1967م،
في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها
القدس الشرقية.

3- عندئذ تقوم الدولة العربية بما يلي:

1- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في
اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن
لجميع دول المنطقة.

2- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا
السلام الشامل.

4- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي
يبتغى والوضع الخاص في البلدان العربية
المضيفة.

5- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً
إلى قبول هذه المبادرة المبنية أعلاه، حماية لفرص
السلام وحققاً للدماء، بما يمكن الدول العربية
وإسرائيلية من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر
للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء
والاستقرار.

6- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى
دعم هذه المبادرة.

7- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من
الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لجامعة الدول
العربية لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة، والعمل
على تأكيد دعمها، على كافة المستويات، وفي مقدمتها
الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد
الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

ملحق ج

ورقة أوروبية غير رسمية (وثيقة مورايبتوس)

طابا، كانون الثاني 2001

مقدمة:

وأوضح الجانب الإسرائيلي بأن مقترحات كلينتون تنص على ضم التجمعات الاستيطانية. لم يوافق الجانب الفلسطيني على القول بأن محددات كلينتون شملت التجمعات. وأوضح الجانب الفلسطيني بأن التجمعات من شأنها إلحاق الأضرار الشديدة بالمصالح والحقوق الفلسطينية، وبالأخص بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق التي تسعى إسرائيل لضمها.

وأعرب الجانب الإسرائيلي عن رأيه بأنه يستحق ضمان التواصل بين ومع مستوطناته. وذكر الجانب الفلسطيني بأن الاحتياجات الفلسطينية تأخذ أولوية على المستوطنات. وتضمنت الخرائط الإسرائيلية مخططات لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مستقبلاً. لم يوافق الجانب الفلسطيني على مبدأ السماح بتطوير إضافي للمستوطنات في الضفة الغربية. وأي تطوير يجب أن يتم داخل إسرائيل.

وإعرب الجانب الفلسطيني عن رأيه بأنه ما دامت لإسرائيل حاجة في الأراضي الفلسطينية، فأنها هي المسؤولة عن الاقتراحات الخاصة بالتعديلات الحدودية الضرورية. وأعاد الجانب الفلسطيني تأكيد موقفه بأن مثل هذه الاقتراحات يجب أن لا تعكس سلبيًا على الحاجات والمصالح الفلسطينية.

وذكر الجانب الإسرائيلي بأنه لا يحتاج إلى الإبقاء على المستوطنات في وادي الأردن لأسباب أمنية، وأن خرائطه المقترحة تعكس هذا الموقف.

الخرائط الإسرائيلية استندت بشكل رئيسي على نظرية ديمغرافية للتجمعات الاستيطانية، بحيث تضم حوالي 80% من المستوطنين. وقد أظهر الجانب الإسرائيلي خارطة تشير إلى ضم 60% من الأراضي، وهو الحد الأعلى لمحددات كلينتون. الخارطة الفلسطينية قدمت 1،3% في إطار تبادل للأراضي.

قبل الجانبان مبدأ تبادل الأراضي ولكن نسب التبادل ظلت مدار بحث. واتفق الجانبان على أن مناطق السيادة للسيادة للسيادة الفلسطينية، كما للسيادة الإسرائيلية سوف يكون لكل منهما تواصل سيادة جغرافي. رغب الجانب الإسرائيلي في إعطاء مزايا مثل حق مرور آمن وممر للإسرائيليين بحد أعلى لتبادل الأراضي مقداره (3%) وهو مطابق لمحددات كلينتون.

أعدت هذه الورقة الأوروبية غير الرسمية من قبل الممثل الخاص للمجموعة الأوروبية إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، السفير مورايبتوس وفريقه، بعد مشاورات مع الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني المتواجد في طابا، في كانون الثاني 2001 م، وعلى الرغم من أن هذه الورقة ليست لها صفة رسمية، فقد اعتبرت من قبل الأطراف المعنية بأنها تصف وصفا عادلا نسبياً، للنتائج التي تمخضت عنها مفاوضات الوضع النهائي في طابا. إنها تلقت النظر إلى الجهود الواسعة التي بذلت حول قضايا الوضع النهائي مثل الحدود، والقدس، واللجئين، والأمن من أجل التوصل إلى مواقف مشتركة. وفي الوقت ذاته، فإنها تبين بأن هنالك فجوات خطيرة وخلافات بين الجانبين والتي يتوجب التغلب عليها في مفاوضات مستقبلية. فمن وجهة النظر هذه، فإن الورقة تكشف النقاب عن مدى التحدي المتوقع مستقبلاً، من حيث القرارات السياسية والعمل القانوني؛ ولأنها تدل أيضاً على أن الجانبين قد قطعاً مسافة طويلة للتلاقي مع وجهات نظر الطرف الآخر وأن احتمالات الحل قائمة.

1- الأراضي:

اتفق الجانبان على أنه، وبموجب قرار المجلس الأمن الدولي (242)، فإن خطوط 4 حزيران 1967 ستكون الأساس للحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية.

1-1: الضفة الغربية:

لأول مرة قدم الجانبان خرائطهما المعدة من قبلهما حول الضفة الغربية. وقد كانت الخرائط الأساس للبحث حول الأراضي والمستوطنات. قدم الجانب الإسرائيلي خريطين واشترك الجانب الفلسطيني في المحادثات على أساسهما. وقدم الجانب الفلسطيني بعض الخرائط الدالة على فهمه للمصالح الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وقد تناولت المفاوضات الأوجه المتخلفة للأراضي، والتي يمكن أن تشمل بعض المستوطنات، وكيفية إرضاء كل فريق من الفرقاء. كانت المحددات التي رسمها كلينتون أساساً عريضا للمباحثات، ولكن نشأت خلافات حول تفسيرها، فما يتعلق بمداها ومعناها. وقد أوضح الجانب الفلسطيني بأنه كان قد قبل بمقترحات كلينتون ولكن مع تحفظات.

فهم الجانب الفلسطيني بأن إسرائيل مستعدة لقبول سيادة فلسطينية على الأحياء العربية في القدس الشرقية، بما في ذلك أجزاء من البلدة القديمة . وفهم الجانب الإسرائيلي بأن الفلسطينيين على استعداد لقبول سيادة إسرائيلية على الحي اليهودي في البلدة القديمة وأجزاء من حارة الأرمن.

وفهم الجانب الفلسطيني بأن الجانب الإسرائيلي قبل ببحث مطالبات الفلسطينيين بالنسبة لممتلكاتهم في القدس الغربية.

2-2: مدينة المفتوحة:

الطرفان حبذا فكرة المدينة المفتوحة. وقد اقترح الجانب الإسرائيلي إنشاء مدينة مفتوحة يضم نطاقها الجغرافي البلدة القديمة في القدس، يضاف إليها مساحة تسمى الحوض المقدس أو الحوض التاريخي.

وقد حذب الجانب الفلسطيني إقامة مدينة مفتوحة شريطة أن يتم الحفاظ على التواصل والاستمرارية. وقد رفض الفلسطينيون الاقتراح الإسرائيلي حول النطاق الجغرافي للمدينة المفتوحة، وأكدوا أنهم يوافقون على فكرة المدينة المفتوحة فقط، في حال ضم نطاقها الجغرافي حدود البلدية كاملاً للقدس الشرقية والغربية.

وأثار الجانب الإسرائيلي فكرة إقامة آلية للتنسيق اليومي، وقدمت عدة مقترحات للتنسيق والتعاون البلدي (معالجة شئون البنية التحتية، والطرق، والكهرباء، والمجاري، وإزالة المخلفات ... الخ). ويمكن تفصيل مثل تلك الترتيبات في اتفاقية تعقد في المستقبل. وقد أقر نظام لين للحدود ضمن مدينة القدس بين "القدس" وبين "أورشليم"، والذي يتضمن ميزات حدودية عبر الخطوط بينهما. يضاف إلى ذلك، أن الجانب الإسرائيلي اقترح عدداً من الترتيبات الخاصة بالفلسطينيين والإسرائيليين من سكان القدس المفتوحة، لضمان أن لا تؤثر ترتيبات المدينة المفتوحة سلباً على حياتهم اليومية، أو تنال من سيادة كل منهما على الجزء من المدينة التابع له.

3-2: عاصمة لدولتين:

قبل الجانب الإسرائيلي بأن تكون مدينة القدس عاصمة لدولتين، أورشليم عاصمة لإسرائيل، والقدس عاصمة لدولة فلسطينية. وقد أعرب الجانب الفلسطيني فقط عن حرصه بأن تكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.

4-2: حوض، مقدس، تاريخي والبلدة القديمة:

كانت هنالك محاولة لتطوير فكرة بديلة بالنسبة للبلدة القديمة والمنطقة المحيطة بها. وقد قدم الجانب الإسرائيلي عدة تصورات بديلة للبحث. على سبيل المثال، إنشاء آلية للتنسيق والتعاون الوثيق في البلدة القديمة. وقد طرحت فكرة إنشاء قوة بوليس خاص، ولكن لم يتم الاتفاق عليها .

وقد أعرب الجانب الإسرائيلي عن اهتمامه وأثار قلقه حيال المنطقة التي أجمل وصفها بالحوض المقدس (الذي يضم المقبرة اليهودية على جبل الزيتون، ومدينة داود ووادي قدرون. وقد

وكانت الخرائط الفلسطينية مستندة إلى نظرية مماثلة كنقطة انطلاق، مؤكدة أهمية عدم ضم أية قرى عربية والتواصل الجغرافي للصفة الغربية والقدس. وكانت تستند على مبدأ أن يكون تبادل الأراضي عادلاً في الحجم والقيمة، وأن يكون في مناطق محايدة للحدود مع فلسطين، وفي نفس المنطقة التي يتم فيها ضم أراضي لإسرائيل. وعبر الجانب الفلسطيني عن رأيه بأن الأراضي غير الخاضعة للسيادة الفلسطينية مثل الاقتراح الإسرائيلي الخاص "بممر آمن"، وكذلك المصالح الاقتصادية لا يجب أن تكون مشمولة بصفحة تبادل الأراضي.

وأوضح الجانب الفلسطيني أن الأراضي العازلة (منطقة اللطرون) هي جزء من الضفة الغربية. ولم يوافق الإسرائيليون على ذلك.

وطلب الجانب الإسرائيلي (2%) من الأراضي الإضافية بموجب اتفاقية استئجار. وقد أجاب الجانب الفلسطيني بأن موضوع الاستئجار يمكن بحثه بعد إنشاء الدولة الفلسطينية ونقل الأراضي إلى السيادة الفلسطينية.

2-1: غزة:

لم يقدم أي من الجانبين خرائط تتصل بقطاع غزة. وكان المفترض بأن قطاع غزة بالكامل سوف يكون تحت السيادة الفلسطينية التامة، ولكن يبقى أن يتم الاتفاق على التفاصيل. سوف يتم إخلاء جميع المستوطنات، وأوضح الجانب الفلسطيني بأن كل ذلك يمكن إتمامه في غضون ستة أشهر، وهو جدول زمني لم يوافق عليه الجانب الإسرائيلي.

3-1: مرور آمن/ ممر بين غزة والضفة الغربية:

اتفق الجانبان على أنه سوف يكون ممر آمن من الشمال غزة (بيت حانون) إلى محافظة الخليل، وأنه يجب الوصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. لم يتم الاتفاق على نوعية النظام الذي سوف يحكم الوصل الجغرافي، أو السيادة عليه .

2- القدس:

1-2: السيادة:

قبل الجانبان من حيث المبدأ مقترحات كلينتون حول سيادة الفلسطينية على الأحياء العربية وسيادة إسرائيلية على الأحياء اليهودية. وأكد الجانب الفلسطيني أنه مستعد لبحث الطلب الإسرائيلي بالسيادة على ثلث مستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية التي أقيمت بعد عام 1967، ولكن ليس على جبل أبو غنيم وراس العامود. ورفض الجانب الفلسطيني السيادة الإسرائيلية على المستوطنات في منطقة القدس الكبرى مثل معاليه أدوميم وجفعات زئيف.

3-1: خلفية تاريخية:

تقدم الجانب الإسرائيلي باقتراح لوضع تصور تاريخي مشترك لمأساة اللاجئين الفلسطينيين. وقد ناقش الجانب الفلسطيني السرد المقترح، وتم إحراز تقدماً كبيراً، وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق، في محاولة تكوين سرد تاريخي للقضية في النص العام.

3-2: العودة، الإعادة، إعادة التوطين:

اشترك الجانبان في مناقشة النواحي العملية لحل قضية اللاجئين. وأعاد الجانب الفلسطيني التأكيد بأنه يجب أن يكون للاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى منازلهم، بموجب تفسيرات قرار الجمعية العمومية رقم 194. وقد أعرب الجانب الإسرائيلي عن فهمه بأن الرغبة في العودة، بموجب نص قرار 194 يمكن تطبيقه ضمن إطار واحد من البرامج التالية:

أ- العودة وإعادة العودة

1- إلى إسرائيل

2- إلى المناطق الإسرائيلية التي سيتم تبادلها مع فلسطين

3- إلى دولة فلسطين

ب- إعادة التوطين وإعادة الإسكان

1- إعادة التوطين في البلدان المضيفة

2- إعادة التوطين في بلدان ثالثة

الأولية في جميع هذه البرامج سوف تعطى للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأكد الجانب الفلسطيني بأن الخيارات أعلاه يجب أن تكون خاضعة للخيار الحر للاجئين، وأن لا تؤثر على حقهم في العودة إلى منازلهم، بموجب تفسيرات قرار الجمعية العامة رقم 194. الجانب الإسرائيلي، بصورة غير رسمية، اقترح برنامج استيعاب مدته (15) سنة وعلى ثلاثة مسارب. وقد تمت مناقشة وإن لم يتم الإتفق بشأنه. المسار الأول تحدث عن الاستيعاب في إسرائيل. ولم يتم الاتفاق على أعداد، ولكن أشارت الورقة غير الرسمية إلى (25000) في السنوات الثلاث الأولى لهذا البرنامج. (40000) في السنوات الخمس الأولى لهذا البرنامج، وإن لم يظهر الرقم في الورقة غير الرسمية، ولكنه قدم شفهيًا. المسار الثاني تحدث عن استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الإسرائيلية التي سوف يتم تبادلها وتصبح تحت السيادة الفلسطينية. والمسار الثالث يشير إلى استيعاب اللاجئين ضمن إطار برنامج جمع شتات العائلات.

قدم الجانب الإسرائيلي، بشكل غير رسمي خياراً آخر للحوض المقدس يشتمل في إنشاء نظام خاص، أو اقتراح إقامة نوع من التدويل للمنطقة بأكملها، أو نظاماً مشتركاً يتضمن تعاوناً وتنسيقاً خاصاً. لم يوافق الجانب الفلسطيني على متابعة أي من تلك الأفكار، وإن أبدى استعداداً لمواصلة النقاش حولها.

2-5: الأماكن المقدسة: الحائط الغربي وحائط المبكى:

قبل الطرفان مبدأ سيطرة كل جانب على مواقعه المقدسة (السيطرة الدينية والإدارية). وبموجب هذا المبدأ، فإن سيادة إسرائيل على الحائط الغربي سوف يعترف بها، على الرغم من بقاء خلاف حول تحديد المنطقة التي يشملها الحائط الغربي وبالأخص، الرابطة التي أشار إليها كليتتون في طروحاته، بأنها المساحة المقدسة لدى اليهودية التي هي جزء منها.

وقد اعترف الجانب الفلسطيني بأن إسرائيل قد طلبت إنشاء علاقة مع الأقسام المقدسة في الحائط الغربي، ولكنه أكد بأن مسألة حائط المبكى و/أو الحائط الغربي، لم يتم الاتفاق عليها. وأكد أهمية التفريق بين الحائط الغربي، وذلك الجزء من حائط المبكى المنبثق عنه، والذي يعتبر في العقيدة الإسلامية حائط اليراق.

2-6: الحرم الشريف، جبل الهيكل:

اتفق الجانبان على أن مسألة الحرم الشريف، جبل الهيكل لم يتم الاتفاق عليها. ولكن كليهما كانا قريبين من قبول آراء كليتتون فيما يتعلق بالسيادة الفلسطينية على الحرم الشريف، بالرغم من التحفظات الفلسطينية والإسرائيلية عليها.

لاحظ الجانبان تقدماً حول الترتيبات العملية خاصة بالإخلاء والمباني النظام العام في المنطقة. وقد قدم اقتراح غير رسمي بأنه ولفترة يتفق عليها مثل ثلاث سنوات. يوضع الحرم الشريف، جبل الهيكل تحت السيادة الدولية لـ 5 دول + المغرب (أو غيرها من تواجد إسلامي). وبموجب ذلك يكون الفلسطينيون الحراس القيمون خلال هذه الفترة. وبعد انتهاء هذه الفترة، يستطيع أي من الفريقين الموافقة على حل جديد، أو الموافقة على تمديد الترتيبات القائمة. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، يعود الفريقان إلى تنفيذ آراء كليتتون. لم يقبل ولم يرفض الفريقان هذه الفكرة.

3- اللاجئين:

بودلت أوراق غير رسمية، والتي اعتبرت أساساً جيداً للمحادثات. وقد أعرب الفريقان عن رأيهما بأن قضية اللاجئين هي القضية محورية في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وإن حلاً شاملاً وعادلاً هو أساسي من أجل خلق سلام أخلاقي ودائم.

وافق الجانبان على إقرار المبادئ والمراجع، والتي من شأنها المساعدة في إقرار اتفاق.

أقترح الجانبان، بأنه وكأساس، أن يوافق الطرفان على حل عادل لقضية اللاجئين، بموجب قرار مجلس الأمن 242، والذي يقود إلى تنفيذ قرار الجمعية العمومية 194.

3-3: التعويضات:

وافق الجانبان على وجوب إنشاء لجنة دولية وصندوق دولي كآلية لمعالجة موضوع التعويضات من جميع جوانبه. اتفق الجانبان على دفع "مبالغ صغيرة" إلى اللاجئين على المسار السريع. مطالبات التعويض على خسارة ممتلكات دون سقف معين من المال تكون خاضعة للمسار السريع.

وقد أحرز تقدم على أن تدفع إسرائيل تعويضات عن خسائر مادية، والأراضي وممتلكات تمت مصادرتها، بما في ذلك الدفع من الصندوق الإسرائيلي لمبلغ إجمالي يتم الاتفاق عليه ويدفع في الصندوق الدولي. وقد أعرب الجانب الإسرائيلي عن رأيه بأن حساب الدفع يجب أن يتم على أساس تقييم اقتصادي شامل للممتلكات حتى يتمكن التوصل إلى قيمة عادلة. ولكن الجانب الفلسطيني أعرب عن الرأي بأن هذا المبلغ يجب أن يحسب على أساس سجلات لجنة التوفيق الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة، وسجلات حارس أملاك الغائبين، وغير ذلك من المعلومات مع مضاعفاتها كيما يتم التوصل إلى قيمة عادلة.

4-3: وكالة غوث اللاجئين (الأونروا):

وافق الجانبان على تقليص وحل وكالة الأونروا، بموجب جدول زمني يتم الاتفاق عليه مدته خمس سنوات، كهدف زمني. وقد أضاف الجانب الفلسطيني تعديلا محتملا لتلك المدة، للتأكد بأن هذا سوف يكون خاضعا لتنفيذ الجوانب الأخرى من الاتفاقية التي ستعالج بموجبها قضية اللاجئين، وبإنهاء وضع "اللاجئ" في المناطق المختلفة.

5-3: اللاجئين اليهود القدس:

وقد طلب الجانب الإسرائيلي بأن تعترف البلدان العربية بالتعويض للاجئين اليهود القدامى من البلدان العربية، مع القبول بأن هذه المسألة ليست مسؤولية فلسطينية أو قضية ثنائية. وأوضح الجانب الفلسطيني بأن هذا ليس موضوعا لاتفاق ثنائي فلسطيني إسرائيلي.

6-3: إعادة الممتلكات:

أثار الجانب الفلسطيني مسألة إعادة أملاك اللاجئين الفلسطينيين. وقد رفض الجانب الإسرائيلي ذلك.

7-3: نهاية المطالبات:

مسألة نهاية المطالبات بحثت، وقد اقترح بأن يكون تنفيذ لاتفاق إنهاء كاملا ونهائيا لقرار الجمعية العمومية 194، وأن ذلك يعني إنهاء جميع المطالبات.

4- الأمن:

1-4: محطة إنذار مبكر:

طلب الجانب الإسرائيلي أن يكون له (3) محطات للإنذار المبكر على الأرض الفلسطينية، وأبدي الجانب الفلسطيني استعداده لقبول استخدام مستمر لمحطات الإنذار المبكر، ولكن أن يكون ذلك خاضعا لشروط معينة. لذا فإن الآلية المحددة يجب وضعها في مفاوضات مستقبلية.

2-4: القدرات العسكرية لدولة فلسطين:

أوضح الجانب الإسرائيلي بأن دولة فلسطين يجب أن تكون دولة غير عسكرية، وفق مقترحات كلينتون. وأعرب الجانب الفلسطيني عن قبوله بتحديد تملكه للسلاح، وأن يصنف كدولة ذات أسلحة محدودة. لم يتفق الجانبان بعد على آفاق تحديد السلاح، ولكنهم بدعوا في استكشاف الخيارات المختلفة. واتفق الجانبان على أن الموضوع لم يستكمل بحثه.

3-4: السيطرة على المجال الجوي:

اعترف الجانبان بأنه سيكون لدولة فلسطين السيادة على مجالها الجوي. ووافق الجانب الإسرائيلي على احترام جميع حقوق فلسطين في الطيران المدني بموجب الأنظمة الدولية. ولكنه سعى بأن يكون هنالك نظام موحد للرقابة الجوية تحت الإشراف الإسرائيلي العام. بالإضافة إلى ذلك، طالبت إسرائيل بأن يكون لها حق الوصول إلى المجال الجوي الفلسطيني للعمليات العسكرية والتدريب.

وأعرب الجانب الفلسطيني عن اهتمامه باستكشاف آفاق تعاون وتنسيق دولي في مجال الطيران المدني، ولكنه لم يقبل بإشراف إسرائيلي عام. أما بالنسبة للعمليات العسكرية الإسرائيلية والتدريب في المجال الجوي الفلسطيني، فقد رفض الجانب الفلسطيني هذا الطلب، على اعتبار أنه يتنافى مع حياد دولة فلسطين، قائلا إنه لا يستطيع منح إسرائيل هذه الميزات، في الوقت الذي يحجبها عن جاراته العربية.

4-4: جدول زمني للانسحاب من الضفة الغربية ووادي الأردن:

بناء على مقترحات كلينتون، وافق الجانب الإسرائيلي على الانسحاب من الضفة الغربية على امتداد فترة (36) شهرا مع (36) شهرا إضافيا للانسحاب من وادي الأردن، وبتطبيق مع القوة الدولية، موضحا بأنه يجب عمل تمييز بين الانسحاب من وادي الأردن وبين المناطق الأخرى.

4-8: المجال الإلكتروني مغناطيسي:

اعترف الجانب الإسرائيلي بأن لدولة فلسطين حق السيادة على المجال الإلكتروني ومغناطيسي، وأقر بأنه لا ينبغي تقييد استخدام فلسطين لهذا المجال، وإنما يطلب الإشراف عليه لأسباب أمنية.

وقال الجانب الفلسطيني أنه يريد حقوق سيادة تامة على المجال الإلكتروني ومغناطيسي، ولكنه أبدى استعداد للاستجابة لحاجات إسرائيل المعقولة ضمن إطار تعاوني، وبموجب الأنظمة والقوانين الدولية.

وقد رفض الجانب الفلسطيني انسحاباً على مدة (36) شهراً من الضفة الغربية قائلاً إن من شأن ذلك زيادة التوتر الفلسطيني الإسرائيلي. واقترح الجانب الفلسطيني مدة (8) شهور للانسحاب تحت إشراف القوات الدولية. أما بالنسبة لوادي الأردن، فقد كان الجانب الفلسطيني مستعداً للنظر في انسحاب إسرائيلي لفترة إضافية (10) أشهر. ومع ذلك إن الجانب الفلسطيني كان مستعداً للقبول بوجود قوات دولية في الضفة الغربية لمدة أطول، فقد رفض القبول باستمرار وجود للقوات الإسرائيلية.

4-5: إعادة حشد (أو مواقع طوارئ):

وطلب الجانب الإسرائيلي اقتناء تشغيل خمسة مواقع طوارئ على الأراضي الفلسطينية (في وادي الأردن). وكان الجواب الفلسطيني هو السماح بمحطتي طوارئ كحد أقصى، ومشروطاً بجدول زمني لفكها. يضاف إلى ذلك، أن الجانب الفلسطيني طلب أن يتم تشغيل محطتي الطوارئ من قبل الوجود الدولي وليس من قبل الإسرائيليين. وبشكل غير رسمي، أعرب الجانب الإسرائيلي عن استعداده لاستكشاف طرق تسمح للتواجد الدولي بالاستجابة لاهتمامات الجانبين في هذا المجال.

رفض الجانب الفلسطيني الموافقة على حشد قوات إسرائيلية مسلحة على الأراضي الفلسطينية في حالات الطوارئ. ولكنه أبدى استعداداً للنظر في سبيل كفيلاً يتمكن القوات الدولية من مثل هذا الاستخدام، وبخاصة ضمن إطار جهود تعاون أمني إقليمي.

4-6: تعاون أمني ومكافحة الإرهاب:

أعرب الجانبان كلاهما عن استعداهما للالتزام بالتعاون في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب.

4-7: حدود ونقاط عبور دولية:

أعرب الجانب الفلسطيني عن ثقته بأن السيادة الفلسطينية على الحدود ونقاط العبور سوف يعترف بها في الاتفاق. بيد أن الفريقين لم يتفقان على حل لهذا الموضوع، بما في ذلك المراقبة والتيقن في حدود فلسطين الدولية (وجود إسرائيلي أو دولي).

ملحق د محددات الرئيس كلينتون 23 كانون أول 2000

الأراضي

الطوارئ تعني خطراً ماثلاً ومباشراً لأمن إسرائيل الوطني له طبيعة عسكرية تتطلب تفعيل حالة طوارئ وطنية. ويجب إبلاغ القوة الدولية بمثل هذه القرار.

المجال الجوي - سيكون لدولة فلسطين السيادة على المجال الجوي، ولكن على الجانبين وضع ترتيبات لأغراض التدريب والعمليات الإسرائيلية.

فهم الرئيس بأن الموقف الإسرائيلي هو أن تأخذ فلسطين صفة الدولة المنزوعة السلاح، بينما اقترح الجانب الفلسطيني "دولة محدودة السلاح". وكحل وسط اقترح الرئيس تعبير "دولة غير عسكرية". وهذا يكون متطابقاً مع واقع أنه، وبالإضافة إلى قوة أمن فلسطينية قوية، فسوف يكون لفلسطين قوة دولية تعنى بحماية الحدود ولأغراض الردع.

القدس واللاجئون:

شعور الرئيس هو أن الفجوات المتبقية تتعلق أكثر ما تتعلق بالصياغة منها بالوقائع على الأرض.

القدس:

ما هو عربي يجب أن يظل فلسطينياً، وما هو يهودي يجب أن يكون إسرائيلياً. وينطبق هذا أيضاً على البلدة القديمة. ويبحث الرئيس الفريقين على وضع خرائط من شأنها ضمان الحد الأعلى من التواصل للجانبين.

الحرم الشريف/جبل الهيكل - الفجوة لا تتعلق بالإدارة الواقعية وإنما تنبثق عن قضايا - مزية تتصل بالسيادة، وإيجاد طريق تعطي الاحترام للعقائد الدينية للجانبين.

يعلم الرئيس أن الفريقين بحثاً صياغات مختلفة. وقد أعرب عن رغبته في إضافة مادتين إضافيتين لتأكيد السيطرة الفعلية للفلسطينيين على الحرم، في الوقت الذي يتم فيه احترام معتقدات الشعب اليهودي. وبالنسبة لكل منهما، وجود الرقابة الدولية لتأمين الثقة المتبادلة.

استناداً إلى ما استمع إليه الرئيس، فإنه يعتقد بأن حلاً منصفاً سوف يكون في حدود منتصف التسعينات - ويعني ذلك (94-96%) من أراضي الضفة الغربية إلى دولة فلسطين.

الأراضي التي ضمتها إسرائيل يجب أن تكون خاضعة لتبادل أراضي (1-3%)، بالإضافة إلى الترتيبات، أي، ممر أمن ودائم. ويجب على الفرقاء أيضاً أن ينظروا في مبادلة أراضي على أساس الاستنجاز لتلبية حاجات كل منهم. هنالك طرق خلاقة لعمل ذلك من شأنها الاستجابة لاهتمامات الإسرائيليين أو الفلسطينيين وقضاياهم.

وأعرب الرئيس عن رأيه بأن على الأطراف رسم خارطة تكون متوافقة مع معايير: (80%) من المستوطنين في كتل استيطانية، التواصل، الحد الأدنى من ضم الأراضي لإسرائيل، العدد الأدنى للفلسطينيين الذين سوف يتأثرون بهذا الضم.

الأمن:

يعتقد الرئيس بأن المفتاح يكمن في التواجد الدولي، والذي لن يسحب إلا بموافقة الجانبين. كما أن هذا الوجود سوف يراقب تنفيذ الاتفاق من قبل الجانبين.

لقد وصل الرئيس إلى قناعة هي أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يتم على امتداد (36) شهراً، بينما تكون القوة الدولية قد أخذت تتمركز تدريجياً في المنطق.

وفي نهاية هذه الفترة، سيظل هنالك تواجد إسرائيلي محدود في مواقع عسكرية محددة في وادي الأردن، تحت إشراف القوة الدولية لفترة إضافية مقدارها (36) شهراً. ويمكن تخفيض هذه المدة في حالة حدوث تطورات إقليمية إيجابية من شأنها تخفيف التهديد لإسرائيل.

محطات إنذار مبكر - يجب أن تحتفظ إسرائيل بثلاث محطات في الضفة الغربية، مع وجود اتصال فلسطيني. ويجب أن تكون المحطات خاضعة للمراجعة بعد (10) سنوات، وأن تتم أية تغييرات بالوضع باتفاق الطرفين.

مناطق الحشد الطارئ - فهم الرئيس أن على الجانبين إعداد خرائط تبين المناطق والطرق المؤدية إليها.

1- يعترف الفريقان بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى فلسطين التاريخية.

2- رف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم. وسوف يحدد الاتفاق أسلوب تنفيذ هذا الحق العام بما يتمشى مع الحل على أساس الدولتين. ستوضح في الاتفاق المواطن النهائية الخمس المتاحة للاجئين كوطن نهائي: دولة فلسطين، المناطق الإسرائيلية التي سوف يتم تبادلها وتنتقل للفلسطينيين، إعادة التوطين في الدول المضيفة، إعادة التأهيل في بلدان ثالثة، وعودة إلى إسرائيل.

وفي سرد هذه الخيارات الخمس، يجب أن توضح الاتفاقية بأن العودة إلى الضفة الغربية وغزة، وكذلك المناطق التي سوف تنتقل إلى دولة فلسطين ستكون حقا لجميع اللاجئين الفلسطينيين، بينما تكون إعادة التأهيل في البلدان المضيفة، وفي بلد ثالث أو استيعابهم في إسرائيل مشروطا بسياسات هذه الدول. ويمكن أن تبين إسرائيل في الاتفاق بأنها تعترم اتباع سياسة تمكن من استيعاب بعض اللاجئين، وبما يكون متوافقا مع السيادة الإسرائيلية.

ويعتقد الرئيس بأن الأولوية يجب أن تعطى للاجئين في لبنان.

ويوافق الفريقان على أن هذا الترتيب يعتبر تنفيذا لقرار الجمعية العامة (194).

نهاية الصراع ونهاية المطالبات:

اقترح الرئيس أن تكون الاتفاقية إيذانا واضحا بنهاية الصراع ، وأن تنفيذا يضع حدا لجميع المطالبات. ويمكن أن يعبر عن ذلك بقرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي، الذي يلاحظ بأن قراره (242) و (338) قد نفذ، وكذلك من خلال الإفراج عن السجناء الفلسطينيين.

ويعتقد الرئيس بأن هذا يشكل تعبيراً عن حل منصف ودائم. إنه يعطي للفلسطينيين القدرة على تقرير مصيرهم، على ترابهم الوطني، دولة ذات سيادة قابلة للحياة ومعترف بها من المجموعة الدولية، وتكون القدس عاصمتها، والسيادة على الحرم، وحياة جديدة للاجئين.

وتعطي لشعب إسرائيل نهاية حقيقية للصراع، وأمناً حقيقياً، والمحافظة على العلاقات الدينية المقدسة، واستيعاب (80%) من المستوطنين في إسرائيل، وأكبر قدس في تاريخها، يعترف بها من قبل الجميع كعاصمة لإسرائيل.

تعليقات أخيرة:

هذا هو أفضل ما يستطيع الرئيس عمله.. ضعوا رؤساء الفريقين بالصورة، وأبلغوا الرئيس إذا كانوا على استعداد لإجراء مناقشات على هذه الأسس. إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الرئيس قد ذهب إلى أبعد حد يقدر عليه. هذه هي آراء الرئيس. وإذا لم تقبل، فإنها لن تكون فقط خارج المائدة الموضوعية عليها، ولكنها أيضا تخرج مع الرئيس عندما يغادر الرئاسة.

1- السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف والسيادة الإسرائيلية على الحائط الغربي،

(أ) والمساحة المقدسة لدى اليهود والتي هي جزء منها

(ب) واقدس القديسات والتي هي جزء منها.

2- السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف والسيادة الإسرائيلية على الحائط الغربي، مع سيادة عملية مشتركة في موضوع التنقيب تحت الحرم أو وراء الحائط. وبذلك، فإن موافقة الفريقين تكون مطلوبة قبل قيام أية حفريات.

اللاجئون:

يعتقد الرئيس بأن الفروق ناشئة عن صياغة الحل وليس عما سوف يحدث من الناحية العملية. إسرائيل مستعدة للاعتراف بالمعاناة المعنوية والمادية التي ألحقت بالشعب الفلسطيني نتيجة حرب 1948، والحاجة إلى دعم جهود المجموعة الدولية في العمل على معالجة هذه القضية

لجنة تنفيذية لتنفيذ جميع أوجه ما سوف يترتب على الاتفاق: التعميمات، إعادة التوطين، إعادة التأهيل الخ. والولايات المتحدة مستعدة لقيادة أية جهود دولية تهدف إلى مساعدة اللاجئين. الفجوة الجوهرية- كيف تعالج حق العودة. الرئيس مطلع على تاريخ القضية، وكم هي قاسية على القيادة الفلسطينية أن تبدو بأنها تخلت عن هذا المبدأ. وفي الوقت ذاته، فإن الجانب الإسرائيلي لا يستطيع القبول بأية إشارة إلى حق العودة، والتي يمكن أن تعني الحق في الهجرة إلى إسرائيل، في تحد للسيادة الإسرائيلية بالنسبة لقبول من يهاجر، أو يهدد الطابع اليهودي للدولة.

أي حل يجب أن يستجيب لحاجات الفريقين، وأن يكون منسجما مع إطار حل الدولتين الذي قبل به الطرفان كوسيلة لإنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. دولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي.

ففي إطار حل على أساس دولتين، ستكون دولة فلسطين قطب الرحى للفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى المنطقة، ودون استبعاد أن تكون إسرائيل مستعدة لقبول بعض أولئك اللاجئين. ويعتقد الرئيس بأن على الفريقين صياغة ما يتعلق بحق العودة والتي توضح بأنه لن يكون هناك حق عودة إلى إسرائيل بالذات، ولكنها لا تنفي تطلع الشعب الفلسطيني بالعودة إلى المنطقة. وفي ضوء ذلك، فإن الرئيس يقترح أحد خيارين:

ملحق هـ

ورقة فلسطينية غير رسمية 12 حزيران 2002

التصور الفلسطيني لنهاية مفاوضات الوضع النهائي على أساس مخطط السلام العربي

- سوف ينقل الجانب الفلسطيني السيادة على الحي اليهودي وعلى قسم حائط المبكى من السور الغربي في القدس الشرقية إلى إسرائيل، بينما يحتفظ بالسيادة على بقية البلدة القديمة.

- سوف تقيم فلسطين وإسرائيل ترتيبات تعاون أمني، من شأنها الحفاظ على سلام وسيادة كل منهما. وسوف تلعب القوات الدولية دوراً رئيسياً في تلك الترتيبات. إضافة إلى ذلك، سوف يعمل الطرفان على إقامة نظام أمن إقليمي.

- لن تشترك فلسطين وإسرائيل في تحالفات عسكرية ضد بعضهما البعض، ولا أن تسمح باستخدام أراضيها كقاعدة عسكرية تنطلق منها عمليات ضد بعضها البعض أو ضد جيرانها. لن ترابط قوات أجنبية في أراضي أي من الدولتين، ما لم ينص على عكس ذلك في اتفاقية الوضع النهائي، أو بعد ذلك، باتفاق بين الطرفين. سوف يتم ضمان استقلال وسيادة كل من فلسطين وإسرائيل باتفاقيات رسمية مع أعضاء المجموعة الدولية.

- بموجب مبادرة السلام العربية في آذار 2002 م، وسوف يتم حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الجمعية العامة 194.

- سوف يتم حل قضية المياه بطريقة عادلة ومنصفة، وفقاً للمعاهدات والأعراف الدولية.

- تكون فلسطين وإسرائيل دولتان ديمقراطيتان مع اقتصاديات السوق الحر.

- إن اتفاقية الوضع النهائي الشاملة سوف تكون إشعاراً بنهاية الصراع بين فلسطين وإسرائيل، وسوف يكون تنفيذها الكامل إشعاراً بإنهاء أية مطالبات فيما بينهما.

في هذه المرحلة الدقيقة حيث تسعى المجموعة الدولية إلى بلورة سياسة شاملة تجاه الشرق الأوسط، فإن السلطة الفلسطينية تعتقد بأن من المهم نقل التصور الفلسطيني لنهاية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. هذا التصور يستند إلى المبادرة العربية التي أعلنها ولي العهد المملكة العربية السعودية، وأقرت بالإجماع من قبل العربية في بيروت. وبينما تقدم آراء خلاقة وبناءة عديدة، لإنهاء الأزمة القائمة حالياً فإننا نعتقد بأن هذه الآراء لن تتجح إذا لم يصبحها أفق سياسي واضح الذي من شأنه إعادة شعلة الأمل في أن التوضيحات الفلسطينية المذكورة أدناه، قد بحثت مع أصدقائنا العرب، وبالأخص العربية السعودية ومصر والأردن، وجميعهم يشاطروننا الرأي فيما يتعلق بمركزية تصور للسلام، لنجاح أية جهود.

إن مبادرة السلام العربية في آذار 2002 م تشكل حجر الأساس في مرجعيتنا. إن هذه المبادرة، جنباً إلى جانب مع تصور الرئيس بوش، وخطاب وزير الخارجية كولن باول في تشرين الثاني 2001 م، وقرارات مجلس الأمن (242) و (338) و (1397) هي الأسس التي يقوم عليها التصور الفلسطيني لاتفاقية الوضع النهائي بين فلسطين وإسرائيل. وبموجب تلك الأسس، فإن ما يلي يشكل النقاط الرئيسية لتصورنا.

- إن الحدود بين دولة فلسطين وبين دولة إسرائيل سوف تكون خطوط الهدنة في الرابع من حزيران 1967، مع أن بإمكان الطرفين الاتفاق على تعديلات حدود طفيفة ومتبادلة ومتساوية، لا تؤثر من بين اعتبارات أخرى على التواصل الجغرافي. ولن يكون للجانب الفلسطيني أو للجانب الإسرائيلي أية مطالبات إقليمية أبعد من حدود 4 حزيران 1967 م. سوف تكون هذه الحدود الدائمة بين الدولتين.

- سوف يقام ممر جغرافي دائم بين الضفة الغربية وتلك الأقسام من قطاع غزة التي تتبع دولة فلسطين.

- ستصبح القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين والقدس الغربية عاصمة دولة إسرائيل.

- القدس التي تعتبر مقدسة لدى الأديان السماوية الثلاثة، سوف تظل مفتوحة أمام جميع الناس.

بطبيعة الحال، إن تحقيق هذا التصور سوف يتطلب عملية موازية، من شأنها خلق تطورات محسوسة وإيجابية على الأرض. وهذه تتطلب سياسة وقف التصعيد ووقف الاحتلال، وضمان الحماية للشعب الفلسطيني وللشعب الإسرائيلي وفقاً لحكم القانون، وإدخال مقومات السيادة تدريجياً، من أجل تدعيم وإعداد الظروف الموضوعية لاتفاقية الوضع النهائي.

يجب أن يكون هنالك جدول زمني محدد لهذه العملية مع مشاركة دبلوماسية مؤكدة من أجل ضمان عدم توقف هذه العملية. إن جزءاً من الإعداد للدولة الفلسطينية القادمة يتطلب إعادة هيكله داخلية فلسطينية، والتي بدأنا فيها، في الحقول السياسية والمالية والأمنية. في الحقل الأمني، فإن الآراء التي تضمنتها مقترحات رئيس وكالة المخابرات المركزية جورج تينيننت، سوف تكون أساساً لجهودنا.

ملحق و

قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم 242 و 338

3. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيه بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه .

4. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .

(تبنى المجلس هذا القرار بإجماع الأصوات في الاجتماع رقم 1382)

5. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيه بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه .

6. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .

(تبنى المجلس هذا القرار بإجماع الأصوات في الاجتماع رقم 1382)

قرار 242 (1967) بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967

إن مجلس الأمن ،

إذ يعبر عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط .

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان .

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة ، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق .

يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :-

1. انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير .

2. إنهاء جميع الاعتداءات أو حالات الحرب ، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها .

2. يؤكد أيضاً الحاجة إلى :-

1. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

2. تحقيق تسوية عادلة لمشاكل اللاجئين .

3. ضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح .

**قرار رقم 338 (1973) بتاريخ 22 تشرين الأول
(أكتوبر) 1973 م**

إن مجلس الأمن ،

1. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة ، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .
2. يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه .
3. يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلالها ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

تبنى القرار في الاجتماع رقم 1747.

ملحق ي

نبذة حول المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

في إفريقيا، تشمل تلك المواقع بورندي، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وليبيريا-غينيا، والصومال والسودان وزمبابوي. وفي آسيا، في إندونيسيا وميانما

وكيرجستان، وطجيكستان، وأوزبكستان، والباكستان وأفغانستان؛ وفي أوروبا، في ألبانيا، والبوسنة، وكوسوفو، ومقدونيا، ومونتيجرو، وصربيا؛ وفي الشرق الأوسط، في الجزائر والمنطقة جميعها الممتدة من مصر إلى إيران، وفي أميركا اللاتينية، في كولومبيا.

إن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات تجمع المساعدات من الحكومات، والمؤسسات الخيرية، والشركات والمبتدعين الفرديين. الحكومات التالية تقدم حالياً تبرعات: أستراليا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، لوكسمبرج، هولندا، النرويج، وجمهورية الصين (تايوان)، والسويد، وسويسرا والمملكة المتحدة.

مقدمو المساعدات من المؤسسات الخاصة ومن القطاع الخاص يضمون مؤسسة أنصاري، أتلنتك فيلانتروبيز، مؤسسة بل ومليندا جيتس، شركة كارنيجي في نيويورك، مؤسسة شارلز ستوارت موت، مؤسسة فورد، مؤسسة جون د. وكاترين ت. ماك آرثر، صندوق جون ميرك، مؤسسة أوبن سوسيتي، صندوق بلاوشيرز، وافية روين وإلزابيث روزن، مؤسسة سساكاوا للسلام، ومؤسسة وليام وفلورا هيلولت.

إن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG)، هي منظمة خاصة متعددة الجنسيات، ملتزمة بتقوية قدرات المجتمع الدولي على استباق وفهم والعمل على منع واحتواء النزاع.

إن أسلوب المنظمة في العمل يعتمد على البحث الميداني. وتتواجد فرق من المحللين السياسيين داخل أو بالقرب من البلدان المهددة باندلاع، وتصعيد أو إعادة وقوع النزاع المسلح. واستناداً إلى المعلومات والتقسيمات التي تردها من الميدان، فإن منظمة أي سي جي تضع تقارير تحليلية منظمة، تحتوي على توصيات عملية، وموجهة إلى صناعات القرار الدوليين الرئيسيين.

إن تقارير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات وملخصاتها توزع على نطاق واسع بواسطة البريد الإلكتروني والنسخ المطبوعة إلى المسؤولين في وزارات الخارجية والمنظمات الدولية، كما أنها تقوم في الوقت ذاته وتوزع على نطاق عام بواسطة موقع الإنترنت (www.crisis.web.org). منظمة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات تعمل بالقرب من الحكومات وأولئك الذي يؤثر عليهم، بما في ذلك وسائل الإعلام، لتعظيم وإظهار تحليلاتها للأزمات ولتوليد التأييد لوصفاتها السياسية.

إن مجلس إدارة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، الذي يضم شخصيات بارزة في حقول السياسة، والدبلوماسية والأعمال والإعلام، هي منغمسة مباشرة في المساعدة على جلب تقاريرها وتوصياتها إلى اهتمام صانعي القرار على امتداد العالم. ويرأس المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات رئيس فنلندا السابق مارتني أهنساري؛ وكان رئيسها ومديرها التنفيذي منذ شهر كانون الثاني 2000م، وزير خارجية أستراليا السابق جارت إيفانز.

توجد الإدارة الرئيسية للمجموعة في بروكسل، مع مكاتب دعوة في واشنطن دي سي، ونيويورك وباريس ومكتب ارتباط إعلامي في لندن. المنظمة الحالية تعمل في أحد عشر مركزاً ميدانياً، بوجود محللين يعملون في حوالي (30) منطقة / أزمات وأراضي على امتداد أربع قارات.

تموز 2002

ملحق ك

تقارير وملخصات صادرة عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

أفريقيا

الجزائر

الأزمة الجزائرية: لم تنته بعد، تقرير أفريقيا رقم أربعة وعشرون في العشرين من تشرين أول عام ألفين (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

الاتفاقية المدنية: مبادرة سلام ضائعة، تقرير أفريقيا رقم واحد وثلاثون في التاسع من تموز عام ألفين وواحد (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

الاقتصاد الجزائري: الحلقة المفرغة للنفط والعنف، تقرير أفريقيا رقم ستة وثلاثون في السادس والعشرين من تشرين أول عام ألفين وواحد (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

بوروندي

تأثير منديلا: تقييم ورؤى عملية السلام في بوروندي، تقرير أفريقيا رقم واحد وعشرون، في الثامن عشر من نيسان (متوفر أيضا بالفرنسية).

مواصلة عملية السلام البوروندي: أحزاب سياسية، سجناء سياسيون، وحرية الصحافة؛ ملخص أفريقيا في الثامن والعشرين من حزيران عام ألفين.

بوروندي: القضايا التي في المحك. أحزاب سياسية، حرية الصحافة والسجناء السياسيون، تقرير أفريقيا رقم ثلاثة وعشرون في الثاني عشر من تموز عام ألفين. (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

عملية السلام البوروندي: على الرغم من وجود الصعاب. ملخص أفريقيا السابع والعشرون من آب عام ألفين.

بوروندي: لا السلام ولا الحرب، تقرير أفريقيا رقم 25 في الأول من كانون الأول عام 2000 (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

بوروندي: تجاوز الصعاب، الحاجة الملحة من أجل إطار مباحثات جديدة. تقرير أفريقيا رقم 33، في 4 آب 2001.

بوروندي: مائة يوم لإعادة عملية السلام إلى مسارها، تقرير أفريقيا رقم 33، في 24 آب 2001 (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

بوروندي: ستة أشهر على المرحلة الانتقالية، مواصلة المعركة من أجل الفوز بالسلام. تقرير أفريقيا 46 في 24 من أيار عام 2002 (وهو متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

التزام من أجل الكونغو: تشريح لحرب قبيحة، تقرير أفريقيا رقم 26، في 20 كانون الأول 2000، (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

من كابيلا إلى كابيلا: آمال السلام في الكونغو، تقرير أفريقيا رقم 27 في 16 آذار 2001.

نزاع الأسلحة في الكونغو: الاستثمار في منع الصراع، ملحق أفريقيا، في 12 حزيران عام 2001.

الحوار الداخلي الكونغولي: حوار سياسي أم لعبة الكذب؟ تقرير أفريقيا رقم 37، في 16 تشرين الثاني عام 2001 (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

نزاع السلاح في الكونغو: المحاولة لوقف المزيد من الحرب، تقرير أفريقيا رقم 38 في 14 كانون الأول 2001.

عواصف فوق مدينة الشمس: الحاجة الملحة لإعادة ترميم عملية السلام الكونغولية، تقرير أفريقيا رقم 38، في 14 أيار عام 2002 (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

رواندا

أوغندا ورواندا: أصدقاء أم أعداء؟ تقرير أفريقيا رقم 15 في 4 أيار 2000.

محكمة جرائم الحرب الدولية لرواندا: تأخير العدالة، تقرير أفريقيا رقم 30، في 7 حزيران 2001 (متوفر أيضا باللغة الفرنسية).

"الديمقراطية الإجماعية" في الإبادة الجماعية السابقة في رواندا، تقرير في آذار عام 2001 لانتخابات المقاطعة، تقرير أفريقيا رقم 34 في 9 تشرين أول 2001.

رواندا/أوغندا: حرب أعصاب خطيرة، ملخص أفريقيا في 21 كانون أول 2001.

الصومال

أقوال بلا أفعال: رد الفعل الدولي حول الأزمة الزيمبابوية، تقرير
أفريقيا رقم 40 في 25 كانون الثاني عام 2002

زيمبابوي عند مفترق طرق، تحول أم صراع؟ تقرير أفريقيا رقم 41
في 28 آذار 2002.

زيمبابوي: ماذا بعد ذلك؟ تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات
حول أفريقيا رقم 47، في 14 حزيران 2002.

السودان

الله، النفط والبلد: تغير منطق الحرب في السودان، تقرير أفريقيا رقم
39 في 28 كانون الثاني 2002.

اصطياد اللحظة: عملية السلام السودانية في الميزان، تقرير أفريقيا رقم
42 في 3 نيسان 2002.

الحوار أم الدمار؟ الترتيب من أجل السلام بينما تستمر الحرب. تقرير
المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات حول أفريقيا رقم 49، في 27
حزيران 2002.

غرب أفريقيا

كمبوديا: مردود السلام المحير، تقرير آسيا رقم 8، في 11 آب
2000.

آسيا الوسطى

سيراليون: وقت من أجل استراتيجية عسكرية وسياسية، تقرير أفريقيا
رقم 28 في 11 نيسان 2001.

آسيا الوسطى: ظروف الأزمة في ثلاثة دول، تقرير آسيا رقم 7 في 7
آب 2000 (متوفر أيضا باللغة الروسية).

سيراليون: التحكم في الشوكية، تقرير أفريقيا رقم 35، في 24
تشرين الأول 2001.

العنف الحديث في آسيا الوسطى: الأسباب والنتائج، ملخص آسيا الوسطى،
في 18 تشرين الأول 2000.

سيراليون: هل الزمن مؤات للانتخابات؟ ملخص أفريقيا، في 19
كانون الأول 2001.

التعبئة الإسلامية وأمن المنطقة، تقرير آسيا رقم 14، في 1 آذار
2001، (متوفر أيضا باللغة الروسية).

ليبيريا: المفتاح لإهاء الشوك في المنطقة، تقرير أفريقيا رقم 43 في
24 نيسان 2002.

زيمبابوي

حاضنات الصراع: الفقر المستمر والقلق الاجتماعي في آسيا الوسطى،
تقرير آسيا رقم 16، في 8 حزيران 2001، (متوفر أيضا باللغة
الروسية).

آسيا الوسطى: الخطوط الخطأ في خارطة الأمن الجديدة، تقرير آسيا رقم
20، في 4 تموز عام 2001. (متوفر أيضا باللغة الروسية)

زيمبابوي: عند مفترق طرق، تقرير أفريقيا رقم 22 في 10 تموز
2000.

أوزبكستان عند عشرة، القمع وعدم الاستقرار، تقرير آسيا رقم 21،
في 21 آب 2001، (متوفر أيضا باللغة الروسية).

زيمبابوي: ثلاثة أشهر بعد الانتخابات، مختصر أفريقيا، في 25 أيلول
2000.

غيرغيزتان عند عشرة: مشكلة في (جزيرة الديمقراطية)، تقرير آسيا
رقم 22 في 28 آب 2001، (متوفر أيضا باللغة الروسية).

زيمبابوي في أزمة: إيجاد طريق نحو الأمام، تقرير أفريقيا رقم 32
في 13 تموز 2001.

آسيا الوسطى، وجهات النظر حول الحادي عشر من أيلول والأزمة
الأفغانية، ملخص آسيا الوسطى في 28 أيلول 2001، (متوفر أيضا
باللغتين الفرنسية والروسية).

زيمبابوي: الوقت من أجل التحرك الدولي، مختصر أفريقيا، في 12
تشرين أول 2001.

آسيا الوسطى: المخدرات والصراع، تقرير آسيا رقم 25، في 26 من
تشرين الثاني 2001، (متوفر أيضا باللغة الروسية).

انتخابات زيمبابوي: المرهانات على جنوب أفريقيا، مختصر أفريقيا
في 11 كانون الثاني 2002

العنف الداخلي في إندونيسيا: دروس من كاليمنتان، تقرير آسيا رقم 19 في 27 حزيران 2001.

رئاسة ميجاواتي، ملخص إندونيسيا في 10 أيلول 2001.

إندونيسيا: إنهاء القمع في إريانيايا، تقرير آسيا رقم 23 في 20 أيلول 2001.

إندونيسيا: العنف والمسلمون المتطرفون، ملخص إندونيسيا في 10 تشرين الأول 2001.

إندونيسيا: الخطوات التالية في الإصلاح العسكري، تقرير آسيا رقم 24 في 11 تشرين الأول 2001.

إندونيسيا: المصادر الطبيعية وتطبيق القانون، تقرير آسيا رقم 29 في 20 كانون أول 2001

إندونيسيا: البحث عن السلام في مالوكو، تقرير آسيا رقم 31 في 8 شباط 2002.

أيس: فرصة ضعيفة للسلام، ملخص إندونيسيا في 27 آذار 2002.

إندونيسيا: تأثير المحاكمات في تيمور، ملخص إندونيسيا في 8 أيار 2002.

مواصلة العلاقات العسكرية الأمريكية- الإندونيسية، ملخص إندونيسيا في 21 أيار 2002.

ماينمار

ماينمار: بورما/ماينمار، ما مدى قوة النظام العسكري؟ تقرير آسيا رقم 11 في 21 كانون الأول 2000.

ماينمار: دور المجتمع المدني، تقرير آسيا رقم 27 في 6 كانون الأول 2001.

ماينمار: نظرة النظام العسكري للعالم، تقرير آسيا رقم 28 في 7 كانون الأول 2001.

ماينمار: سياسات المساعدات الإنسانية، تقرير آسيا رقم 32 في 2 نيسان عام 2002.

ماينمار: أزمة الإيدز، ملخص ماينمار في 2 نيسان عام 2002.

الباكستان/أفغانستان

أفغانستان وآسيا الوسطى: أولويات إعادة البناء والتطوير، تقرير آسيا رقم 26 في 27 تشرين الثاني 2001.

الباكستان: أخطار الحكمة التقليدية، ملخص الباكستان في 12 آذار 2002.

أفغانستان الوثيقة: الحاجة إلى المزيد من العمل الدؤوب، ملخص أفغانستان في 15 أيار 2002.

أفغانستان وآسيا الوسطى: أولويات إعادة البناء والتطوير، تقرير آسيا رقم 26، في 27 تشرين الثاني 2001، (متوفر أيضا باللغة الروسية).

طاجكستان: سلام غير مؤكد، تقرير آسيا رقم 30، في 24 كانون الأول 2001، (متوفر أيضا باللغة الروسية).

(أي إم يو) وحزب التحرير: تطبيقات الحملة الأفغانية، ملخص آسيا الوسطى في 30 كانون الثاني 2002، (متوفر أيضا باللغة الروسية).

آسيا الوسطى، نزاعات الحدود واستمرار الصراع، تقرير آسيا رقم 33 في 4 نيسان 2002.

آسيا الوسطى: الماء والصراع، تقرير آسيا الوسطى رقم 34، في 30 أيار عام 2002 .

إندونيسيا

أزمة إندونيسيا: مزمّن ولكن ليس حاداً، تقرير آسيا رقم 6 في 31 أيار عام 2000.

أزمة مالوكو في إندونيسيا، القضايا، مختصر إندونيسيا في 19 تموز 2000.

إندونيسيا: السيطرة على العسكريين، تقرير آسيا رقم 9 في 5 أيلول 2000.

آسيه: تصاعد التوتر، ملخص إندونيسيا في 7 كانون الأول 2000.

إندونيسيا: التغلب على القتل والفوضى في مالوكو، تقرير رقم 10، في 19 كانون الأول 2000.

إندونيسيا: الحصانة ضد مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان الكبيرة، تقرير آسيا رقم 12 في 2 شباط 2001.

إندونيسيا: إصلاح الشرطة الوطنية، تقرير آسيا رقم 13 في 20 شباط 2001، (متوفر أيضا باللغة الإندونيسية).

أزمة إندونيسيا الرئاسية، ملخص إندونيسيا في 21 شباط 2001.

الدين السيئ: سياسات الإصلاح الاقتصادي في إندونيسيا، تقرير آسيا رقم 15 في 13 آذار 2002.

الأزمة الرئاسية في إندونيسيا: الجولة الثانية، ملخص إندونيسيا في 21 أيار 2001.

أسه (Aceh): لماذا لا تجلب القوة العسكرية السلام الدائم؟ تقرير آسيا رقم 17 في 12 حزيران 2001 (متوفر أيضا باللغة الإندونيسية).

أسه: هل يمكن للحكم الذاتي أن يكبح الصراع؟ تقرير آسيا رقم 18 في 27 حزيران 2001.

الدين في كوسوفو، تقرير البلقان رقم 105 في 31 كانون الثاني 2001.

اقتصاد البوسنة غير المستقر: ما زال غير مفتوح أمام العمل، تقرير البلقان رقم 115 في 7 آب 2001 (متوفر أيضا باللغة الصربوكرواتية).

اللويجيراغا: هل هو خطوة صغيرة إلى الأمام؟ ملخص أفغانستان والباكستان في 16 أيار 2002.

الباكستان/الهند

ثمن الخطيئة: مواجهة جمهورية سربسكا البوسنية، تقرير البلقان رقم 118 في 8 تشرين الأول 2002، (متوفر أيضا باللغة الصربوكرواتية).

كشمير: مواجهات وحسابات خاطئة، المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ب آسيا، تقرير رقم 35، 11 تموز 2002.

البوسنة: إعادة هيكلة الآلية الدولية، تقرير البلقان رقم 120، في 29 تشرين الثاني 2002، (متوفر أيضا باللغة الصربوكرواتية).

البلقان

الكارثة القادمة: إخفاق الحكم في البوسنة وهيرتزيجوفينا، تقرير البلقان رقم 127 في 26 آذار 2002، (متوفر أيضا باللغة الصربوكرواتية).

ألبانيا

تطبيق المساواة: قرار الشعب في البوسنة وهيرتزيجوفينا، تقرير البلقان رقم 128، في 6 نيسان 2002، (متوفر أيضا باللغة الصربوكرواتية).

ألبانيا: حالة الأمة، تقرير البلقان رقم 87 في 1 آذار 2000

انتخابات ألبانيا المحلية: اختبار للاستقرار والديمقراطية، مختصر البلقان في 25 آب 2000.

تبادل منصف: مساعدات ليوغوسلافية من أجل استقرار المنطقة، تقرير البلقان رقم 112 في 15 حزيران 2002.

ألبانيا: دولة الأمة 2001، تقرير البلقان رقم 111 في 25 أيار 2001.

مراقبة الشرطة في البوسنة: مسودة إصلاح أخرى، تقرير البلقان رقم 130 في 10 أيار 2002.

انتخابات ألبانيا البرلمانية عام 2001، مختصر البلقان في 23 آب 2001.

كرواتيا

موجّهة جرائم الحرب، ملخص البلقان، في 16 تشرين الأول 2001.

البوسنة

كوسوفو

ألبان كوسوفو في السجون الصربية، عمل كوسوفو غير المنتهي. تقرير البلقان رقم 85 في 26 كانون الثاني 2000.

العدالة المرفوضة: الأفراد الذين تاهوا في المتاهة القانونية. تقرير البلقان رقم 86 في 23 شباط 2000.

ماذا حدث ل كي إل أي (K.L.A)؟ تقرير البلقان رقم 88 في 3 آذار 2000.

قياسات حقوق الإنسان في أوروبا مقابل قياسات حقوق الإنسان في البوسنة. كتيب للاطلاع، في 14 نيسان 2000.

دولاب كوسوفو: التغلب على التقسيم في ميتروفينا، تقرير البلقان رقم 96 في 31 أيار 2000.

إعادة توحيد موستار: فرص التقدم، تقرير البلقان رقم 90 في 19 نيسان 2000.

متطلبات الواقع: توثيق انتهاكات القانون الدولي (قسم الحقوق المدنية) في كوسوفو 1999، تقرير البلقان في 27 حزيران 2000.

انتخابات البوسنة البلدية 2000: الفائزون والخاسرون، تقرير البلقان رقم 91، في 28 نيسان 2000.

الانتخابات في كوسوفو: تحرك من أجل الديمقراطية، تقرير البلقان رقم 97 في 7 تموز 2000.

انتشار أزمة اللاجئين البوسنيين. هل أن المجتمع الدولي مستعد؟ تقرير البلقان رقم 95 في 31 أيار 2000.

مجرمو الحرب في جمهورية سربيسكا البوسنية، تقرير البلقان رقم 103 في 2 تشرين الثاني 2000.

تقرير كوسوفو، تقرير البلقان رقم 100 في 28 آب 2000.

انتخابات تشرين الثاني في البوسنة: (تعثر دايتون)، تقرير البلقان رقم 104 في 18 كانون الأول 2000.

رد الفعل في كوسوفو على نصر كوستونيتشا، ملخص البلقان في 10 تشرين أول 2000.

تحويل النزاع إلى فائدة: خطة عمل لاندماج الكروات في البوسنة وهيرتزيجوفينا، تقرير البلقان رقم 106 في 15 آذار 2001.

ليس هناك مخرج مبكر: استمرار تحدي الناتو في البوسنة، تقرير
البلقان رقم 110، في 22 آذار 2001

الجبل الأسود: حل عوائق الاستقلال، تقرير البلقان رقم 114 في
1 آب عام 2001.

ما زالوا يضيعون الوقت: الجبل الأسود، الصرب، الاتحاد
الأوروبي، تقرير البلقان رقم 129 في 7 أيار 2002.

الجبل الأسود: حل عوائق الاستقلال، تقرير البلقان رقم 114 في
1 آب عام 2001.

ما زالوا يضيعون الوقت: الجبل الأسود، الصرب، الاتحاد
الأوروبي، تقرير البلقان رقم 129 في 7 أيار 2002.

صربيا (الصرب)

المعارضة المحصنة للصرب، تقرير البلقان رقم 94 في 30 أيار
2000.

تجارة الطحن في صربيا، المحصول المباشر المخفي لميلوسوفيتش،
تقرير البلقان رقم 93 في 5 حزيران 2000.

صربيا: نظام ميلوسوفيتش عشية انتخابات أيلول، تقرير البلقان
رقم 99 في 17 آب 2000.

الوضع القانوني الحالي لجمهورية يوغوسلافيا (F.R.Y)، صربيا
والجبل الأسود، تقرير البلقان رقم 101 في 19 أيلول 2000.

الانتخابات الرئاسية اليوغوسلافية: لحظة الصدق للشعب
الصربي، تقرير البلقان رقم 102 في 19 أيلول 2000.

العقوبات ضد جمهورية يوغوسلافية الفدرالية، ملخص البلقان في
10 تشرين الأول 2000.

جمهورية الصرب عشية انتخابات كانون الأول، ملخص البلقان في
20 كانون الأول 2000.

تبادل منصف: مساعدات ليوغوسلافية من أجل استقرار المنطقة،
تقرير البلقان رقم 112 في 15 حزيران 2002.

إصلاحات بلغراد المتباطئة: سبب لاهتمام دولي، تقرير البلقان رقم
126 في 7 آذار 2002، (متوفر أيضا باللغة الصربوكرواتية).

صربيا: التدخل العسكري يهدد الإصلاحات الديمقراطية، ملخص
البلقان، في 28 آذار 2002، (متوفر أيضا باللغة
الصربوكرواتية).

تقارير حول المنطقة

بعد ميلوسوفيتش: أجندة جزئية لاستمرار السلام في البلقان، تقرير
البلقان رقم 108 في 26 نيسان 2001.

ميلوسوفيتش في لاهي: ماذا يعني ذلك ليوغوسلافية والمنطقة؟
ملخص البلقان في 6 تموز 2001.

كوسوفو: انتخابات مميزة، تقرير البلقان رقم 120 في 21 تشرين
الثاني 2001، (متوفر أيضا باللغة الألبانية واللغة الصربوكرواتية).

كوسوفو: استراتيجية من أجل تطوير الاقتصاد، تقرير البلقان رقم
123، في 19 كانون الأول 2001، (متوفر أيضا باللغة
الصربوكرواتية).

مخطط الطرق لكوسوفو: محاكاة الوضع النهائي، تقرير البلقان رقم
124 في 28 شباط 2002، (متوفر أيضا باللغتين الألبانية
والصربوكرواتية).

مخطط الطرق لكوسوفو: علامات صخرية داخلية، تقرير البلقان رقم
125 في 1 آذار 2002، (متوفر أيضا باللغتين الألبانية
والصربوكرواتية).

مقدونيا

الأقلية الألبانية في مقدونيا: العبور إلى الخليج، تقرير البلقان رقم 98
في 2 آب 2000.

توقع الحكومة المقدونية لتأخير في الانتخابات المحلية، ملخص البلقان
في 4 أيلول 2000.

مقدونيا: الفرصة الأخيرة للسلام، تقرير البلقان رقم 113 في 20
حزيران 2001.

مقدونيا: ما زالت تتحدر، ملخص البلقان في 27 تموز 2001.

مقدونيا: حرب على التوقف، ملخص البلقان في 15 آب 2001.

مقدونيا: ملء الهوة الأمنية، ملخص البلقان في 8 أيلول 2001.

اسم مقدونيا: لماذا النزاع وكيفية حله، تقرير البلقان رقم 122 في
10 كانون الأول 2001، (متوفر أيضا باللغة الصربوكرواتية).

مونتينيغرو (الجبل الأسود)

الجبل الأسود: في ظل البركان، تقرير البلقان رقم 89 في 21
آذار 2000.

حزب الشعب الاشتراكي في الجبل الأسود: معارضة مخلص؟
تقرير البلقان رقم 92 في 28 نيسان 2000.

انتخابات الجبل الأسود المحلية: اختبار الداخل الوطني، ملخص
خلفية، 26 أيار 2000.

الجبل الأسود: أي طريق هو التالي؟ ملخص البلقان في 30
تشرين الثاني 2000.

الجبل الأسود: الاستقرار في الاستقلال؟ تقرير البلقان رقم 107
في 28 آذار 2001.

الجبل الأسود: قد حان الوقت للتقرير، ملخص لما قبل الانتخابات، ملخص البلقان في 18 نيسان 2001.

تقارير الموضوعات

الإيدز/نقص المناعة المكتسبة

الإيدز/ نقص المناعة المكتسبة كموضوع أمن، تقارير الموضوعات رقم (1) في التاسع عشر من حزيران عام 2001

ماينمار: أزمة الإيدز، ملخص ماينمار في الثاني من نيسان عام 2002

المجموعة الأوروبية

مكتب المساعدات الإنسانية الأوروبية (أي سي اتش او) رد فعل الأزمة في المرج الرصاصي، ورقة ملخص الموضوعات في السادس والعشرين من حزيران عام 2001

مدى قدرة رد الفعل الأوروبية على الأزمة، المؤسسات والعمليات من أجل منع الصراع والسيطرة، تقارير الموضوعات رقم (2) في السادس والعشرين من حزيران عام 2001

مدى قدرة رد الفعل الأوروبية، تماشي مع الزمن، ورقة ملخص المواضيع في التاسع والعشرين من نيسان عام 2002

بن لادن والبلقان: السياسات المعادية للإرهاب، تقرير البلقان رقم 119 في تشرين الثاني 2001.

أمريكا اللاتينية

طلب كولومبيا المحير للسلام، تقرير أمريكا اللاتينية رقم 1 في 26 آذار 2002.

الانتخابات البرلمانية في كولومبيا في 10 آذار 2002، ملخص أمريكا اللاتينية في 17 نيسان 2000، (متوفر أيضا باللغة الإسبانية).

الأمر التي في المحك في الانتخابات الرئاسية في كولومبيا، ملخص أمريكا اللاتينية في 22 أيار 2002، (متوفر أيضا باللغة الإسبانية).

الشرق الأوسط

حان الوقت للقيادة: المجتمع الدولي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تقرير رقم 1 في 10 نيسان 2002.

نهاية صراع الشرق الأوسط (1): الوصول إلى تسوية عربية إسرائيلية شاملة، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التقرير رقم 2 في 16 تموز 2002.

نهاية صراع الشرق الأوسط (2): كيف ستبدو تسوية إسرائيلية فلسطينية شاملة، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في 16 تموز 2002.

نهاية صراع الشرق الأوسط (3): إسرائيل، سوريا ولبنان، كيف ستبدو التسويات السلمية الشاملة، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في 16 تموز 2002.

الجزائر¹

تناقص الغلة: الانتخابات التشريعية في الجزائر عام 2002 ملخص الشرق الأوسط في الرابع والعشرين من حزيران عام 2002

¹ إن الموضوع الجزائري تم تحويله من البرنامج الأفريقي في كانون الثاني عام 2002

ملحق ل

أعضاء مجلس إدارة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

الرئيس السابق لفنلندا	لويس أربور
ماريا ليفانوس كاتاو، ناني الرئيس	قاضي في المحكمة العليا، كندا
أمين عام، غرف التجارة العالمية	محامي ادعاء سابقا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
ستيفن سولارز، نائب الرئيس	اوسكار ارييز سانتشيس
عضو سابق في الكونغرس الأمريكي	رئيس كوستا ريكا سابقا، حائز على جائزة نوبل للسلام لسنة 1987
جاريث ايفانز، المدير العام والرئيس التنفيذي	ارسن اريوغلو
وزير الخرجية السابق في استراليا	رئيس مجلس ادارة يابي مركيزي
اس. دانيال ابراهام	ايما بونينو
رئيس، مركز الشرق الاوسط للسلام والتعاون الاقتصادي، الولايات المتحدة	عضو بالبرلمان الاوروبي، رئيسة المفوضية الاوروبية سابقا
مورتون ابرامويتز	زيجنييف بريزنسكي
مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق وسفير سابق لدى تركيا	مستشار الامن القومي السابق في الولايات المتحدة للرئيس الأمريكي
كينيث ادلمان	شيريل كرولوس
سفير امريكي سابق ومدير وكالة السيطرة على السلاح ونزع الاسلحة	رئيس سابق للمفوضية العليا لجنوب افريقيا لدى بريطانيا، امين عام سابق للمؤتمر الافريقي الوطني
ريتشارد الين	فيكتور تشو
مستشار الامن القومي الأمريكي السابق	رئيس مجلس ادارة المجموعة الشرقية الاولى للاستثمار، هونج كونج
سعود ناصر الصباح	ويزلي كلارك
سفير الكويت السابق في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والوزير السابق للاعلام والنفط	القائد الاعلى لقوات الناتو(حلف شمال الاطلسي) السابق، اوروبا
هوشانج انصاري	اوفي المان جنسن
وزير إيراني وسفير سابق، رئيس مجلس ادارة مجموعة بارمان ، هيوستن	وزير خارجية الدانمارك السابق
باربرة ماك دوجل	
وزيرة الشؤون الخارجية السابق، كندا	مارتي اهتساري، رئيس مجلس الادارة

ماريكا فالن	مو مولم
سفير السويد السابق للشؤون الإنسانية، ومدير التعبئة الاجتماعية والمعلومات الاستراتيجية (UNAIDS)	وزير الدولة السابق في إيرلندا الشمالية، المملكة المتحدة.
يوشي فوناباشي	ايو اوبي
صحفي وكاتب، اليابان	رئيس منظمة الحريات المدنية في نيجيريا.
برونيسلو جيريمك	كريستين أوكرنت
وزير خارجية بولندا السابق	صحفية ومؤلفة، فرنسا.
أي. كي. غوجرال	فريدبرت بفلاتجر
رئيس وزراء الهند سابقا	رئيس هيئة الشؤون الأوروبية في البرلمان الألماني.
سمو الامير الحسن بن طلال	سورين بيتسووان
رئيس منتدى الفكر العربي، رئيس نادي روما	وزير الخارجية الأسبق في تايلاند.
كارلا هيلز	إيتمار رابينوفيتش
وزير الإسكان السابق، وممثل التجارة الأمريكي السابق	رئيس جامعة تل أبيب، السفير الإسرائيلي السابق للولايات المتحدة وكبير المفاوضين مع سوريا.
اسما جهانجير	فيديل راموس
المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الاعدامات الفورية الاعتباطية المعجلة، محامي المحكمة العليا، رئيس مفوضية حقوق الإنسان في باكستان	رئيس الفلبين السابق.
ألين جونسون سيرليف	محمد سحنون
كبير المستشارين لمدراء صندوق النقد الأفريقي الحديث، وزير المالية الليبري السابق ومدير مكتب (UNDP) الإقليمي في أفريقيا.	المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الأفريقية.
ميخائيل كودوركوفسكي	سالم أي. سالم
الرئيس والمدير التنفيذي المسؤول لشركة يوكوس للنفط، روسيا.	رئيس وزراء تانزانيا السابق، الأمين العام السابق لمنظمة الأمم الأفريقية.
إليوت ف. كوليك	دوجلاس شوين
رئيس بيجاسوس الدولية في الولايات المتحدة.	شريك ومؤسس لبن شوين وبيبرلانت المتحدة في الولايات المتحدة.
جوان ليدم أكيرمان	ويليام شوكرس
روائي وصحفي من الولايات المتحدة.	صحفي ومؤلف، المملكة المتحدة.
تودنج موليا لوبز	جورج سورس
محامي حقوق الإنسان ومؤلف، إندونيسيا.	رئيس معهد المجتمع المفتوح.
	إدواردو شتاين
	وزير الخارجية الأسبق في جواتيمالا.
	مارك ايسكنز
	رئيس وزراء بلجيكا السابق

بار ستينباك

وزير الشؤون الخارجية الأسبق، فنلندا.

ثورفالد ستولتينبرج

وزير الشؤون الخارجية الأسبق في النرويج.

ويليام أو. تيلير

رئيس إميريتوس، البوستون جلوب، الولايات المتحدة.

إد فان تيين

وزير الداخلية الأسبق في هولندا ورئيس بلدية أمستردام الأسبق.

سيمون فيل

وزير الدولة السابق للشؤون التعليمية والعلمية، عضو مجلس اللوردات في المملكة المتحدة.

جوشيا جوزيف وو

نائب السكرتير العام للرئيس في تايوان.

جريجوري يافنسكي

رئيس حزب يابلوكو وتآلفه في الدوما (البرلمان) في روسيا.

أوتا زابف

رئيس اللجنة الفرعية حول نزع الأسلحة والسيطرة على السلاح في البرلمان الألماني.